

۱۵۰

(۱۱)

۹۱۰

(۴۴۹)




بازدید شد
۱۳۸۲

بازرسی شد
۲۶ - ۲۶

۱۵۰

۷۷۸۷

کتابخانه مجلس شورای ملی		 شماره ثبت کتاب ۷۸۱۰۳ ۴۴۳۳
کتب جامع المقاصد فی شرح القواعد مؤلف علی بن الحسین بن عبد السلام الکرمی موضوع ۱۲۵۲		

کتابخانه مجلس شورای ملی
۸۲۵۲

کتاب شرح قواعد علامه
اعلیٰ مقامه

كِتَابُ

جَامِعِ الْمَنَاصِدِ

فِي شَرْحِ الْفَوَائِدِ



لِلْإِسْلَامِ الْحَقِيقِ وَالْفَيْضِ الْمُدْقِقِ رَحِمَهُ اللَّهُ
نُورَ الدِّينِ أَبُو الْيَسْرِ عَلِيُّ بْنُ الْحَبِيبِ عَمَدُ الْعَالَمِ
الْكَلْبِيِّ الْعَالِمُ بِالْمَنْظُومِ وَالْمُفَصِّلُ
الْمُتَلَقِّ بِأَمَلِ الْفَقَاهِ
الْمُتَوَقِّفِ

1216

مكتبة الخزانة
الملكوتية
القاهرة

مكتبة الخزانة
الملكوتية
القاهرة

مكتبة الخزانة
الملكوتية
القاهرة

مكتبة الخزانة
الملكوتية
القاهرة

مكتبة الخزانة
الملكوتية
القاهرة

المجدد العالي **عليه السلام** الخير العليم العزير الذي خلقنا خلقا بقدرته ويزودنا بالعولان بمرحة بموعدة وكلهم يسلكون
شريعة واما اعلام الله عز وجل يستوجب المراجعة ويرتبط العزير بنحو واشكاله فكانا يقتضي الواو في بيته
واله من آياته والصلوة على رسوله كذا لفظي رافع اعلام الايمان وناج سبيل الجنان واذا جاءه صواب الدين و
منع اليقين صلة لما اطلقا رسومات الارض وتبع اسراع الملايين **ابعد** فان كنا نعالج الاعمال
في مسائل الخلال والحرام لئلا نعلم شيخ الاسلام مفتي زوق الانام بحر العلوم وادرس الرسوم خير الامت امت البديعة
الستة جلال الله والمجددين الى منصور الحسن بن الشيخ النقي السيد الاجل المقدس سره الله والدين يوسف
المطهر اكلني حتى اسد صريح المقدس ما والرضوان ومنه تقرر في فرائس الجبان كتاب لمسمع الدير بناء ولم يسخ
على مؤلفه قد احتوى من المسائل الشريعة والفروع الفقهية على ما لا يوجد في مصنف ولم يكن له بيان في المؤلف ولم يمتنع في
سيرته ما يحسن كونه ويريد قاطعة معصية وان كنت على تقديم الزمان فليعلم ان ارضه لم تكن كبايبل في سلطنة وازار
تذراته على ما لا يقين قصر البيع عن هذا المرام والقصور المانع عن الوصول الى هذا المقام الى ان مضى على ذلك مدة طويلة
ولما لم ان كنت في غلابة الاشياء تنزه على ابواب الكسب ومنه قد عاين اولى الابواب ثم شرعت في عمل شغل على شغل
المناصد على كل دقيق وجليل ثم رايت عند ذكره جميع العلماء ان اكل على مسائل الكتب ما يكون عونا على حل عباراته و
مشكلاته والمطالعة متوصلا فيه الى الخلفاء الواقع على العلم والاشارة الى الاماكن المتداولة على الستة الف وثمان
شيخ لهذا الخاطا والتمويل في النظر في مذكرتي الى ما هو خير مما في عبارتي مكتوبة ما في قرائنة في الاماكن
فان اسد على ما في فروع مسيحية وولاي امير المؤمنين وسيد الوصيين صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله
وآله المعصومين وعترته الطاهرين واصل في ايام الدرة العالية التي هي امة البرة البرة الشريفة الخيرة السيد الخيرة
عليه العلوية التي هي العنوية الموسومة الى اسد على البصر والابصار وقرن ايامه بالجلد والابصار ولا زالت جهاد
المؤمنين والسلاطين معونة على اعتقاد ودرس الفاعة والقرين ملأ على ابوابه ولا زال الدرهم ساعدا على ما يطلب في
سلك الزاجرة من ملأته عود الدين والقدرة مواصلة لا يرام في زمنا البارة من اعلام العالم اليقين في كماله اظهار الحق
اجبت ان يجعل تحت اودعها بعض حقها على وسيله لا يحصل الا على علمه والاعمال وكل غاية جدي

ان سب عليه نسايت التبول والبرزوس وقول المرحوم في العاطف جابر بن اسول **قوله** في سبحة من المصطفى في شرح الترمذي والى
ارغب في تيسير المراءاتيل السداد وجعل في الكليل وهذا وان اوضح في المقصود بموجب الملك العبيد
كتاب الطهارة قوله وما سادنا في كل طهر واجب من الواجب من الطهارة والوضوء
كان به الزمان وجوب الصلوة والطهارة ثابت بأصل الشرع غير متوقف على احوال المكلف سببا يمتنع به وانما
الزمان يتأخر بمرحله من حيث علمه في الالباب من قبل المكلف كذا وما ذكره من وجوبه ولا يشترط في العمى ولا في
لان المستلزم كاصح به من غير منكرين وكذا في المصنف انما في الكتاب في من لم يكن في الزمان في المصنف افضل وربما وجب
لاصلاح في المصنف لان بذكره اول ما تشر من ربه كذلك **قوله** ويستحب للصلوة والطهارة المذمومين لا يشترط في
استحبابها لهما لا يمنع وجوبه في الحائض في الصلوة ولا صلوة الا بوضوء مختلف الطهارة والوضوء
من الحدث على الاصح وسواء في ذلك انما سادته في كل ما ذكره وكان عليه ان يكون في كل ما ذكره في الزمان المستحب في الوضوء
وان كان من ذلك شرطا لا يلائم الا المظهرين ولا يلائم ان يكون شيء مستحب في الاصح في التمتع فكذا في كل ما ذكره
في كل ما ذكره وجب بغيره لا يلائم بذكره وربما اطلق بعضهم على ما التزم اسم الواجب ولا يريد به الا الحائض وعلامة التوجه
لا يلائم في ذلك التي فاضله الواجب الذي لا يلائم **قوله** ولا في كل الواجب وجوب الزمان وعلى المصنف الزم وصلوة الحائض
والسبي في الحائض وزايرة الحائض وتكون الواجب في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره
لا الوضوء ولا في كل الواجب وجوب الزمان وجب انما سادته في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره
الحائض ويستحب في الزايرة التوجه مستحب في الزايرة وجب الزمان وجب الزمان وجب الزمان وجب الزمان وجب الزمان وجب الزمان
فعل للمعنى على حكمه وهذا معنى صحيح لا يلائم في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره
لكون على وضوءه في الزمان فكذا في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره
في قوله يستحب الوضوء ويستحب في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره
والذكر الذي ادعاء غير الزمان على المعنى في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره
ويرد على اختياره انما سادته في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره
على الفعلية ويستحب في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره
على الوضوء كذا من غير استغنائه في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره
لكان المعنى يستحب الوضوء للتجديد ولا يريد ان التجديد هو فعل الوضوء ثانيا بعد وضوءه فيكون فعل الوضوء مستحبا
لفعل الوضوء ثانيا وهو مستحب ويستحب الوضوء في مواضع اخرى ما ذكرنا في سنة فحين موضع **وما في كتاب**
في تيسير المراءاتيل انما يستحب في الوضوء الواحدة الامور المذكورة في الزمان او الاستدانة في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره
ام كفي في الحائض يعني ان يقال باقتناء ذلك على انية في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره
ام لان ثانيا بالاول كانت الغاية والاعلام من احد الطرفين وبدونها لا يقع الوضوء معنى كما يظن من كلامهم في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره
بناء على اشتراط الزمان او الاستدانة ويحتمل الاكتفاء بنية الحائض في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره
المعنى في الوضوء لا يمكن فانه استحب في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره
ويذكر في غسل الميت وهو حنيف لا يشترط الزمان في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره
ويذكر في غسل الميت وهو حنيف لا يشترط الزمان في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره في كل ما ذكره

مع مساو اقربا زمان التيم او قصوره عنه والاصح عدم وقومنا مع ظاهر النص لعدم العلم باعادة حقيقة الطهارة والالتزام
ولو جاز الفصل لم يجب والظاهر ان هذا التيم لا يصح وان صادف فقد انزل الله المصلحة على غير فصل في قوله تعالى انما
بالطهارة لا تنقض في البرية ولم يذكر المصحح في التيم على ما مضى والاصح انما هو بالبرية في قوله تعالى انما تنقض في البرية
مسادة النفس لولا انما جازي في المعنى دون المتخالفات الكثيرة الام لعدم النص **قوله** والمذهب ما عداه قد ذكرنا في
التيم في موضع مختص كالتيم للزوم والصلوة الجذابة ونوع وجوه الام لا تكلم في استصحابه في تلك الموضع كمن لم يفرق في كل
موضع بين التيم والبرية والفصل لا شك في استحبابه اذا كان الجدل رافعا او مبيها انما الاشكال في قوله ذلك في قوله
ما ورد في النص انما ذكره من يفرق بين الاستصحاب كالتيم في الامور والاصح انما هو في الامور والاصح انما هو في الامور
قوله وقد عرفت بانها من وجوب الطهارة باصل الشرع صدر بمقتضى الدلالة على التوكيد اذا دخلت
المضامين غالبا في الوجوب باحدى الاسباب الصادرة عن المكلف ولا يرب ان يرى في قوله ذلك بانفسه مستغنى فلا يحتاج
والفهم على المضامين اذا كان شرطه عام اطلاق بعضهم النص والبرية عليه انما هو في الامور والاصح انما هو في الامور
نعم في البرية انما هو في قوله في الفصل لا تنقض التيم على وجه الفصل الذي لم يثبت شرعية كعمل في غير قوله وانما
على الامور لا تنقض في قوله في الفصل لا تنقض التيم على وجه الفصل الذي لم يثبت شرعية كعمل في غير قوله وانما
ومن ادعى ان التيم قد يخلط بالبرية في غير ما يثبت من حيث هو من شرطه وانما هو في قوله في الفصل لا تنقض التيم على وجه الفصل الذي لم يثبت شرعية كعمل في غير قوله وانما
الفصل الثاني في اعتبارها يجب الوجوب بغير البول والعياء والريح من المعاصي وغيرها عتباته **اعلم** ان
سواء الامور والبرية في الفصل الذي دل الدليل الشرعي على انما هو في قوله في الفصل لا تنقض التيم على وجه الفصل الذي لم يثبت شرعية كعمل في غير قوله وانما
المص في اسبابها اذا راد بها الامور التي ترتب عليها فصل الطهارة في قوله انما هو في قوله في الفصل لا تنقض التيم على وجه الفصل الذي لم يثبت شرعية كعمل في غير قوله وانما
من العتبات التي لا تغسل بها عتباته عند المص واما عتباتها سميت بدهم وجبات نظر الى ترتب الوجوب عليها وجوبها في
نقضها ايضا باعتبار كونها على الطهارة غالبا والاول اعم مطلقا ومن الاجزاء في قوم من وجه قوله من المعاصي
وهنا الذي اعتد خلقه من المعاصي وهو الخلق الطيب واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
التي لا تنقض بغيره من المعاصي في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
تحت المعصية في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
بذلك هو من غير ما نظر ولا يعتبر في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
على عدم اعتبارها في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
وهنا ما راد على قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
منها ما راد على قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
منها ما راد على قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
يراد بها في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
مطلقة لا راد بها في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
دونها في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي

في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي

وكذا زوال العقل

اور على العتبات التي تنقض في غير الفصل فانما هو في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
كما هو في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
في وقت الطهرين والعتبات التي تنقض في وقت الصلاة واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
نماضي وكل هذا لا يثبت لان غايته ان يكون من اسباب الوضوء هذه آية ومن اسباب العقل اخرى فلا بد من فصل
الى ما يكون المذكور حاصرا لاسباب الكل **قوله** والمستصحب له انقض كالود والمطلوب انقض اما غيره فلا في هذه
مناقشة لان المستصحب ليس المتضمن شيئا الى ما هو عليه في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
يورد الى المستصحب انما هو في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
الاسباب من المعاصي ومن المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
والذي لا يوجب رتبة في صفة عقوبة اجماع والمطابق له في المذهب في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
ضعيف كضعف قوله في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
شيئا مما هو عليه في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
ان يترك انما هو في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
ويجوز في الجملة وانما هو في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
لما عرفت من ان السبب هو الوضوء واما هو في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
الذي لا يوجب رتبة في صفة عقوبة اجماع والمطابق له في المذهب في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
بعبارة قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
المعصية بعد رتبة في صفة عقوبة اجماع والمطابق له في المذهب في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
كما دلت الاخبار على ان قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
ويستبعد الفصل وقوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
وسواء الطلب في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
واكمل الفصل المعترف في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
يستحق في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
اعتقل او ملك بغير السبب الذي اعتقل به ومن قوله في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
فصل في صورة الفصل وقوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
الشرع والعصم وفي قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
اوجبت وفي قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
لان في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
وانما هو في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
انما هو في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي
معناه انما هو في قوله من المعاصي واما بالاعتناء في قوله من المعاصي واما بغيره من المعاصي

[Faint handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.]

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
نوراً والحق نورا

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠

غايته في الباب انه يتصور على وجهه على شيئا في ابدان والتقدير الجارح يمكن ان يكون مخرج جميع التصورات
 مع انه في كنهه وقتها بحيث انه اذا وقعت الجبسة المذكورة في الماء على طارئة مطلقا لم يجب تقديرها
 على اوصاف ثمانية في شئها التلب على ذلك التقدير فان شئها يتغير بما بها في حكم جبسة في الماء على اصل
 الطلقة في المستقرات الاول منها قال يستحق في الذكر بحيث بان النص دل على انحصار جبسة الماء في تغير
 احوالها وادواته والتغير حقيقة اما هو الحيا اختيار الملم هو ان في ان التغير الذي هو مناط الجبسة دايما وجود الاوصاف
 في ذاتها فثبت وجب تقديرها وهو ان لا يخلو النزاع واجتاز في ذلك وللمعلم فخرج بان الماهية لا تملك كمالها في غير
 مهورا لم يتغير على تقدير الماهية وينعكس على التغير في الماهية كما يتغير على تقدير الماهية كما في ثوبها وكلية او مهنيتها
 فان صورة النزاع صيرورة الماهية على تقدير الماهية لا تكتفي كون الحكم بعدم التغير تقدير لا لانه لا يعدم صيرورة الماهية
 مهورا لانك عند ذلك لا يتحقق بان المقادير السالبة للاوصاف لوضع في الماء وجب اعتبارها الماهية الا ان كان
 او يتغير على ما في الاوصاف على اختلاف القوانين واذا وجب اعتبارها في هذه المقادير فلابد ان يكون عدم وجود
 التغير يعني في الجواز ان لا يتحقق وان رادة الجبسة اوصافا وهو كالمعلم البطلان فوجب تقدير الاوصاف لانها
 المتغير بعد هذا القول ارجع واقترب الى الاحتياط على ما يمكن ان تقدير الماهية على وجه اشكدة الخلق هو التغير
 الملك وسواء اذ لم يمتدح سبب التغير في الحكم والظاهر ان اعتبار الواسط اعتبارا راجحا وجب تقدير اوصاف الماهية
 وسطا نظر الى شدة اختلافها في الماهية والمرتبة والعلية والضمنية والقدرة في احتمال ولا يبعد اعتبارها
 لان لها اثرات في قبول التغير وعدمه **قوله** لا تعلق في الواقع العقل الجارح في الماهية يشترط في ذلك الحكم على اوصاف
 السطح او في ان اجاز من تحت القليل اذا كان الجارح اسفل لانتها التوبة بدون ذلك **قوله** الجارح الماهية على الجارح
 الواقع ظاهرة ان ذلك من الحكم التواصلي الجرح في الدفوس الماهية الجارح هي حافض التغير جرحه على سطح موهن
 وقد وجب بعض العامة الى ان الجرح في الماهية في الماهية لا يمتدح في الماهية متنا صفة معنى وان توصلت حثا فكل جرح في حكم
 فبغيره في الكثرة والانتجحت عند طاعة الجبسة لا تفرقت الجرات على ما في شدة واقف في التفرقة كانت كل واحدة منها لا تعلق
 الكثرة تحت جميعها ولما كان في الماهية من الماهية من الماهية لا يعلل عليها في الحكم على الماهية **قوله** ما في
 على الاشكال - الاشكال في اشتراط الية ومعناه من ان الجرح لا يتحقق الماهية حقيقة ومن ان الجرح مخرج عن صفة
 اسم الماهية والاحكام دايمة مع الاسماء لوجوب اعتبار الية الوضعية ولان الجرح افرجه عن شئ من الية فلا تعلق
 بعضها ببعض ولا يبرى الحكم من بعضها الى بعض في بعض ملاحقة الجبسة باليتين والاحكام اعتبارا لية **قوله**
 هو الف وما يتصل بطل بالمواقف للاجباب قولان في ان الارتفاع على عاتق كل رجل منها احد وشعور شئها ام مدنية
 كل رجل منها رجل ونصف الجوارح والمشهور بين الاجباب الاول عليه **قوله** او تعلق الشئ بوضع طولاني
 في عين اراءه في الحساب يكون الحكم دايما مع هذا المقدار وان تغيرت هذه الصورة فيكون مجموع التغير في الشئ وان
 وسواء اثنى عشر واما القطب الراوندى انه اذا بلغ مجموع الية اربعة الثلث لها عشرة اشبار ونصف كان كرا
 سواء اكسره على ذلك ام لا **قوله** سواء اقلت الجبسة كرويس الدم او كرويس الشئ خالف الشئ رجم سعد في الحكم
 فقال ان القليل من الدم جواحيك لا يدركه الطرف اي لا يكاد يدركه فلهذا وشبهه الملم بروتس الية الامور
 لا يتبين القليل بطلا على رواية لا لا تدركها على ذلك والاصح ما في الكتاب **قوله** وسواء كان ما في غير وجهه

غايته في الباب انه يتصور على وجهه على شيئا في ابدان والتقدير الجارح يمكن ان يكون مخرج جميع التصورات
 مع انه في كنهه وقتها بحيث انه اذا وقعت الجبسة المذكورة في الماء على طارئة مطلقا لم يجب تقديرها
 على اوصاف ثمانية في شئها التلب على ذلك التقدير فان شئها يتغير بما بها في حكم جبسة في الماء على اصل
 الطلقة في المستقرات الاول منها قال يستحق في الذكر بحيث بان النص دل على انحصار جبسة الماء في تغير
 احوالها وادواته والتغير حقيقة اما هو الحيا اختيار الملم هو ان في ان التغير الذي هو مناط الجبسة دايما وجود الاوصاف
 في ذاتها فثبت وجب تقديرها وهو ان لا يخلو النزاع واجتاز في ذلك وللمعلم فخرج بان الماهية لا تملك كمالها في غير
 مهورا لم يتغير على تقدير الماهية وينعكس على التغير في الماهية كما يتغير على تقدير الماهية كما في ثوبها وكلية او مهنيتها
 فان صورة النزاع صيرورة الماهية على تقدير الماهية لا تكتفي كون الحكم بعدم التغير تقدير لا لانه لا يعدم صيرورة الماهية
 مهورا لانك عند ذلك لا يتحقق بان المقادير السالبة للاوصاف لوضع في الماء وجب اعتبارها الماهية الا ان كان
 او يتغير على ما في الاوصاف على اختلاف القوانين واذا وجب اعتبارها في هذه المقادير فلابد ان يكون عدم وجود
 التغير يعني في الجواز ان لا يتحقق وان رادة الجبسة اوصافا وهو كالمعلم البطلان فوجب تقدير الاوصاف لانها
 المتغير بعد هذا القول ارجع واقترب الى الاحتياط على ما يمكن ان تقدير الماهية على وجه اشكدة الخلق هو التغير
 الملك وسواء اذ لم يمتدح سبب التغير في الحكم والظاهر ان اعتبار الواسط اعتبارا راجحا وجب تقدير اوصاف الماهية
 وسطا نظر الى شدة اختلافها في الماهية والمرتبة والعلية والضمنية والقدرة في احتمال ولا يبعد اعتبارها
 لان لها اثرات في قبول التغير وعدمه **قوله** لا تعلق في الواقع العقل الجارح في الماهية يشترط في ذلك الحكم على اوصاف
 السطح او في ان اجاز من تحت القليل اذا كان الجارح اسفل لانتها التوبة بدون ذلك **قوله** الجارح الماهية على الجارح
 الواقع ظاهرة ان ذلك من الحكم التواصلي الجرح في الدفوس الماهية الجارح هي حافض التغير جرحه على سطح موهن
 وقد وجب بعض العامة الى ان الجرح في الماهية في الماهية لا يمتدح في الماهية متنا صفة معنى وان توصلت حثا فكل جرح في حكم
 فبغيره في الكثرة والانتجحت عند طاعة الجبسة لا تفرقت الجرات على ما في شدة واقف في التفرقة كانت كل واحدة منها لا تعلق
 الكثرة تحت جميعها ولما كان في الماهية من الماهية من الماهية لا يعلل عليها في الحكم على الماهية **قوله** ما في
 على الاشكال - الاشكال في اشتراط الية ومعناه من ان الجرح لا يتحقق الماهية حقيقة ومن ان الجرح مخرج عن صفة
 اسم الماهية والاحكام دايمة مع الاسماء لوجوب اعتبار الية الوضعية ولان الجرح افرجه عن شئ من الية فلا تعلق
 بعضها ببعض ولا يبرى الحكم من بعضها الى بعض في بعض ملاحقة الجبسة باليتين والاحكام اعتبارا لية **قوله**
 هو الف وما يتصل بطل بالمواقف للاجباب قولان في ان الارتفاع على عاتق كل رجل منها احد وشعور شئها ام مدنية
 كل رجل منها رجل ونصف الجوارح والمشهور بين الاجباب الاول عليه **قوله** او تعلق الشئ بوضع طولاني
 في عين اراءه في الحساب يكون الحكم دايما مع هذا المقدار وان تغيرت هذه الصورة فيكون مجموع التغير في الشئ وان
 وسواء اثنى عشر واما القطب الراوندى انه اذا بلغ مجموع الية اربعة الثلث لها عشرة اشبار ونصف كان كرا
 سواء اكسره على ذلك ام لا **قوله** سواء اقلت الجبسة كرويس الدم او كرويس الشئ خالف الشئ رجم سعد في الحكم
 فقال ان القليل من الدم جواحيك لا يدركه الطرف اي لا يكاد يدركه فلهذا وشبهه الملم بروتس الية الامور
 لا يتبين القليل بطلا على رواية لا لا تدركها على ذلك والاصح ما في الكتاب **قوله** وسواء كان ما في غير وجهه

[illegible][illegible]

462

[illegible]

الاستيعاب

الاستيفاء فيه ما قرأه توج الخطاب عليه بفضل الخيرة لا في الوقت عليه وهو محدث وفي كبرى التماس مع بيان طاعة ربه
لا يكون بعضها واجباً وبعضها مندوباً لأن الفعل الواحد لا يستعمل في جميع المراتب، ويتضمن بالذوق الذي يتلوه
ويحتل إلتزاماً بنية الجواب لا صفة الصبر، والعلة يقتضي الخطاب ينال في قوة ويحتل في باج على ما
لوجوه الترتيب في على على الوجه المعتبر وهو الصفة والعلة على الأول، وينبغي أن يكون موضع المسألة إذا لم يعلم يقتضي باج
الذي في ذلك الوقت عن فعل الطاعة **قوله** يستعمل الوجه كما يحل به معناه، وإن كان كالمسلم من حرج الزاوية
على الوجه وغيره ما يفيض في الطاعات وهو إخراجها على الحلي أما بالنسبة إلى العبد ولا يشترط بالاعتناء فلا كان كالمسلم
إخراجاً في ذميمة لا مطلقاً طاعة للشئ **قوله** صدق من التماس إلى ما ذكره الذوق طول التماس هو أن ما كانت شراً
والمراد به من جانب الوجه لا شأني به، وأما يستعمل في البنية إذا كان من مستوى الخيرة أفعال الزمان
محملة فيها البنية التي لا يحل بانها صفة فلا يستعمل في التمسك بالنسبة إليها إذا لا يجب عليها كونهما من الزمان بل
يعمل من جملة تصدق البنية، وكذا بالنسبة إلى موضع التخصيص وهو التسوية من الزمان والصدق على القول بغير
غلبة وهو الأول، فإنه داخل من إخراج الوجه، وإن اقتل بآراءك وأما معنى موضع التخصيص فمعرفة طرف التسوية
بالخطا والعدل، والعدل هو الذي لا يفرق بين محله وهو طول الوقت، بل في محله على جميع المراتب، والعدل على الاستقامة
من التماسين، ويجب ادخل في محل الرضا في البنية أو لا، فإنها من باب العقدة وكذا في فعل أعضاء جميع الطاعات
الحقبة بما فيجب أن لا يراعى في البنية ما يرتبها من الراس والوجه **قوله** وما اشتملت على الإلهام والوسطى
بذلك التمسك والذي عليه استناد من لا يلاحظ ركوز منهم على ما تصدق وهو الذوق يتصل استعمل بالعدل وليس الوجه قطارة
التمسك بالعدل والعدل والعدل هو السؤال الذي لا بد من يتصل إعلاء بالصدق واستند إلى فعل في طرف من
والعدل بما اشتملت عليه الإلهام والوسطى لا يلاحظ ولكن أن يخرج الوجه بان غلبه من باب البنية، وبذلك التمسك
وهو متصل بتجديد متصل بمقتضى العمل عليه وهو العدل والوجه هو ما لا يفرق وهو الشر المحض من العدل الذي
فقد صلح بالركوز ويريد به ما استعمل به استند الإلهام والوسطى فيجب **قوله** ويرجع التمسك والافق يقتصر الأصابع طول
الوسطى فمعرفة المراتب الأربع من التمسك من بعض راسه وتماثل الالف وهو الذي ثبت الشر على بعض جهته
فصل ما يغلب مستوى **قوله** ومفصل من أعلى الوجه فإن كسطل، هذا من القولين، وقال الحق في البنية
بالله والآن لا يتوالت إلا بسج التمسك مقبلاً ومعدلاً، وإن كان لا يلاحظ حقيقة بيان التمسك وهو كونهما لا قبل البنية
اللاه والحق غير العمل ولا ينبغي أن الوضوء أن لا يفرق بالتمسك في الوجه المعتبر قبل الخفاف والمراد بالتمسك
العمل من الأعلى **قوله** ولا يجب على مسترسل الخيرة - المراتب الشر الخارج عن حد الوجه فإنه ليس الوجه اتجاهاً
وإنما يفرق في عبادات الوجه من التمسك أو لا، وإن خلت وجب وكذا كانت التمسك في المراتب بالشر الحقيق من التمسك
من خلافه في كل اتجاه، ولا يكتفي بمقابلة ولا خلافه فمعدلاً ويحتل في المراتب في وجوب تحمل الخيرة بحيث يصل إلى المراتب
فأكثره التسوية، عدم تفرقة القول بالتمسك في ما عاين الشر فذلك العمل بالعبادة أن يطوبوه ولا أن يجنوا عنه كل شيء
ويشعر بالتمسك في أحد ما قد حصل من الرضا، ثمرة ما سطر لمحتبة قال لا بد من يتصل من كونه خفية أو كونه
يكتفي بالعموم والمعموم على الوجه نظر إلى أن المراتب التي لا يكتفي بالشر الحقيق لا يتصل في شر
الشر، فهو قال في شره مستر تخبها قطعاً، وأما ما بين التمسك في وجوب غلبه والتمسك في الشره وراى تامل

وكذا لو كانت الحركة وكذا اشترى الحجاب والاداب اي شرا لا يصح ان يرد خلافها وان كان
يوجب التحليل في هذه المذكورات مطلقا خفية كانت او كثر لان كفايتها على خلاف الغالب والزم في ذلك ان يفتقر
المشهور عندهم ولا يذهب الاصحاب لان عبارة البعض وان اشوت بوجوب تحليل الخفية لانها عند الجمهور خلافها
على الاول فكون تحليل المص غير مطلق على واحد من الطرفين واعلم ان قولنا تحليل المص على الحق مطلق
قوله ولا تحليلها اي لا يجب تحليل المص على ظاهر الشر الذي على الاثر دون ما استرسله **قوله** على
من المص الى اطار الصالح المص كغيره يفتقر الى الرفع في العدة كونه في التام ولا كلام في وجوب تحليلها
في ان وجوبه لا صار كسائر اعضاء الصوت او من باب المقدرة لا يوجب الاول لانها في الآية بمعنى كاد
المص فيهما من الموقوف به وورد في الاستدلال كذا كثيرا في هذه وكذا فعدم في وضو البيان اولها
اذ لم يترتب وخرافي الحيا وشهد له ان الرفع يترتب من العلة وقولنا كذا على من يطوع المص في المص في
عقله وجوب مقدرة لعل اليد تتحرك فلا يستطيع علم ان وجوبه لا صلافة **قوله** فان كان كذا في المص
خالفا للرقي وادرس في البطان بالسكنى ايضا والكلام عليه كما ثبت في الوجه **قوله** ويغسل الزيادة مطلقا
ان لم يترتب من الصلوة المراد بوجوبها تنجس اكله بالفضل سواء كانت تحت المص او في وقت او من غير المص لعدم
تحقق الاشياء **قوله** ولا غسل ان كانت تحت المص اي وان لم يكن كذا ان تترت عن الاصلية
وجوب ان كانت تحت المص لتبعها لما يخفى من اذ من جهة اليد كالزائدة والاصح وان كانت تحت المص خفية
لم يجب غسلها كما دل عليه عموم الشرط في العبارة في التحليل فبطلان الصلوة اسم اليد عليها وبشكل يوجب اكله على العدة
وهو العلة لو ثبت من المص فظ الصلوة عدم وجوب غسلها ان تترت وهو ممكن على القول بوجوب تحليل المص
الحل كالحققة وقوله بوجوب كذا في البعيد وبمعنى الزيادة بالتمتع الناحية نفس الاصحاب وقد اختلفوا في موضعها
احسن قوله ولو استوعب التحليل محل الرض سقط الغسل ولا غسل **قوله** كذا استرسله على المص في هذه
وجب مع المكثرة وان زادت عن اجرة المثل لانها في مكثرة الواجب المطلق وانما يفتقر المكثرة اذا اضر
بجلاء وتحليل عدم وجوب ما زاد عن اجرة المثل لان العين ضرر والتمتع على الوجهين في المص **قوله** ولا يستوعب
اي وان لم يكن وانما يستوعب تعذر العبارة بوجوبها على القول بان ما قد اظهره من تحصيله في الوضوء
لو طالت اظفره خرجت عن حد اليد وجب غسلها لانها من اجزاء اليد ويقتل عدم الوجوب كما ذكره في المتن
عن محل الوجوب كاسترسله في قوله في المص **قوله** ولو كان تحيا وسخ واخلت في المص عدم الوجوب لانها
فقد وجب اذ لا يمتنع على عدم الوجوب وهو منجس في هذا المص ويكتفي في البيان انكم في المص
اليه **قوله** وهو الراسين واليدون يغسل اعضاءه مطلقا اي على كل حال سواء كانا في واحد في المص او اثنان
نظرا الى ضرورة الاثنية ولان يقين البرأة انما يغسل بذلك ويراني في جهة الفعل مما يتركها غسل اعضاءه **قوله** والوا
اقل ما يتبع عليه اسم المص والمراد بالصدق حركة الاطراف لا بالصدق في المص **قوله** وادرس في المص
على وجهه فاد عن المص بوجوب ادريس الاصحاب قولان احدهما الاول ولا يضر في الزيادة لان الواجب هو كذا
تحتل بالاشوة والضعف في ذاتها في تحقق الاشكال به لان الواجب يفتقر به وعبارة المص في المص
لان الواجب باليد في المص فيكون ان يرد انضوية المص وان يرد استحباب اليد على اليد فيكون الواجب

من حيث هو واعلم ان المراد بحد ارتكك اصحاب في عرض الراس الى طرفه اربعة ماضي وما جاز في
بمعنى المص واما المذكور بوجوب **قوله** متبناه كونه بوجوب استقبال الشرا والاصحاب لا يوجب الوضوء متبناه
وقال المصنف وادرس ان يكون له فيه تضعيف اعلم انه الكلام في استحباب التحليل اصحاب بل كراهية المص
كذلك اذ لا يرد بان كراهية المص لا خلاف الاول فيرجع الى الاستحباب **قوله** ولا يترك الغسل عن المص في المص
ما جاز او ان قيل بان الوضوء على محل المص او يخرج على المحل بغير اليد اختيارا وبعض العامة اجزاء **قوله** ولا
المص على يده وان كان من شوا الراس غير المص وان وصل اليه الى الراس وكذا لو مسح بغير اليد
تأشبه بغسل اليدين ولان اليد في قوله **قوله** واستمسح برأسك يفتقر الى الصلوة لانه معناه مسح كذا
بما لم يرد في المص على اليد على اليد او على الشعر المحض لعدم اذ لم يخرج من هذا المص في العبارة مطلقا
الشرا اذ لا يترك في موضع النزاع الذي لا يثبت عليه المص كونه من الراس باعتبار الغالب والمراد المحض
في العبارة ان ثبت في المقدم فبقية عدم اخرج من حده احرارا على الطويل الذي اذ قد خرج من حد المقدم
فانما لا يوجب المص على كماله لانه خارج عن محل الرض والجود في المص واستمسح العين هذا السطر
الكثير من الشعر المكثف المص بحيث على بعض وادرس المسترسل مما يترتب من الرطوبين والواجب
مصح عليه المص في المص في عرض المقدم الى طرفه في ان من حد الراس الى المص الى المصين واخل
المص اجزاء من غير المص كذا في المص من غير المص كذا في المص من غير المص كذا في المص من غير المص
في المص والقدم ما ذكره في تفسيره المص فلا يوجب المص ما هو من شوا المص ان ادعى في عدمه من كراهية
المراد في عبارة الاصحاب وان كان على اشتباه على غير المص واستدل عليه بالاضار وكلام اهل السنة
وهو يجب فان عبارات الاصحاب يترتب في خلافة غير ما يوجب المصين ما العلقان ان كان في المص المص
الساق حيث يكون معتد الزواجر فاقبله ولا يضر كما يترتب في ذلك وكلام اهل السنة يفتقر وان المص
منها ما يوجب المص من غير المص كذا في المص من غير المص كذا في المص من غير المص كذا في المص من غير المص
الكعب في تحصيل ذلك كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص
الساق والقدم ان اراد بغير المص هو الكعب لم يوجب من احد من المص والحمد وكلام اهل السنة
ولم يرد عليه الاستحقاق الذي ذكره فانهم قالوا ان استحقاقه من كونه اذا ارتفع ومن كونه في
الجارية وان اراد به كراهية عن من المص وكلام الكعب كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص
ما قد سكت عنه من الاصحاب وعلى المص في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص
التي لا يتركها اذ لا يوجب المص الى المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص
لان المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص
كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص
لا يوجب المص متبناه وادرس على الجواز في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص
المص والاصح على الباقي فانه على المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص كذا في المص
من انما طرأ ضرورة فيقترن به ومن ان زوال السبب المص للخصه بعد الحكم بغير الطلوة وكذا في المص

شوا المص

المجلد الثاني

[illegible]

المعروف في تاريخ العرب
والأخبار في تاريخ العرب
والأخبار في تاريخ العرب

[illegible]

تاریخ ۱۳۰۲
محل وقوع

[illegible][illegible]

في الجانبين او غلبت الجاهلين اولى وليس ذلك عظام المصداق قد يتوهم باخذ اربعة اعضاء
قوله ولا ترتيب مع الارثاس وشبهه شبه الارثاس الاغفال لثقت المطر الغزير والميزاب
 ولا بعد ذلك ارتباس لان المزاوية التقطع بالاعضاء من الرسل التي هو التقطع والكثير في سواها
 بها معا خلافتها الاصل في ظهور السوط بالالة لخاصة لصحفي زارة والمجيب الى عباد اسرافين
 الجلب في الماء ارتباس واحدة اجزاءه ذلك من غسل وجع الاستطال ان الارثاس واحد
 لا يصدق مع المطر والميزاب وكذا جرى الماء الفصيح كلف في الاربع والحوض فانه يستطال في الارثاس
 في كماله وقيل ترتيب كما في ترتيب اجزاءه كلف في الاربع والحوض فانه يستطال في الارثاس
 لم يتفكره ونظير ما يدر التفسير في وجع لم يغسل في الاربع والحوض فانه يستطال في الارثاس
 تارة الغسل ترتيبا غير بالارثاس على الثاني دون الاول كما قال في الذكرى وهو ما توهم بعض
 ان الارثاس تحول عبارة عن الارثاس في زمان واحد بحيث يحيط بالاسفل والاعلى حلة
 كما توهم عبارة اللانوية وليس بشي لان المعبر في الارثاس يادى عليه الحديث وهو ارتباس واحدة
 والافضل في امثال ذلك للمعنى العربي ولان الارثاس شئ كلف في الاربع والحوض فانه يستطال في الارثاس
 لا تخفف مع قوله في بعض المعلقين وعبارات الاصحاب فيكون ما يضافه وبالملة فهو ان من
 يتعدى لده فالاعلى قوله لا احد من اصحابه ولا في دلالة شئ من احوال المذاهب
 الذي في المصنف ان يقر بان اليه شي من المذاهب في جميع الباقي معنى في المذاهب لا بد من تحليله
قوله في وجوب الغسل لتوابعه لغيره خلاصه ان الشاخص من شافى الاصحاب في ان غسل الماء
 من وجوب الغسل ان حصول الجاهلية كاف في وجوبه او وجوبه كغيره من الطهارات من وجوب
 وجوب الغاية التي تطلب بها تعالى الملم وهاهنا وجوب في حال الحق وهاهنا بقاء في الذي تفضيه
 النظائر الطارئة لم يطلعت السمع الا للعبادة المشروطة بالكارش الى الائمة في تقديره في قوله
 اسلمة اتم الى الصلوة فاعلموا ويشهدوا الطابق الاصحاب على ذلك في باقي الطهارات وقيل
 النظر من جميع التقارير في الحج المأخوذ بعد عن انظار الفقهاء ومن قال الحق في المأخوذ
 اخراج غسل الجاهلية من ذلك كل حكم يارد فيها يرد ذلك ان تصديق وجوب الغسل وتوسعة دابة
 مع تصديق وقت تلك الغايات وتوسعة فانه يشترط ان وجوبها هو مستوجب وانما الاول من الجاهل
 فوجها من جانب الاصحاب القول الاول الى تحقيق الامر بالغسل على حصول الجاهلية في مثل قوله انما
 المان المأخوذ من اذ التمس الماء في وجبه وقوله وان كتم جنيها فاطروا من جانب اصحاب القول
 ان في الاستحادة تعليق الوجوب وجوب الغاية من التعاطف الواضح في الآتي فان الشرط المتوهم على
 معاقصه مع القيل باراد في السابق والاصح ومنهم الشرط بعد الاكراه من جهة قوله وفي ذلك
 الوقت وجب الظهور والصلوة وما يرد الى القول بل عباد الله قد سئل عن المرأة الجنب تيمم الغسل
 قدجا ما يفيد حصوله فلا يغسل حتى ان الاول من الجاهلين متبارة وترى في ذلك ما ذكره من المشايخ
 منتزعا الى اصل المرأة المحض لعدم وجوب قبل الوقت على ان الاطلاقات الواقعة في الاحاديث الاله

لا يستند

وربما جاز ان يقال ان مقتضى كماله
 في وجوب الغسل في كل وقت
 وانما في قوله انما في قوله

الظهور

معا رتبة بالاطلاق في غير الجاهلية على قوله نعم في تمام نفيته كما قال في الذكر في الاصل في ذلك انما
 علم الا شرايط اطلاق الوجوب وغلب في الاستعمال فعلى هذا المقتضى هو القول الثاني ويظهر في ذلك القولين
 فيها اذا غلب في الاستعمال في الاستعمال فانه يوجب على الاول والغلب على الثاني **قوله**
 وادوار اليد على الجسد في ذلك وقيل بوجوبه وهو مذهب **قوله** والاستبراء للرجل المنزل بالبول اختر
 عن المرأة فلا استبراء عليها على الاصح لعدم اتقاء خروج البول الذي بالنسبة اليها والمنزل عن غيره فلا يتعلق
 الى ان البول لا يخرج بها الى الخارج في المني **قوله** فانه قال في من الاصحاب بالوجوب وهو احوال في
 على الغسل من طريق البطلان عليه وهو الحق قول معني الاصحاب **قوله** فان تخذت الى مشهد هذا الاختيار
 على الاجزاء لا اجتهاد في عدم اعادة الغسل فتدبر في من الاصحاب على ما اذا كانت البول للغسل
 جها جها ومن غير **قوله الفصل الثاني** لا يحرم على الجنب قبل الغسل الجالس في المساجد وقيل
 قبل الغسل مستدرك واجب باسرها وانما انما الغسل بعد الغسل حقيقة عندنا والحق انما هو قوله
 يعلم كما يستباح بالغسل فيجوز ان يسجد في التيمم ما في غير غسل ويرى ان الميتة من قوله قبل
 ما قبل الا انما في من فيمنه من رد الباسر وضع فيه ولو سلم دلالة على ما قبل انما في من فيمنه من رد الباسر
 فيه وقوله الجالس في المساجد كان ينبغي ان يقول البتة في المساجد مطلقا لان التيمم لا يتصور على التيمم
 فيها والظاهر ان البتة الرد في المأخوذ من قوله لا يجوز على الاجتهاد في غير المجرى من الرد ولا بعد اجتهاد
قوله ووضع شئ في يده الى في المساجد وهو اصح القولين لورود النص بالنعث وقيل اشكره وقيل لا
 اذا سلم البتة وهو في الحقيقة راجع الى عدم تحريم الوضع **قوله** ويجب ان تقصد اقرب الابواب الى
 المأخوذ بعد التيمم فلو كان الزاب في موضع آخر بعيد عن الباب فاطا به يقيم به ويخرج لا طاق النص
قوله ويجزم عليه قراءة العوالم واما ما فيها حتى يسجد اذا قوا منها البعض المؤدة انما ان يكون بقضاء
 الامن العينة لا تتقيد بشركها غير في ذلك البعض او لا يكون كذلك على التقديرين كما ان يرد
 العينة او يرد على عدم كونه في الا يرد شي فانه هو رتبة في التيمم للتحريم مطلقا ومع ذلك لا يحرم
 المشرك ما غيره فيجوز في الباقي لصدقه في الاول في قوله لا يرد شي فانه هو رتبة في التيمم للتحريم مطلقا ومع ذلك لا يحرم
 وسيا في شد انت اسد توفى باب الحكم بالزكاة لا يقتضي لافهم الفروع لو تكلم ببعض حكم من الغيبة
 ذلك فان عرض له في خلال الخطب باسكوت وقد اراد الخطب بها فلا يستبرئ في التيمم اما قصد الخطب
 في قوله من بعض المؤمنين فخرج ومن كان في الفرج في قوله بعض لان بعضه لكون انما هو قال
 الحكم في غير محقق في الوجوه **قوله** من كان في الزمان والمأخوذ في الزمان هو ما حروف وشكر
 التيمم والمدخل الى الارباب كذلك فيه وجاز ان يدل المراد بصور المأخوذ في قوله من المؤمنين الموقرة
 في رسم المصنف في علم المظ حتى لو كان شئ يكتب بالالف فكتب بغيره او بالواو او كان حرف الكسبة
 اصلا فكتب لا يحرم فيه وجاز ان يرمي بكون الكتاب وانما اسم اسد او اسم غيره في المأخوذ
 الا في كتابه الكسبة في ذلك وبالله وان كان الكتاب مع خطه عن الشبهة وان اشق الامران واحتمل
 ولا يقيم في المراد من الملائكة يخرج من البشرية انما الشعر والنس فلا لعدم صدق اسم الملائكة في

ت

انما يحرم

غيرها وعدم التيمم

وارجل
 فانه المأمور

12

کتاب

المادة الاولى تبين ان استعماله ولو اتفق قوة الدم الثالث بالنسبة اليها استعماله وشبهه في العادة
اذا ذكرت بعد جوارحه في غير واحد من المعبران ككتاب في العشرة الثانية بالعبادة فان لم يصر الدم
فقتت الصوم والاباح ما فعلته في اوقات شرط التيمم بالدم الثاني وفيه قوة واعلم ان قول المصنف
كانت مضطربة او مستأنة رجعت الى التيمم على ظاهره فانه هو خاوة فان المضطربة هي التي اختلف عليها الدم وليس
الاعداد او وقتا او عددا وما يدل على قوله بعد ذكرت المضطربة العدة دون الوقت الموقوف فالكلمة ترجع
الى التيمم مطلقا لا يستعمل ذكر العدة هنا سبب الوقت لوعا في تيمم عدة ايام العادة لم يرجع التيمم
على ترجيح العادة على التيمم وكذا القول في ذكره الوقت ناسية العدة ويمكن الاعتدال بان المراد بوجه الى
التيمم اذا طالت تيمم العادة بل يدل ما ذكره من ترجيح العادة على التيمم وهو صحيح فيقول اطلاق كلام
على ذلك **قوله** ولو فسد التيمم رجعت المبتدأة الى عدة نسيانها في دون المضطربة وانما اخص به التيمم
بالمبتدأة لان المضطربة سبق لها عادة فليست التيمم العادة بخبره والمراد بالنسيان الا ان قال رب يسهل
او احدهما ولا يخص ذلك بالعبادة لان المحتر الطهيرة وهي ما ذكره من الطهارة **قوله** فان تولت او
فان عادت اقرانها هذا الكلام ذكره في المبسوط وهو خارج عن الاحكام وعلى المصنف في المتن في المتن في المتن
باب الرجوع الى الروايات من دون توسط الاقران وعلى اليد واليد في المعبر الرجوع الى الاقران
مطابقا للقول وقاما بالنسبة في الطابع والمجبر في النسيان دون الاقران واستمر في الذكرى بصدقه
نظرا في الروايات في الرواية عين لان لا فائدة بصدق ما لا يستعمل في المبالغة في النسيان والبلد
صدق عينين النسيان وانما المالك في النسيان وانما البلد يحصل غالبا قالوا ليس في كلام الاحكام من
وان لم يكن يخرج به ثم انظر اعتبارا في البلد في التيمم لان البلد انما كان في تمام الوقت لا في
كلامه وروايات التيمم والاقراء والنظر في كماله ولا بد من انشاء الاغلب عادة النسيان ترجع
الى الاقران فلو اختلفت عليه عينين عدة تفيض به وشبهه في اختلاف الاقران ترجع الى
الروايات **قوله** كفيض في المضطربة في كل شهر سبع ايام او ثلثه من شهر وعشرة من آخره وان
يخفى بالنسبة ايضا لورود جميع السبع في حديث واحد ولو علم انما ترك المصنف كذا في السبع في الرواية
عليها ويخفى في قوة الاعداد الا ان الغلب على ظاهره في تيمم النسيان في نية المصنف لا في الرجوع الى الرواية
لما نرى التيمم في السبع وعين وجوب الصلوة وعدنا ويشكل ما شاع الاجتهاد حيث ينبغي المرجح
القول بالتيمم لا يرفع معناه من امتناع التيمم في نسيان الاستطالة بعد العادة وغير ذلك والظاهر
لا يتعين على كل اخص اول الشر وان افقعت المبتدأة غالبا لعدم الرجوع في وقتها فاحتمل المصنف
ولا شك ان اولها في ذلك فاذن التيمم فلا يلزم الرجوع والمراد بتيمم في الاعداد والتحقيق انما هو اول وقت
لاستطالة بحيث يجوز لها في كل شهر وان كانت عبادات الاحكام مطلقا بعد اختلاف مرات اخص
وعدها لان ذلك تمام تمام العادة المعتادة **فان** اذا تفيض المبتدأة والمضطربة بعد من الروايات
لعدم ما هو في الرواية اعتبارا في الروايات اذ لم يجد شيئا من اولها في تيمم العادة النسيان
ب اذا لم يخطئ الدم على العدة التي تفيضه بل تستعمل في اوقات العادة تيمم او يمين الظاهر في

الم

الرواية

الرواية وكذا ان في المبتدأة رواية انما تستعمل بعد عدة ايامها **قوله** ولو اخطى التيمم والحاد
فلا يقرى العادة انما اختلفت زمانا ما تقدم من حكم ذات العادة المستقرة المراد ما اذا لم يكن لاصح العادة
تيممها ذكر ذات التيمم وهذا كما ينبغي حكم ذات العادة المستقرة عددا او وقتا فيكون المستقرة في العادة خاصة
وكذا ينبغي حكم النسيان في العدة عددا خاصة او وقتا خاصة وفيه اتفق التيمم والحاد فلو كان في العادة
امام الاختلاف عددا او وقتا فيكون التيمم في العادة قال اكثر الاحكام ومنه التيمم في الاخبار والكثرة الدالة
على اعتبار العادة مطلقا في غير تيمم بالنسيان وفي بعضها حديث خصص بين التيمم في النسيان والحاد
ان دم الحيض خارج عبط السوء لم يفسد ما كان للدم حرارة ودفن فليقع الصلوة وهو دال على اعتبار التيمم
تيمم ويكون الاجاب بان ذلك يبنى على الغالب فان الغالب كون ما في زمان العادة هذا الوصف فلا تعارض
او يفر على المبتدأة والمضطربة مجاميع الاخبار على ان قوة العادة المكونة ظاهرة فان العادة في وقتها لا
والجواب ترجيح العادة المستقرة من الاقران والاطلاع وهي المرادة في كلام المصنف المستقرة من التيمم لان النسيان
لا يبنى على اصله احتمالي الترجيح لصدق الاقران عليها وفيه بعد لاختلاف المتعارف واعلم ان قول المصنف في
زمانه من تمام تصوير المستقرة ليس يخرج طاعة قوله والاعتدال المعنى ولو قال واجتمع التيمم والحاد في العادة
العادة كان احسن **قوله** لو رأت ذات العدة الى قولها بعد العادة تارة وتارة اخرى حتى يجب على من تيمم
العادة الاحتياط في العادة الى ان يضيئ النسيان او يحضر الوقت بين على الاحكام والاحتياط على الجملة والاحتياط
وعدم احتمال عدم الوجوب ما في تيمم ما تيمم المرأة ترك الدم قبل وقت حيفها قال اذا رأت قبل وقتها
الصلوة تركها وتجوز في خبر اسحق بن عمار عن حماد في المرأة ترك الصلوة ان كان قبل ابيضين يمين يمين
وفي البيان نزل في المضطربة اذا طفت الدم حيفا وشبهه في قول ان كان قبل ابيضين يمين يمين
الرق من ذات العادة وغيرها اذا تقدمت العادة يوما او يومين على ابداء الرواية مثلا لم يرد لعدم الويل
وشبهه ما هو مطلقا لا يصرح لاراد على انما يجرى على المقيدين لا يصرح في الاقران قال في ذلك والاحتياط في طريق التيمم
فهر او لا ولكن حصل الاول على ما اذا رأت قبل وقتها وحلفت حيفها او حتى تيمم يوم او نية على الاحتياط في
ان كان قبل ابيضين يمين يمين في الغالب يومين او حتى تيمم يوم او نية على الاحتياط في
فلا ولي الخرم ساق تركها يمين هذه ما خلا ترك الواجب ما اذا تقدمت الدم العادة ولو كان في ذلك تقدمت
الصلوة كونه حيفها فانما في تيمم تيمم حصر لانه تركه ايجابا نظر الى العادة وفيه قوة **قوله** لو رأت العادة والظن
المراد بالظن في قول العادة وما بعد في مقدم ما يبنى من احتمال وجوب الاحتياط ووجهه ان قوله اذا تجاوز
الدم العدة علم علم كونه الظن استحسانا وجاهل بالثابت خاصة حيث يمكن تيمم الاول الى العادة في كونها حيفها
الممكن ان لا يبنى استقامته استقامتها الى العادة ترجع من غير مرجح فان قيل يستعمل استقامته في تيمم بل العادة
واتممت على ان كل دم يمكن ان يكون حيفا فهو حيفه في تيمم تيمم العادة في الرواية او في الرواية او في الرواية
على ما اذا كان في الدم لانه في حيفه في العدة فان زاد وجب العمل بالحاد في العدة اطلاق الاخبار والاحكام ترجع
الى الرواية مع التيمم في مثل ذلك وان مع الزيادة في التيمم في العدة من لانه في العدة بل وادت في كل من غيرت
في تقيس عددا عدا والحاد انه احدى الروايات ان ثبوت الحيض لها بالشرع لا اختيارا والتيمم في حيفها

A 10x10 grid of squares, each containing a small red dot or mark, representing a data table or ledger.

[illegible]

وَمَا لَهُمْ لَوْ لَمْ يَأْتِ الْبَصَائِرُ وَلَا الْإِنْشَافُ كَلَامُ مَنْ وَجَّهَ إِلَى أَنْ يَجْعَلَ الْمَسْجِدَ تِلْكَ أَدْنَى مَقْصِدٍ كَرَامَةٍ إِلَّا جِئَانَهُ وَجَّهَ إِلَى

وعبارة المصنف من ذلك ان اخرجت القطعة فتمت فلو طرقت فمضى العمل مطلقا وان فرضت مطلقا فتمت
الى ان ياتي العشرة فان لم ينقطع الدم على العشرة فكم البتة من ارجع الى الزمان فاحدهم ان الزمان لا يخرج
في المضطررة المحيرة وقد اكره الوقت فاحدهم ان استخرجت عادتها وقتا خاصا فان اخرجت الزمان وما بعده فمطلقا
العادة **قوله** وذات العادة تعطل بعد عادتها بغير اهر من من كان انقطع على ان اعادة العادة
وان كان في الاجزاء فمطلقا ذات العادة بعدد في المستمرة عددها في المستمرة عددها في المستمرة
خاصة ما في العادة ان ذلك لا يوجب الاحتياط او مطلقا ان ذلك باستثناء تخصيص الجود زمان اختيارا
وتبوت الاستظهار اعني طلب ظهور الحال في كون الدم حيا او طويلا بغير يوم وبسبب لانت العادة ولا تستل
بعد ما لا خلاف في ثبوتها الملائق في وجهه والتمثيل في الشئ والتمثيل في ادرين والمعية الاستمرار في وجهه
ما يدل على الاستظهار الى العشرة ويؤيد في المصلحة وابن الجبيل والتمثيل في المصلحة وان كان الوقت مع المصلحة في
وجه الاستظهار ان يكون مع وجود الدم بل ان التمثيل مع التماسه ويظهر من عبارة المختلف في وجهه مطلقا ولا
لنا اذا غطت بعد الاستظهار وان است بالعبادة وانقطع الدم على العشرة بين ان اخرجت من العشرة ان كانت
قد صارت لونها دون الصلوة لانها حايض وان كان في العشرة اخرجت بعد الغسل لانها طاهرة وقتها فانها
في يوم الاستظهار من العدم والصلوة كما صرح في المتن لان ما زاد على العادة طهره وادرك الزمان
كالا لا حال الحيض لما في وجوب الغسل اذا تبين فسادها فقتل ان العادة كانت واجبة عليها من ذلك
عوض في العبادة من الاكام واختلف عندنا في وجهه **قوله** يجوز لزومها وطهرتها قبل الغسل على كراهية وبني
حتى تعطل في ذاتها العشرة او لم يغسل فزجر المشورة في الاجاب **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
الحيض وقال لا يبرح يجره قبل الغسل فزجره ولا يبرح من حق طهرتها في وجهه **قوله** السبعة اخرجت من
جعل في غاية التبرم لرواها من الحيض فثبت المصلحة في وجهه **قوله** ولا يبرح من حيضه فزجره **قوله** فان طهرتها في وجهه
فان من حيضه العادة والزمان فثبت ان لم يكن يوم الغاية فزجره **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
فما يصح بوجه الشبهة فان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
عن السنن في وجهه فان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
المتن في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
بالنظر في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
بني في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
سكانه وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
بالنظر في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
المادة من وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
وشكها وادى في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
بين التبرم في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
وقد روى الشيخ عن ابن ابي عمير عن ابن عباس قال كانت طاهرة وقت الطهر على ما ذكرنا في وجهه

المعنى

تعطل

تعطل وتبطل المحيرة وبني ان ياتي على الكراهية بيمين الاخير على ان في طرق الرواية على ان ياتي على الكراهية بيمين
قوله **قوله** وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
ما يدل على الاستظهار الى العشرة ويؤيد في المصلحة وابن الجبيل والتمثيل في المصلحة وان كان الوقت مع المصلحة في
وجه الاستظهار ان يكون مع وجود الدم بل ان التمثيل مع التماسه ويظهر من عبارة المختلف في وجهه مطلقا ولا
لنا اذا غطت بعد الاستظهار وان است بالعبادة وانقطع الدم على العشرة بين ان اخرجت من العشرة ان كانت
قد صارت لونها دون الصلوة لانها حايض وان كان في العشرة اخرجت بعد الغسل لانها طاهرة وقتها فانها
في يوم الاستظهار من العدم والصلوة كما صرح في المتن لان ما زاد على العادة طهره وادرك الزمان
كالا لا حال الحيض لما في وجوب الغسل اذا تبين فسادها فقتل ان العادة كانت واجبة عليها من ذلك
عوض في العبادة من الاكام واختلف عندنا في وجهه **قوله** يجوز لزومها وطهرتها قبل الغسل على كراهية وبني
حتى تعطل في ذاتها العشرة او لم يغسل فزجر المشورة في الاجاب **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
الحيض وقال لا يبرح يجره قبل الغسل فزجره ولا يبرح من حق طهرتها في وجهه **قوله** السبعة اخرجت من
جعل في غاية التبرم لرواها من الحيض فثبت المصلحة في وجهه **قوله** ولا يبرح من حيضه فزجره **قوله** فان طهرتها في وجهه
فان من حيضه العادة والزمان فثبت ان لم يكن يوم الغاية فزجره **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
فما يصح بوجه الشبهة فان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
عن السنن في وجهه فان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
المتن في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
بالنظر في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
بني في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
سكانه وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
بالنظر في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
المادة من وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
وشكها وادى في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
بين التبرم في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها في وجهه **قوله** وان كان في العادة طهرتها قبل الغسل
وقد روى الشيخ عن ابن ابي عمير عن ابن عباس قال كانت طاهرة وقت الطهر على ما ذكرنا في وجهه

قوله

قوله

قوله

15

ويعني ان يكون الكتاب المذكور ارجع صدره
المستخرج سواء كان مكتوباً او ان كان في
الصورة فبفتح اذا اخبرنا اننا علمنا

1914

20

حبیب

2
2141

وقت ظهور

مستند
طبعه الكثر وفن ايسر الشاقل
لما هم وسو غير واضع قار
لذكر

الوضوح من ذلك راحة الروح من الامام وذلك بوقت لا يقرب في الامام لورثته ولا لغيره على ما نصت به جازا
الذكر في الترتيب لا في التدرج اذا كان في الترتيب منها واحد من صفات الرجال والنسب والادوار والصفات
والا لغيرها الا ان يعلم من ذلك ان الامام لا يكون من الرجال بل من صفات الرجال والنسب والادوار والصفات
وفي ذلك الكلام على **القول الرابع في الامام** والواجب ان يعلم ان الامام لا يكون من الرجال بل من صفات الرجال والنسب والادوار والصفات
من السباع والطيور والاشجار والانس والامم بجماعتها ليست على السبع كونه بحيث يسهل عليه ما يسهل على الانسان
فلا ريب ان في العالم كله قد امكن ان يجدوا على ذلك في الامم والاشجار والانس والامم بجماعتها ليست على السبع كونه بحيث يسهل عليه ما يسهل على الانسان
قوله واستقبال القبلة بان يعرج على جانب الارض على السبع كونه بحيث يسهل عليه ما يسهل على الانسان
الكيفية معطاة صاحبها من قوة اختياره في استقبال القبلة لا في جهة السبع كونه بحيث يسهل عليه ما يسهل على الانسان
بكونها سبعة او حصة منها من قبل الله تعالى من حيث هو حيث لم يبق في كل السبع عدم
الرضا والارث او كونه صغيرا فيكون من المستشفيات كونه في الامم والاشجار والانس والامم بجماعتها ليست على السبع كونه بحيث يسهل عليه ما يسهل على الانسان
مع قدرته على الرضا والارث او كونه صغيرا فيكون من المستشفيات كونه في الامم والاشجار والانس والامم بجماعتها ليست على السبع كونه بحيث يسهل عليه ما يسهل على الانسان
وهو مقتضى قوله على الارض عند الرضا والارث او كونه صغيرا فيكون من المستشفيات كونه في الامم والاشجار والانس والامم بجماعتها ليست على السبع كونه بحيث يسهل عليه ما يسهل على الانسان
الرضاء والارث او كونه صغيرا فيكون من المستشفيات كونه في الامم والاشجار والانس والامم بجماعتها ليست على السبع كونه بحيث يسهل عليه ما يسهل على الانسان
على القبلة

بما

فوقه من الامام ولو على السبع كونه بحيث يسهل عليه ما يسهل على الانسان
الرضاء والارث او كونه صغيرا فيكون من المستشفيات كونه في الامم والاشجار والانس والامم بجماعتها ليست على السبع كونه بحيث يسهل عليه ما يسهل على الانسان
مع قدرته على الرضا والارث او كونه صغيرا فيكون من المستشفيات كونه في الامم والاشجار والانس والامم بجماعتها ليست على السبع كونه بحيث يسهل عليه ما يسهل على الانسان
وهو مقتضى قوله على الارض عند الرضا والارث او كونه صغيرا فيكون من المستشفيات كونه في الامم والاشجار والانس والامم بجماعتها ليست على السبع كونه بحيث يسهل عليه ما يسهل على الانسان
الرضاء والارث او كونه صغيرا فيكون من المستشفيات كونه في الامم والاشجار والانس والامم بجماعتها ليست على السبع كونه بحيث يسهل عليه ما يسهل على الانسان
على القبلة

سلي

[illegible]

لا واسم

[illegible]

[illegible]

بعض هذه الامور قد يخالف بعضنا في الحكم والوجوب المأجور اذ في الوقت او داخل الوقت وهو متغير
فاحد باختياره نعم لو كان المأجور بعد انقضاء الوقت فليس يخرج من الوقت فليس مع الضيق فلا إعادة عليه بعد انقضاء
الوجوب **قوله** ولو حضرت الاجرة الطالب لم يحصل علم بعدمه **قوله** الطالب بان لم يتجدد حكمه بعد انقضاء الوقت
ح والظاهر المأجور بالعلم في ما يظهره اجتهاد المستأجر من العادات وحل ما في الظن التوقي لا جعله كاستئجار
مما ذكر الشرعيات الظن وقد يشهد لذلك ضعف كلام اصحاب مثل مستأجر الواردين ومثل قول
الذكر وبجواز النيابة في الطلب لمحصل الظن وغير ذلك **قوله** ولو علم قرب المأجور وجب اليه العلم في وقت فراغه
او في وقت المراد بالوقت بعد عادة قربا بحيث لا يحصل بالسياسة كثيرة ويمكن في خوف الضرر قول العارفين
وشهادة الآراء ولا فرق في خوف الضرر بينه وبين غيره كما ساقى اما خوف الوقت فانما لا يمكن فيه اختيار العارفين
لاستحقاق النيابة كما يستحال المأجور لاسقاط التكليف به الا بيقين بعارضه ولو ادعى السعي حتى يفتق الوقت **قوله**
المقتضى والظاهر ان مقتضى الاحتياط **قوله** ولو كان مقتضى الاحتياط من العلم ان الوقت لا يحصل الا بعد وقت
الوقت فلا العارية او يستقيم ذلك مع السعي ويصلي وهو ممكن بان العلم ان العذر اذا كان مرجو الزوال كان
التيح مع الضيق والعلم بان النيابة لا يمكن الا بعد خروج الوقت على تقدير حصوله لا يتحقق عدم جواز
المأجور في آخر الامكان حصوله جميعا او سببه ونحو ذلك وربما ظهر بطلان علم الاول في ثلثي الحال وفيه الوجه
شبه عطف المستأجر **قوله** ولو صوب المأجور الوقت في إعادة ولو صوب قبل الوقت لم يعد العلم ان المأجور في وقت لعدم توجبه
الحظ بالسعي بجهل المأجور لم يكن قريبا وشبهه ولو جردا قربا فلم يظهر به اذ كان متغيرا حدث سوا علم او ظن ولا
غيره ام لا وعلى فرق بين ما ادعى وجوب العلم بالوقت على غيره من المأجور لا على من ادعى علم في ذلك تحريكا ويكون ذلك
الوقت متبادرا ذكرنا كالمصلحة واجبة مستترة وقتا الا انه بعد انقضاء الوقت وهو المظهر للمصلحة وقت
الاداء والمأجور لا يملك ما بعد ذلك الوقت مما لا يحصل للمصلحة بالظن المأجور لا يمكنه جازما حتى يعلم بعد الاقرار
لم يخرج من العدة او المأجور بالماجور به على وجهه في إعادة عند المكن وجوب العلم المكن في وقت ما يتبعه المصلحة بينه
آخر الوقت المأجور في تعيين الاجرة انما تنسب الاجرة بالنسبة الى المأجور التي ما بالنسبة الى المأجور المأجور
وهو الاقرار الاول فلا يفتي في عده فذلك لا يخرج من المأجور ولا من المأجور المأجور المأجور المأجور المأجور
المأجور من دفع ثبوت البولي فانه لا معنى لما لا يتبادر في الوقت مع ظن وجود غيره ثم يظهر ان
فانه لا يقتضيه مع ان الدليل ساقى به واختار في التذكرة عدم القضاء وهو خطأ اختيار الزكوي وفيه قوت
والعادة احوط واذ كان لا إعادة لما وجب إعادة ما راق المأجور وقته واحدة كانت او مستترة
ويشكل إعادة العبر انهم بالاراق في وقت الاختصاص بالظن لوجوبه عند الزمان بغرض العلم مع سلق
ووظن عدم دخول الوقت فمارا لم يكن الا في المأجور وكذا ساقى في المأجور المأجور المأجور المأجور المأجور
ظن عدم غيره فوظن موقوف على آخرتين لعدم ملائحته في حكم الارادة وروى على تحريمه لكنه من المأجور
البه دعه لو كان متغيرا وجب به بعد اذ كان عنده ما يمكنه للمضرة فانه وجب له العلم في وقت
فلا يجوز على ما في ولا يصح البه فانه لعدم قول العلم بالماجور والسعي على الزوال باعادة بعد ما كان
مقدرة بين المأجور وقربا كمنه من استسما دعه لتجرب المأجور باستسما الزوال ان العلم كالمصلحة في ذلك

$\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \right)$

41

مستوفى

تأليفه عليه السلام أو عباداً الحكيم عليه السلام هذا بخلاف ما يريدون من هذا الكلام

[illegible][illegible]

مستداه الحكم حتى يخرج من تحتها حكمة دليل اعتبارها وذلك تحت جنا **قوله** ووضع اليدين على الارض
الحكمة على اعتبار الفرض في التيمم والرد بها مصرية بل قول النبي لما لم تكن لها فوجدت اذ انصرفت كذا في
بيد على الارض فوضعا على الصلابة وفي رواية زرارة عن ابي هريرة عن النبي في رواية ثبوت المراءى من
تفريقك على الارض وغير ذلك من الاخبار واختلاف الاخبار عبارات الاصحاب في التيمم الفرضي الوضع على الارض
بها واحد فليس شرط في حصول التيمم الفرضي بوضعها اذ كان هو المتعارف من كونها شرطاً في التيمم لانه اول افعال التيمم
اصل في كراهية ما فيها وفي غير هذا الكتاب بين مقارنتها للفرض واجبة لا يكتفى بالانكسار في الفرض بل لا بد من الواجبة
التي هي شرطها من اهل العبادة ولو وضع اليدين في التيمم فالتيمم بغيره لا يفي بوجوبه بل هو التيمم بغيره لا يفي بوجوبه
كوطئ الارض لانه الموضع الذي لا بد منه في الفرض بغيره لا يفي بوجوبه بل هو التيمم بغيره لا يفي بوجوبه
لم يزل ان الموضع من يديه على الارض واخره يكون كونهما **قوله** مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى
الانحصر على عبالها قد يشترط مسح اجمعه على ما قبله ثم الداعي الى التيمم والركعة في التيمم واستدراكها
سابق على المسح وليس ثم من افعال التيمم فتصور من رتبته في الارض فيكون دالاً على ما قبله لان في التيمم وقولها
ومسح اجمعه من القصاص الى التيمم فمقدم القصاص الى طرف التيمم الذي هو الذي يلي آخر اجمعه فتتعلق على وجوبه
الاصحاب والاخبار وكثرة الاعمال في قول النبي في تيمم زرارة مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
الوجه على المشهور لولا ان الاخبار على مسح اجمعه وتيمم الركعة في المسح اجمعه في المسح اجمعه في المسح اجمعه
الوجه جميع روايات الكثرة صفة الاستدراك في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم وما الى ذلك
واجب لوجوه في بعض الاخبار المتقدمة في بيان الرد في التيمم المتقدمة في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
وكذا الحال في وجوبه في بعض الاخبار المتقدمة في بيان الرد في التيمم المتقدمة في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
منه كذا وان لم يكن في بعض الاطلاقات اجمعه في الاخبار على ذلك جزاءه فيكون المسح اجمعه في التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
او غير ذلك في مسح بيمينه بيمينه ويعتبر كونها على الارض في المسح اجمعه في المسح اجمعه في المسح اجمعه في المسح اجمعه
صرح به من المتأخرين اما على الوضوء وهو بعيد واما ما قبله في التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
البراءة ويجب تيمم على الوضوء في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
لم يأت بالضرورة على وجهه في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
اطرافه لا حاجة الى ذكره في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
استيعاب اليدين من الارض في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
باتفاق الاصحاب في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
يجوز تيمم على الارض في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
بالمسح واجبة في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
مسح ولا بد من مسح الارض في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
والتي هي التيمم على وجهه في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
لا بد من مسح الارض في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم

الاصحاب

كثرة كذا في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
استيعاب اليدين من الارض في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
باتفاق الاصحاب في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
يجوز تيمم على الارض في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
بالمسح واجبة في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
مسح ولا بد من مسح الارض في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
والتي هي التيمم على وجهه في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم
لا بد من مسح الارض في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم في قوله مسح اجمعه بيمينه من القصاص الى التيمم

واحد

9

فان قيل توجه الخطأ بالظن المأني في حق اليتيم لعدم اجزائه بالنسبة على ما لا يتصور قبل تكميل الخطأ لما هو في الحقيقة
قوله شرط انما هو ما وجدنا وانما هو بالنسبة الى كسب المكنون وتوابعه لم يحقق التزم من حيث هي نيات العبادات لعدم
المطابقة لانه امر العبادات على جهات التكليف والتكليف الخطأ في العمل الظاهر المأني راعى بعض زمانه سبحانه
بعض ذلك العدة اربعين سنة والوجه في ما وجدنا والاشارة لعدم مكنون كاشفا وهذا هو الحق والراجح في تركه او يثبت
كسب من استعمل في الظاهرة للظن بان اصابته وهو يحتاج الى شرط كذا اصابته فليما اخترناه فلو كلف المأني قبل ان يظن
فانما هو على ان يثبت في وقت وقوعه قبل الشروع بطلان ما عدم استناده اذا مضى مقدار زمان استعمل في الظاهر
فعلنا **قوله** ولو وجد بعد التمسك به الا حرام انكره ما كان في وقت وقوعه في الواقع لعدم وقوعه ولا يتصور انما كان في وقت وقوعه
كسب من استعمل في عبادته في المأني في حق اليتيم في كل حال في الصلوة قال في بعض في الصلوة ولا يرد على الاستدلال
بالآية ان النهي عن بطلان العمل بشرط بطلان العمل لا يقتضي مع الشرط المنع اشتراط الصلوة في الظاهر المأني
ولو كانا على عدم المسماة في آية الصلوة لان المتعدي بطلان هو وجود دعوى الله لم يتطابق فيه وكان جازما
فزان في العزيم لا قطع وكذا في حق اليتيم لان الحديث قد ثبت في الصلوة فيه والاصل البطلان هو كسب من المأني
هو غير محقق وقال الشيخ في المأني يرجع ما لم يركب كسب بعد استناده ان لم يركب كسب في وقت وقوعه كان قد كسب
فليس في صلوته وقال ابن الخليل مرجع ما لم يركب كسب في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
عند صلوته وكسبه وقال سراج ما لم يركب كسب في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
وهو العبد الى التمسك الاقرب فكذلك هو الوجه ان التمسك به عدم قطع الوضوء وبطلان ما هو انما هو كسب المأني
وقد شرع شرط ما هو دون ذلك كما هو في المأني على خطئه في حق المأني وتكفي عدم احواله في بطلان المأني لان المأني
قطعي وهو اقوى من المأني في غيره وهو اذا قطع في موضع الدليل لا يقتضي المأني في المأني **قوله** ولو كان في وقت وقوعه
استمر في بطلان كسبه الاستدلال في روايته كسبه في حق المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
غير صحيح فيمكن استمال الى **قوله** وان تفرقه بعد في التمسك به نظر في التمسك به في حق المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
ولا يكون كون التمسك به في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
الحق بل اقوى ولان اليتيم لم يتحقق وجود المأني في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
بين جميع الصلوات ومن انما هو اليتيم من شرط عدم المكنون من استمال المأني في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
بالنسبة الى الصلوة التي كان فيها كسبه في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
فيها لم يثبت في المأني في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
قوله وفي منزل الصلوة على الميت من تركه كسبه في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
اليتيم لصلوة اخره فلا يثبت في المأني في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
فلا يمكن بسا في ذكره التمسك به وان اشكال المأني في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
ولا يثبت في المأني في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
فانما هو كسب المأني في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
الوقت صانع لما كان في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه

لكل من يتبعه يد والمقدسات قطعت به وهذا هو الواقع وشكنا لو لم يمس بعض الغلات او غلبت فاستأله خلا
من كسبه **قوله** فان اوجبنا الغل في اعادة الصلوة اشكال يستلزم ان الصلوة مشروطة بالظن وانما هو كسب المأني
في حق العزيم وقد زالت فيه نظرية الاشتراط اذا اوجب التمسك به وانما هو كسب المأني في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
انما الغل مع استناده اليتيم من تركه وقد حصل في ايجاب الغل في حق اليتيم اعادة ما هو كسبه في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
ومن ان اشكال في مورد على الوجه المطلوب يقتضي الا في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
على اليتيم كسبه من يبدله في اوجب الا في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
وقد سئل على الرجل اليتيم اعادة الصلوة في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
نوبنا في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
مبدلا في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
في المسألة ما هو كسبه في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
الميت الا في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
لرؤية التمسك به في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
يعتزل الميت في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
فرض قد اجتمع في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
عن بعض جهات قال قلت الجب والميت يتبعان في مكان ولكن المأني لا يتبعان في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
في الجب ويعتزل الميت ويبدل في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
على الميت التمسك به ولا يثبت في المأني في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
الجب في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
على المأني في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
عبد الرحمن في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
لوجب الظن في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
في المأني في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
سعة لم يثبت في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
يختص المأني في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
ولا يثبت في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
فقط المأني في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
اقرب لشدة حاجته وانما هو كسبه في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
يعتزل في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
حق الله وحق الزوجه في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه
دعاهم والعطف في وقت وقوعه في المأني لان ابطال اذا كان قد كسب كسبه

فان قيل

يعني

سواء

المستعمل من زمان قال ابن بابويه ان الوقت مشترك بين الصلوتين من اوله الى آخره ويدل عليه ما رواه محمد بن
 زرارة عن عيسى بن عمر بن زرارة ان ابا جعفر من روى ان الشئ قد اريد ان يكون له وقت واحد او لا
 حال المكلف باعتبار كونه متيقنا ومساخر ومفتحا وآمنا ويطبق الوقت والاستقامة وتوحيها شرط الصلوة بان يصادف
 اول وقت كونه متيقنا حال كونه في وقت واحد من مكانين بخلاف وقت الاختصاص باختلاف
 هذه الاحوال فلو كان المكلف في حال شدة الخوف ودخل عليه وقت الظهور لم يظهر المأمر بالصلوة والوقت مشترك في
 وقت الاختصاص بالنسبة الى مقدار صلوة ركعتين يحوي كل ركعة شجاعت اربع ولكان يطبق الوقت عند اختيار
 وعليه بخاتمة بيانه لما مر من الايام وقت الاختصاص في حق مقدار فعل جميع ما ذكره وقد علم على ذلك في المتأخر
 معنى مقدار ذلك المشترك بين الظهور والعصر الى ان يتغير الوقت مقدار اربع وكذا القول في المغرب والمظفر
 فترك واجبا سواء كان حائطا او كالمسجد فوقت واحد من وقت الاختصاص للظهور وان لم يتأكد وجوب
 سجدة السجدة فوقت السجدة من وقت الاختصاص كركب القيام من الركوع والافتاء وقت ركعتين اركب على قول
قوله الى ان يغير ظل كل شئ شبيه به انما في وقت الفضية على الامم وقيل وقت الافتاء والاطعام كقول
 الظاهر في المأخر **قوله** ولا يجوز ان يكون للوقت مقدار اربع منهن قول ولا يجوز ان يكون في وقت الضحك وتوحيها
 البشارة ان اول وقت النسبة اليها واحد ويرد على قول ان يكون للوقت مقدار اربع ما ورد على نظيره في وقت الظهور
 واذ لوقت المغرب غيبوبة الشمس المعلوم بان باب الحجة المشتركة في هذه الامم وعليه على اكثر اصحاب قول ان الوقت اذا
 غابت الحجة من هذا الباب بين المشرق غابت الشمس شرق الارض ومن غربها مودى الكليفة عن ابن ابي عمير
 مرسل عن القم قال وقت سقوط الرض ووجوب الظهور ان يكون عند الفجر وينتقل الحجة التي خرج من المشرق
 اذا تجاوزت لمة الارض الى ناحية المغرب فتذهب الظهور وسقط الرض وصرح في ان رد الامة على ما سطر
 الرض الذي هو غيبوبة الشمس ومرسل ابن ابي عمير كالمسند في قول ان المغرب ينتهي بانتهاء الرض من قول
 وقت المغرب اذا غابت الشمس فحان وقتها وقولهم الى الساعة قد صعد على القيس والانس يصلون
 المغرب في ان الشمس لم تغرب وانما قد ادرت خلف كل شئ ما صنعت انما يعطيه اذا لم تترك خلفه صليت غابت
 اذا غابت فانما عليك مشترك ومفوك وليس على الناس ان يمتدوا به لادلائلها على تحقق الغروب بل
 في الجحيم فتبين الاضداد والقهر باعتبار زوالها بغير معارض **قوله** الى ان يذهب الشفق وهو الحجة في المغرب اول
 الليل الى العتمة وقيل وقت الاختيار والاضطرار الى ان يذهب الشفق **قوله** ولا يجوز ان يكون للوقت مقدار اربع
 الى ان يذهب الشفق ذلك وفيه يعلم ان اول الوقت بالنسبة اليها واحد ويرد على قول ان يكون للوقت مقدار اربع
 ثلث ان وقت الاجرة للمغرب ينتهي اذا بقي مقدار اربع وليس كذلك **قوله** واول وقت العتمة من حين ان يذهب الشفق
 هذا المشهور بين اصحابنا وعليه القول من اهل البيت اذا غابت الشمس على وقت الصلوة وقولهم فاذا مضى مقدار
 يصلح للمشي ثلث ساعات فدخل وقت المغرب والعشاء الاخرة وقال النجاشي اول وقت غيبوبة الشمس وهو الوقت
 المغرب للاخبار الصحيحة في ذلك مثل محمد بن كبرين محمد بن عيسى عن ابي جعفر عن زرارة عن ابي
 فاذا غاب الشفق دخل وقت العشاء ويجب بان المراد وقت الفضة كما بين الاخبار في عدة اخبار صحيحة في فضل
 العشاء قبل سقوط الشفق وهي غير كافية لثبوتها في فعل المغرب الذي اذا مضى منه اربعة اوقات

ما تقدم في المظهر **قوله** الى ان يذهب الشفق ذلك وقيل ذلك وقت الاختيار وقت الاضطرار الى
 ولا يجوز ان يكون للوقت مقدار اربع منهن قول ولا يجوز ان يكون في وقت الضحك وتوحيها
 قول الى ان يذهب الشفق ذلك وفيه يعلم ان اول الوقت بالنسبة اليها واحد ويرد على قول ان يكون للوقت مقدار اربع
 وهو المشترك الى ان يذهب الشفق ذلك وفيه يعلم ان اول الوقت بالنسبة اليها واحد ويرد على قول ان يكون للوقت مقدار اربع
 لا يجوز ان يكون في خلاف الذي يخرج طولها ويكون ضيقا دينا وفي الخبر الكافي في ذلك وقيل وقت الضحك وتوحيها
قوله الى ان يذهب الشفق ذلك وفيه يعلم ان اول الوقت بالنسبة اليها واحد ويرد على قول ان يكون للوقت مقدار اربع
قوله ولا يجوز ان يكون للوقت مقدار اربع منهن قول ولا يجوز ان يكون في وقت الضحك وتوحيها
 استمر وقت الاجرة ما ذكره وقد نوت مرارا ان الشئ قد اريد ان يكون له وقت واحد او لا وقيل وقت الضحك وتوحيها
 واما في العصر اربع اوقات فقلت في زيادة الشئ في ثلث الظهور وثلث العتمة والاضداد والاضداد
 واما في العصر اربع اوقات فقلت في زيادة الشئ في ثلث الظهور وثلث العتمة والاضداد والاضداد
 من الاربعين جمع في الحنفية منها الى ان يطول في الفضة كركب القيام من الركوع والافتاء وقت ركعتين اركب على قول
 بالثقل والكتيب وان كان في كلام لا يفي ذلك لا يقال وكذا القول في عند حسن والاربع ان الشئ قد اريد ان يكون
 مائة اوقات فقلت في ثلث الظهور وثلث العتمة والاضداد والاضداد
 قد علم ان المأخر قد خرج الوقت وكلام الشئ هو الحق حيث ان وقت الفضية ينقص في الليل والشمس **قوله** واما في
 المغرب بعد ان يذهب الشفق قال الشئ واما في الليل في الكبري استاء وقتها بوقت المغرب لانها ما بعد وقتها
 في الشمس ان وقتها ما يكون الشئ اجماعي واجمع وبروايات لا يدل على ذلك ولا في الاصل انما يكون الكلام الشئ
 المستعمل في ذلك الوقت في ركعتين منها زالت الحجة او كانت الاصل او الاخرين للشمس على العمل وهو في
 النافذة فكذا في ذلك الوقت على ان الشئ قد اريد ان يكون له وقت واحد او لا وقيل وقت الضحك وتوحيها
 قد خرج في الرابع المراد ان يذهب الشفق **قوله** والحجة بعد الوقت قد كوترا الى ديمه وقد كاتبت وقت العتمة
 لتبين الزينة فقلت في الوقتين الليل ولما كانت بها صارت قصدا ولم يصرح بالوقت بين ما اذا شئ فخرج وقتها
 وبين حرجه قبل الشروع والى لايته من وجه **قوله** وصلوة الليل بعد استقامه الى طبع الخبر وكما ثبت من الخبر ان الليل
 في اذهب الاصحاب وقلت الشئ في الخلاف والحقق في الدين على الاجماع وفي الاخبار ما يدل عليه والمراد بالخبر هو ان
 خلافا لوجه ما جعل آخر وقتها طلع الخبر الاول وادار بصلة الليل باجم الوقت في فعله الثاني وافضل اوجه
 بعد الخبر الاول للرواية وعن ابي الحسنين وعنه ابراهيم وركبت الخبر بعد الخبر الاول الى طبع الحجة المستقيمة
 المرتفع والشئ في ان وقتها بعد طلع الخبر الاول والمشتبه في الاضداد وكلام الاصحاب فقلها بعد طلع الخبر الثاني
 الاخبار الصريح بانها من صلوة الليل وسبيلان بالرواية لاسهام في صلوة الليل ويذهب فيها الى طبع الحجة
 وكلام الشئ في التوقيف والاستيعاب عدم جواز فعلها بعد طلع الخبر الثاني في حيث حمل الاخبار بفعلها بعد الخبر
 الخبر الاول او على فعلها اول ما يدور الخبر الثاني في السطرا واليقظة او على السطرا والمشتبه الاول وعلى ما بناءه فافضل
 وقتها بين الخبرين **قوله** وكوترا وقتها بعد صلوة الليل فيها دأبها بالاضطراب في قولها في وقتها في الخبرين
 الى ان قد نظر الى المعنى والادراج ان وقتها بعد صلوة الليل جواز قبل الخبر الاول وفيه اشعار بان ذلك رخص في الخبر

عن الفضل الاول

لو لم يكن قسماً في الوقت فكان ذلك على ما لا يشترطه والمراد بالعلم ما حصل له من سبب غير القدر والظن ما حصل
 كونه وصفت من غير قسمة شتمه كذا ولا يشترطه استزاع الوضوء في تحصيل طهر قول الوقت ما مره ما في بعض
 من شتمه كذا في غير ذلك بالظن في قول الوقت وان كان بحيث لو صهر ليقين في قول الوقت لا اختيار **قوله** فما لا يطابق
 نقد الوقت او ما في غيره من ذلك لا شك في الحق المطابق وكذا في التأخر لان نية التمسك معتبرة مع العلم
 الوقت لا مطلقاً صرح بذلك **قوله** ولا فلا الا ان يدخل الوقت قبل فراغه من احواله لم يطابق نقد الوقت
 لم يفرغه لم يقع الا ان يدخل عليه الوقت فيها كما بينا **قوله** لو لم يقع على الظاهر اشتغال بعصر عدل مع
 قد علم ما مضى ان العدول في شدة واجب ولا فرق بين ان يكون اشتغاله بالعصر في الوقت المشترك او في
 الذي بعده ما في بعض الصلوة كونه متجدياً بنية والمحقق ان دخل اذا وقت في المحقق ولم يتدرك حتى فرغ عدم
 اجزائه عن الظاهر لنية الله ولا على العصر ولو عز قبل وقتها بخلاف ما يذكركم الا ان تقول ان النية في وقتها **قوله**
 فان ذكر بعد فراغ العصر وانما بالظن اذ ان كان في الوقت المشترك انما ياتي بالظن اذ انما وقتها وقتها
 على تقديره العصر لا يفسد قضاء وقدره وان كان لا شرط العصر فيها معترضة فيكون ان يكون لا الاشتغال
 الاول على ما اشتغل فيه والمشاورة لا اشتغال في الصلوة وليس كذلك اذ لا دخل في المشترك وهو العصر
 الثاني فيمكن ان لا يدخل الاشتغال على الاغم من الكلى والبعض سلم العادة عن الازدواج **قوله** والاشارة ما مره
 وان لم يكن اشتغاله بالعصر في الوقت المشترك صلا ما في الظاهر لعدم الاتيان به العصر لعدم صحته وانما يعيد ما اذا
 لم يدخل عليه المشترك وهو في العصر فان حصل الاشتغال على الاغم مع الطلاق اعادة الصلوتين والواجب فيه
قوله لو حصل بعض ارجون او انما في جميع الوقت سوط الوضوء اذ وقضاء ما سوط الاداء فلا تنقض شرط التكليف
 واما سوط القضاء فعدم المقتضى انما في يجوز فقط والما في الوضوء والا في المستحب فليقل وتقل في الاغم
 بوجوب القضاء استناداً الى عدده ايات واجمها ومن الروايات بعدم القضاء كالمثل على الاحتجاب ولو قيل
قوله وان خلا ذلك الوقت عنه بقدر الظاهرة والنية كمالاً ثم قد وجب القضاء على الاما في الضيق عنه
 يعود الى كل واحد من الامور المذكورة واعتبار بقدر الظاهرة خرج من ان كان غير من الشروط ايعام كذا اعتبار
 متدركاً اما تحقيق اذا لم يكن قد دخل الوقت على سطره كما لا يخفى وكذا الباقي وانما اعتبر ادراك وقتها والنية في وقتها
 لان التكليف بما انما تحقق بذلك لا تنفع التكليف بعبادة لا يسعها وقتها ووجوب القضاء مما لا يوجب الاداء
 من ان هذه الاعذار لا يجب قضاء زمانها والشيء انما يوجب في وجوب القضاء خلا ذلك الوقت عن العذر
 اكثر الصلوات والاصح الاول وتوكل كلاً معناه كما قال في القاموس اعطاه المال كلاً محركة المال كلاً والمادة
 بكالها انما هي على ما يجب اخصاً يمكن وان كان في احد من اخص التمسك ادراك الوقت فصار ولو كان في القيام عليه
 لم يكن كسوطاً اعتبار ادراك لقائه والوقت بينا ومن قبلها ان التمسك سوطاً للضيق خلاف وجوب الزيادة والما
 لا يجب في قول السوئس من الزيادة ثم بين الضيق عنها دون باقي افعال الحركة وما دخل في قولها في قولها
 ويستوي في قصره اي سطره في القضاة ولو قصر زمانه من العذر من قبل النية وشروطها **قوله** ولو زاد في قدره
 وكذا وجب الاداء الوقت بين ادول الوقت وآخره ان الاغ في آخر الوقت حتى يدرك ركعة وقتها في خارج
 بخلاف ما لا يعلم ان يكون على صفة التكليف الى الزيادة في قوله العذر في سطره الوجوب ولو اقبل مع كونه في قوله

القضا **قوله** لو لم يقع الصبي في ثمنها في غير المطلق استأفت ان يخرج من الوقت ركعة المراد بغير المطلق ما لا يشترط
 بان كل ركعة في عشرة سنة في اثنا الصلوة او اللابت وان بعد هذا الوضوء واحد من ركعاتها لا يزال في المطلق
 ثبت على كل ركعة من ركعاته في غير المطلق فانما لا يجرى عليه الاستئناس فيجوز اذ لم يشرط التكليف بذلك الصلوة في ثمنها
 سواء قلنا ان افعال الصبي تركبته في ركعة واحدة او شرعية اما على الاول فظاهر واما على الثاني في تلك الصلوة
 لا يجرى عليه قبل البلوغ فلا يجرى ما فعله عاصداً واجبا عليه في الظاهرة فلم يشرط اليها المم وبني وجوبها في
 على الاول لوجود احدث لا على الثاني لان تركبها في الظاهرة المندرجة في المقتضى انما اذا ذكر قدر الظاهر وكذا
 من الوقت بعد بلوغه وقد علم في وجوب الاعادة ومقتضاها عدم اكتمال الظاهرة انما في قوله **قوله**
 والاعادة انما وان لم يبق من الوقت ركعة انما تدبها لانا فانه في ركعة قطعاً ويشكل على القول بان افعال
 الصبي تركبته وليست شرعية فلا وصف الصلوة فكيف يسجلها كما لا يمكن الجواب بان صورة الصلوة كانت
 في صحتها عن الابطال ولانها اتفقت على حادثة ولم يحقق المقتضى منها فيصير الوقت صحيحاً كان كما
 فلتستأخذ انما في غير مندوبه بان على الزمان فكيف تركباً مندوبه قلت المانع من نية خارج عدم تكليفه وقدره
 ببلوغه وصار الزمان متلفاً فانما لا يكون التاكيد والصبيته كما ليس في ذلك **الفصل الثالث في القضا**
 ومطابق لنية المأمورية وهي الكعبة لثبوت حكم وجوبها لمن يجد في كلف القضا بطلت حال الصلوة
 باعتبار قرب من الكعبة بحيث يكون ثبوتها او تمكن من المشاهدة على وجه لا يرم منه مشقة كثيرة عاكسة
 في سبوت كذا والاطاع وباعتبار بعده عنها بحيث لا يكون كذلك فالاول قبلته الكعبة لتمكن من مشاقتها واما
 الثاني فقبلته جربت لعدم تمكن من المشاهدة وبذلك هو اجمع القولين للاخبار الواردة على ان الاشتغال
 كان ان بيت المقدس لم يحول الى الكعبة لان البيت قبل الكعبة وقال في هذه القصة قال الشيخ في وجوب الاحتجاب
 ان الكعبة قبله في المسجد وهو قبله في الحرم وهو قبله اهل الدنيا وبه اخبار لا يخفى من ضعف وثباتها في
 الذكرنا على ان كمال الحج كرم استرة الى الحرم ويرى على هذا القول لزوم بطلان صلوة الصبي المستطيل في
 من الجهات خارج الحرم بحيث يزيده طول على سعة الحرم اذ من المعلوم في البلاد المتباعدة سمت القبلة
 يخرج عن سمت الحرم والارام معلوم الاتفا **قوله** اذا ترويضاً في المص في التذكيرة جنة الكعبة في ما يظن ان
 حتى لو لم يخرج عن سعة الحرم وفي هذا التفسير من وجوب ان البعيد لا يشترط صلوة فله في ذلك الكعبة
 لان ذلك لا يتحقق غالباً فان البعد الكثير على بطلان مشاهاة الحرم الاطراف فيمنع اشتراطه في الصلوة
 ان الصلوة المستطيل في البلاد البعيدة اذا زاد طول على مقدار الكعبة يتوقف خروج بعضهم عنها في كل ركعة
 صلواتهم وانهم من هذا من يعطى بعيداً عن حجاب البنجام يزد من مقدار الكعبة فان تزد من حجابها انما
 مقطوع به وما كان في الزكري المراد بالجهة سمت الذي يظن كون الكعبة فيه لا مطلق الجهة كما قال في بعض
 ان الجنوب قبله لاهل الشمال والشمس قبله لاهل المغرب والشمس في ذكره لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
 كلام المذكور لان الظاهر مراده بالسمت ما يسميه الصلي وكذا في صفة جهته اليه وقد عرفت ان
 على كون الكعبة في غير شرطه والى انما في قوله في كل ركعة ان جهة القبلة هي المقدار الذي من البعيد ان
 يجوز على كل بعض من ان يكون هو الكعبة بحيث يتوقف بعد حركتها عن مجرد هذا الخلف سمع موضعها بطلان

[illegible][illegible]

والفعلية والحق الزائد في السراويل وعلى فيه الثاني العمل كما يتبين عند تجريد السراويل عن القدر
او جيبين الخاير الثاني الخطا في الترتيب كما لا يريه الجمهور الترتيب او الوجهين الاولين **قوله** لا يحرم على المؤمن
الذي من غير بعد المكلف فليست له ولا يحرم ولا يباح قول جابر بن نزيه عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر
التزكيا لغز في الترتيب **قوله** ما يحاط من غير ما يحاط او اكدان لا يترد التحريم عنه ولا يوجب الترتيب في الترتيب
قوله ويشترط في الترتيب ان يكون المكلف وحده حكم المكلف المستحضر والمستحضر الا انه لا يباح له ان يخصص
قوله فلو كان في المكلف بطلت صلوة وان جاز الحكم ظاهر العبارة ان المكلف بطلت صلوة بوجهين احدهما ان
قولنا بقاء ويشترط في الترتيب ان يكون معناه الترتيب الذي يكون سائر ابدل قوله في الترتيب ان يكون الترتيب
في الترتيب من البتات **قوله** اذا تقرر ما اذا احتل في القصور وكان هو السراويل بطلت الصلوة واجام
لرجوع النبي الى شرط الصلوة وهو يتحقق السراويل ومنه ما لو قام قوله انه سجد عليه جرح النبي الى جرح الصلوة
متحقق وهذا اذا كان عالما بتعديب الترتيب سواء كان عالما ان حكم المكلف بطلت الصلوة ام لا والوجه
الاستماع على الجمال فلا يكون تعديبه عذرا ما في حكم كالمالي على وعطفها على في العبارة بان الوجهين
شأن العبارة لو كانت في حكم **قوله** ولا تاتي بالماضي الماضي فيصير **قوله** ما يستلزم في المكلف بطلت
للقصبة فلا تاتي عند الملم الماتر على في المكلف عالما بالقصبة فيكون بطلت ما لا يباح له ان يخصص
العبارة كون الاعادة في الوقت واخره لا ياتي لما في العبارة سواء لم يتركها في حكمه لا يباح له ان يخصص
ان الناس موقوفون على الترتيب المحجب للعدا كما في هذا الجمل فيكون موقفا ولا يعلم علمه كل من الترتيب
والاصل في ذلك وزد المبالغة في يحتاج الى الحق ولم يثبت لا في قدره في انما قال في من انما في الخطا
والحقيقة في انها واقعا لم يتركها فيصير الى الترتيب المحجب في وقت وجب الحكم ان في الترتيب
منه جيب الذي يراى برهونها في الفعل في اصلها فلو ثبت في الحكم لم يصدق الفاء لا ان قول مع اشارة
العموم في من في جميع الاحكام لا يترتب زيادة الاحكام مع الاشارة لان صحة الصلوة في المكلف مع الترتيب
وزد الحكم المانع متحقق في كل ذلك صدق الوجه الكلي ودليل التعديبه على قوله الملم ذلك ان قوله ان الترتيب
الموجب للعدا كما في عرض الترتيب والوجه ان يشهد بخلافه وما ادهاه من استصحابه من الترتيب من الصلوة
بغير الترتيب من مخرج الاجماع على ان الناس يتبعون كليلة حال شيئا لا تتبع وكيف حاله من مخرج الترتيب
في الحديث بعد ان الدليل الاول على ارادته غير محتمل اليه وما استدل به من استلزام زيادة الاشارة
لان زيادة الاشارة في القول لا في المدلول فلا يكون احد الطرفين اشمل وبما في الفقه سوا ما يتحقق الزيادة على
ان زيادة الاشارة انما يترتب على تعديبه ما يترتب عليه من كونها في جميع الاحكام وعلى ما في حكمه في جميع
الاحكام فتعلم على ان الاستصحاب على الاشارة ما يترتب عليه من كونها في جميع الاحكام وعلى ما في حكمه في جميع
المراجع جميع الاحكام حتى الترتيب على الترتيب باعتبار كونها في جميع الاحكام المترتبة على الفعل اذ هو هذا
الحديث واحد استلزامه على الاشارة من اذ كان هذا او شيئا من كانه في جميع الاحكام المترتبة على الفعل اذ هو هذا
ولو قدر ان الاستصحاب على الاشارة من اذ كان هذا او شيئا من كانه في جميع الاحكام المترتبة على الفعل اذ هو هذا
عدم الاعادة **قوله** لو استحب شيئا من غير الترتيب في الصلوة كترتيبها في حكمه فاقول في حكمه ايضا لا يوجب في المكلف

عبارة استعمل صلوة لان احوالها في الصلوة من حيث لا يترتب في المكلف وهي احوال الصلوة
يتبدل ان النبي في العبادة متحقق **قوله** ولا يترتب ما يترتب في المكلف من حيث لا يترتب في المكلف
الى فعله كما كان معناه الصلوة **قوله** لا يترتب في المكلف من حيث لا يترتب في المكلف
من الترتيب على الصلوة المانع عن الترتيب مطلقا وهو الامر الكلي لا عن الاعادة المقتضية من حيث هي كذا في حكمه
النبي عن الصلوة وكذا بعض من مات او قبل الاول من ان احوالها في الصلوة من حيث لا يترتب في المكلف
ان النبي انما هو عن الترتيب في المكلف من حيث هو تعرف في المكلف وهو امر خارج عن احوالها في الصلوة
في حركات عادية في باب ان المكلف بطلت الصلوة وان كان متحققا في احوالها في الصلوة من حيث لا يترتب في المكلف
جزءا ولا يترتب على الترتيب التي في الصلوة فلا يترتب في المكلف بطلت الصلوة وان كان متحققا في احوالها في الصلوة
الصلوة او يترتب على الترتيب في المكلف بطلت الصلوة وان كان متحققا في احوالها في الصلوة من حيث لا يترتب في المكلف
ذلك وان كان الاشارة على الترتيب الى المرأة وقد يترتب لطلان بان رد المكلف الى المكلف واجب ولا يترتب على الترتيب
الترتيب في ذلك ولا يترتب على الواجب المطلق الا بغيره واجب فيكون ترك الصلوة واجبا ولام منه النبي عن فعلها
ويكفي لطلان كفاية قوله ولا يترتب على الواجب الا بغيره واجب لان ذلك في عدا ترك الواجب لا مطلقا وانما قول
المكلف ما يترتب على في المكلف عالما شاملا انما في الترتيب فيكون ذكره بوجه في كونه لا في حاله جازما
من الترتيب والمالي انما ياتي في حكمه وجوب الاعادة مطلقا وهو المانع من من استلزامه في الصلوة
ومع من الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة
الماتر في الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة
وقد اشرقت احوالها في الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة
وانما في الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة
تتبع على الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة
في الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة
باعتبار الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة
وفي الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة
لم يترك في الصلوة من الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة
مع عدم الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة
انما يترتب على الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة
بين مستلزمه في ان ظاهر قوله في الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة
اشياء غير اخذها من طول الكلام في هذا الكلام لانها في الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة
لان الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة
الغائب على الظاهر ان يظهر من الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة
والاستقام من ذلك في حقيقته عدم اذ لا يكون موقفا من الاشارة في الترتيب في الصلوة في الوقت لا يترتب على الترتيب في الصلوة الاعادة في وقتها فيكون الترتيب في الصلوة

وحدود

جس کی

قاسم

فأشكاله والظاهران المراد قوله الأولى مسا في ظاهره التسعين والتميز الذي لا يورثه من أصله لا في ظاهره وإنما في كونه
للازادة الانفصل وبغيره فاما تميز المراتب **قوله** بين المرأة كغيره بجعلها مستوفى في الصلوة فلا يجوز أن يكون في ظاهره
لكونه بين المرأة كغيره على الجماع والعلية وحالها بكون عبد الرحمن في استيفاء الزوج وبغيره الغرض من الصلوة في
الكفين ولا يفتت اليها وقد صرح قوله ولا يدين زينتين لظاهرهما بالوجه والكفين والمشهور بين الأصحاب استيفاء
الزينتين أيضا ليدونها غالبا وقول الباقين في رواية محمد بن مسلم والمرأة تعلى في البرقع والمخضوع والذان الوجه
كثيرا يعني إذا كانا كثيرا ما جازعهما بالبرقع وهو الصحيح المستوفى من الروايات وقول من لا يدين زينتين غالبا وجعل كل واحد المرأ
مودة وحكي في الذكرى عن ظاهر الكلام الشيخ وإلى الصالح من كشف الكفين والتميز ولا يدين ابن المذهب هو الأول
ولا يفرق بين ظاهر الكفين وبطنها وكذا التمهيد في فروض ذلك كل غالبا وحده الدين الزيادة والتميز في فصل الساق الأولى
يجب تميزه على وجه ما تقدم من باب المودة وكذا القول في عورة الرجل وظاهر عبارة الكتاب أن باطن الكفين من العورة
والأصح خلافه **قوله** ويجب على المرأة ستر رأسها لها عورة كلها والعموم زينتين ورواية الفضل عن الباقر عن صاحب البيت
فاطمه وخاءرج على رأسها ليس عليها الزمادانت به بشعرها وأذنها وكما يجزى الركن المجزى بستر الشعر والأذنين والعموم
أن الصالحين والأجانب على المرأة ما يجزى لان جميع بدنها عورة إلا الرأس والرجل دليل وبره في الذكرى من تأليف التتميز
الشريفة والعمومية ولا يجوز لأن الشريفة مقدم **قوله** إلا الصبي والامة هذا الاستسماح بالان الصبي لا يدين
لعدم التكليف وقول المرأة لئلا تدهن العنق أن الصبي وإن كان لا يدين ستر بدن الكون طهرتها شريفة أو تركه
كما في طهرتها بالنسبة إلى الصلوة إلا أن يستر ستر رأسها وكذا الأب يجب على الامة ستر رأسها بالجماع والعلية الأصحاب
وروي محمد بن مسلم عن الباقر عن علي بن الامة تمنع وهل يجب لها التمتع وأما في المنع لظاهره بالنسبة بالخروج والحدود
عن صاحب البيت وإن نأه عم كان إذا رأى المملوك فعلى ذلك جازا لغيره الحرة من المملوك والعموم فيها كما لا يخفى
لعمريه من دون ستر اللباس والوجه والكرمان والتميزان كما لا يخفى أولى ولا يفرق بين الامة بين القبر والحدود وأم الولد
والملكبة للشرط والمطلقة التي لم يود سنية لغت الرق في ذلك كما لا يخفى كالأمة في ذلك كما **قوله** فإن اعتقت في
الأساء وجب لستره ولو سافر فثبت لها الحجاب ولو اعتقت بعضا كذلك وجب لستره ذلك بعضه ولا يحسن الاستمرار
صحيح بل يجب منه الإحجاب بدلالة قوله على أن يستره في الصلوة ولا على المدة والملكبة إذا سافر عليها
والأحرى أن لا يجمع كما أنها لستره ذلك نظر الخافض في حكم المشرط أنه لو يجمع الكتاب **قوله** فإن اعتقت في ذلك
استأنفت لا تشاع حتى الصلوة بدون شرطها والمراد بالملكبة في العمل الكثير عادة أو الاستعداد أو العمل أو غيره
ذلك وقد أطلق المصنف الاستئناف هنا وقده في الذكرى بما إذا اختلفت فمت الصلوة لبعضها في الوقت فإن
خافت امتت الصلوة وصرح جميع من الإحجاب لستره الشرط في فصله يجب الملكة وفي فني الوقت حتى لأن الشرط
شرط كان تميزه في وقت الامة وجب لستره الشرط في وقت الامة ولعدم جواز التكليف بجزء الامة لشرط
بدون شرط وإن لم يشرط وجب الإحجاب مع المهر أتم كما هو متفق الطلاق عبارة الخلاف بالاستمرار ودلالة
أشراط التمتع المهر في أهلها عارة فتعبد القدرة بكونها في وقت الامة يحتاج إلى دليل وبالجمل بما لا يخفى
والصبي تستأنف أي إذا بلغت في الامة سواء كان بالوطن أو ما يبعد الصلوة أم لا لعدم وجوب استئناف
فلا يخفى من الإحجاب بالملكبة في وقت الامة مع الإطاعة وكذا كذا في وقت **قوله** ولو نذر الزم ستره بغيره

المستحق للمنفعة لا يرفع عدم الفعل وعلوته فكيف يقال بها صلوة انعقدت ولا كذا كرم ولا غير ذلك
الاولوية مما يخلو في مورد وفي الذكر كما وجه الاطلاق على التمام في الحق المستحق له الاثر في ان التخصيص
بالمحرك كما هو ظاهر اذ لا يتوقف من السابق وكذا الوصل ولا يعلم احدا بالآخر لا تتابع تطبيقهما على الاثر في الاثر
التي اذ في تقديرها بان الصلوة كحدث فحق تحققه ولو بعد الصلوة ثبت البطلان وجوبه لعدم الدليل الذي لا
وفي باب المصحة كما اخبره ان قارنهما اختصا من قول لا في اثر الترخيم بل في اذ اصبحت المرأة بخلافه واما ما كان
الاولى التيمم في ان الحكم بها ولو بشرط المصحة في الرواية عذر ولا يابى وردت على ان في السؤال وقد ظهر من الاجابة
السؤال ما لا يخفى في ان دفع التيمم او كونه اية على التيمم ايجع الحمل اربع عشرة اذ في ذلك كانت وراء
صلوة تلاحقها الى اعادةه والذراع ثوبه سها عابا له في حذف الكسرة من عشرة وجعل المصحة اربعة
الحديث قوله ولو طاق المكان عنها على الرجل او لا وجوب على الرجل التيمم الى اذ اوى استقام على الرجل الاخر
لصحة كونه على هذا في المرأة تراعى الرجل في الحال فليكن جميعا للضرورة وهو ما لا يخفى في كسرة التيمم
انها وقد عرفت ان الاجابة لا تستلزم على ذلك بل لا يخفى ان هذه الرواية لها في المكان
لا يخص به المرأة لغيرها على ما علم في المكان المستكره بين الرجل في كل العن ترد واداره الى ان
موردنا المصحة في الاثر في اشتراط صلوة المرأة في ان بطلان الصلوة كان الاثر في قوله انظر
اشتراط صحة كل الصلوتين لولا ان لولا ما ذكر من الحي اذ في تقديره مما يجب كون جميع الامور المحببة في الصلوة
حاصلا فيكون ذلك يكون الصلوات معا باثنين حتى لو كانت احدهما باطلا بسبب اقره في الاثر في وجوبه
ان التمسك كذا صلوة ولان اطلاق الصلوة في قوله عند الغفلة على التيمم في حالها بالصلوة وعلى عذر
على المرأة ايضا وقد وكل لا يتحقق الحائز والاول مع لولا اطلاق الشارع على الصلوة اجماعا في التيمم
للامر في غير ذلك عدم اجراءه الاحكام على الخامسة واخرا المصحة لولا ان عن لزوم اشتراط البطلان في التيمم
لا اشتراط الذي تخففه وكان في اشتراط البطلان الصلوتين بهذا التمسك على آخره واحدة منها ويرفع في
ايضا من ان المانع اما ضرورة الصلوة وهو باطل لعدم اعتبارها مع زمانها ولا تعتبر لا بطلت صلوة التيمم
الخفية او الصلوة باطل ايضا ولا في جميع الصلوات او ترجح احد طرفي المكن فلا يخرج اذ ليس له اشتراط
الصحة بل عدم البطلان بسبب آخر ومعناه الصحة على تقدير عدم الحي اذ في التيمم وقوله فاصبحت المصحة
او غير المتطورة ولان كان في ان لم تبطل صلوة تترفع على اشتراط صحة الصلوتين لولا ان الحي اذ في التيمم
الحاصل على اشتراط المذكور فاصبحت كما في رجل يداها به يخطي لم تبطل صلوة لان ايض ما من صلوة
في اشتراط بطلان صلوة بالحي اذ في التيمم وكذا لو كانت غير متطورة سواء كانت عالمه ام لا ومع العلم فذلك
واما مع عدمه فلان فيها شرط موجب لاشتراط المتطورة لا في الرواية الحديث فطلعت انها متطورة هي صلوة التيمم
الا انما يتصور بطلانها لا في قوله الصحة عند الغفلة استقام الغفلة وتوشت في هذه الصلوة ولا في علم
الصالح بان ذلك بالصلوة وكذا لو كان التيمم في قوله في الرجوع اليها في نظرنا ان الرجوع في قوله في التيمم
وفي الرجوع على ما في الاثر لان الحكم عام للرجل والمرأة وسبق النظر من ان من اخبر بوفد صلوة قبل
قطع لان اثره بعقلا على التمسك في وان المحدث من فعله وربما كان ضحيا لا يطبع عليه الاثر قبله ولا في التيمم

البرص

[illegible]

[illegible]

سید الشہداء

[illegible]

[illegible]

والعصر

[illegible]

[illegible]

بخیر

[illegible]

مکتبہ اسلامیہ

[illegible]

تأني في حق الأول حيث أن الترخيم إنما يكون للجمع لما قد علم من تركها الكيفية فإذا كانت النية أولاً فقد كانت أول
أن جزأ الجزأين من مادة اليمين فيكون النية أو الكثرة زماناً وازدحاماً في ذلك الذي به حكمه كمن قال نية خطي يميني لعمري
حيث جاز تخلف زمان يسير وما فهم بعضهم من عبارة الكتاب أن النية تعقل الاستعداد بحيث تصور قصد الصلوة
المعينة وذكرنا من قبل أن أداء الجوارح بقية الله سبحانه وتعالى أو الكثرة لا تلازم الصلوة على ذلك وإن كان في بعض
هذا الوجهية نظرًا في المعنى فلا يبعد من نية التي هي جزءا للصلوة التي هي ركن **قوله** وأما أحصاها فركات الصلوة ومنها
الواجبة بقصد اجتماعها في فعل واحد على الوجه المذكور والمراد أحصاها في أن الإنسان يغير غير ما يتصوره أرادوا
على الوجه الذي مر به والمراد أحصاها في أنها واجبة في الواجب ما ينبغي قوله في قصد اجتماع هذا الماهر إلى
المطابق كما يظهر مثلاً على الوجه المذكور وأما أحصاها فلا يشترط في أحصاها تعيين الركعات وخصه في حال
بل يمكن قصد الاجتماع في جميع الأفعال الواجبة ولا يشترط فيه تعيين الركعات وخصه في حال
في المذهب بحيث قصد الظهور الواجبة مثلاً أو كونه في خلافها لبعض الأحكام إلا أن هذا الوجه لا يوجب في الواجبة والنية
به في النية أعني لوجه قربها إلى الصلوة كما في الشخصين وكذا الوجه في الذب وبذلك يتبين من قوله في الصلوة
وصحوا أنها لا بد في حق النية من اجتماع ذلك في النية وأما أحصاها في حق النية في علم النية به عند أدائها
قوله يشترط العلم بوجوب كل فعل أو ما يؤول إليه أو التوكيد ما علم أي لا يكتفي بالمصدر بل قوله وأحصاها فركات
الصلوة أو بعضها فيكون من قصد أدائها أو بعضها ويكتفي بالنية أو بعضها فيكون من قصد أدائها أو بعضها فيكون من قصد أدائها أو بعضها
من الأفعال المحصورة في العلم أو التكيد ما علم أو التوكيد ما علم أي لا يكتفي بالمصدر بل قوله وأحصاها فركات
الاحكام وبذلك يتبين من قصد الظهور الواجبة مثلاً أو كونه في خلافها لبعض الأحكام إلا أن هذا الوجه لا يوجب في الواجبة والنية
بذلك يتبين من قصد الظهور الواجبة مثلاً أو كونه في خلافها لبعض الأحكام إلا أن هذا الوجه لا يوجب في الواجبة والنية
بذلك يتبين من قصد الظهور الواجبة مثلاً أو كونه في خلافها لبعض الأحكام إلا أن هذا الوجه لا يوجب في الواجبة والنية

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

القوم وعدم دليل الوجه فيه والحدوث مقتضى **قوله** وبالآية حلقية في وجهه فطرق على ما أراد أن يترابط
البسة وشرك في حال استحباب الجبر البسة في المسألة السابقة بالاحتجاب بجبر في وجهه فطرق على ما أراد أن يترابط
فاحتجب بالاحتجاب في حاله **قوله** والاحتجاب بطلان أحسنه الشيخ وجعله في الجلي عن أبي عبد الله قال سألت
عن آية في الجبر إذا صليت وهذا ما روي الجبر بآية قال نعم وقال أبو سريته أبو الحسنين يوم أجمع للصحيح عن
الشيخ قال سمعت أبا عبد الله يقول على رجل يعلى الجبر في ركعات الجبر بما آتاه من آية قال نعم والشيخ
ثانية وكذا صحيح في علم غم ورواية محمد بن رومان عنه **قوله** لا ينبغي على الصحيح أن يفرق بين جليل قال سألت أبا عبد
عن آية في الجبر في السور قال يصون كما يصون في شيوخ الجبر في الظاهر والجهر لا يفرق بينهما في ذلك كانت خطبة
مفردة فمن علم الصحيح وأما ما صاحبنا يقول في أصليته بما لا يفرق بينهما ولا يصح الدليل كونه لأحد مقتضى
نفسه في حال الشيخ الروايتين الأخيرتين على حال الشيخ **قوله** فاعلم أن الآيات واجبة بحسب الواجب
لا تكون مكتبة فكيف يتم استحباب الجبر البسة في مواضع الاختصاص وبالآية في الجبر فطرق على ما أراد أن يترابط
وإن كانت واجبة إلا أن لا تعدد ما كان وجوب الجبر في مواضع الاختصاص **قوله** فاعلم أن الآيات واجبة بحسب الواجب
على فرد على بطل الدليل من حيث أن الواجب هو الذي يحقق به من مقتضى أن يكون مقتضى الآيات في حال
الاحتجاب لا مقتضى في الواجب ولا الاحتجاب في الجبر والحدوث مقتضى **قوله** فاعلم أن الآيات واجبة بحسب الواجب
ذلك الوجهين يكون فعلا واجبا واختصاصه كما لا يخفى على بعض مختصي من أن الاحتجاب واجب في
قوله والترتيب الذي يجب ترتيب الآيات في قوله وتدل الآيات ترتيبية وضرة في الذكر كما ينافي خطا الوقت وأدوات
وقال في المتن يستلزم أن يترتب آيات في ترتيبها بغيره على ما لم يفرق من غير ما يفرق في ترتيب
بعضها في بعض قوله وتدل الآيات ترتيبية وهو قريب من عبارة المختص كما لا يخفى **قوله** فاعلم أن الآيات واجبة بحسب الواجب
على الشيخين وفي رسالة عن العمم بن أبي عبد الله حتى أن قوله ترتيبية وأدوات في قوله وتدل الآيات ترتيبية
الوجه وتحتوي ما بين **قوله** وأدوات في الآية التي هي أو ما لا يفرق أن قوله ترتيبية وأدوات في قوله وتدل الآيات ترتيبية
في الصلوة وفي رواية عن الحسن قال لم أذكر في الصلوة فاعلم أن الآيات ترتيبية وأدوات في قوله وتدل الآيات ترتيبية
ومعنى أن الآية ترتيبية في الصلوة والأدوات في قوله وتدل الآيات ترتيبية وأدوات في قوله وتدل الآيات ترتيبية
يستلزم التسليم والتمسك بغيره من قوله وتدل الآيات ترتيبية وأدوات في قوله وتدل الآيات ترتيبية
على ما لا يعرف عند التواضع في الآية الأسكن ولا يترتب على الجبر في قوله وتدل الآيات ترتيبية وأدوات في قوله وتدل الآيات ترتيبية
ومقتضى أن لا يترتب على الجبر في قوله وتدل الآيات ترتيبية وأدوات في قوله وتدل الآيات ترتيبية
والتمسك بعد ذلك أول **قوله** المبدأ بالوجه الأعمد كونه المبدأ في قوله وتدل الآيات ترتيبية وأدوات في قوله وتدل الآيات ترتيبية
الآخر وأما رواية في الصحيح على وجهها وصورة التوجه أن قوله وتدل الآيات ترتيبية وأدوات في قوله وتدل الآيات ترتيبية
سليمان بن أبي طالب البرعم قال الشيخ كان جازيا وأنا في مجلس قال **قوله** والآيات حلقية في وجهه فطرق على ما أراد أن يترابط
فأتى جليل في السور في قوله في الجبر **قوله** فاعلم أن الآيات واجبة بحسب الواجب
توجه في جليل بوجه جبر البرعم في قوله في الجبر **قوله** فاعلم أن الآيات واجبة بحسب الواجب
فالمعروف في قوله في الجبر **قوله** فاعلم أن الآيات واجبة بحسب الواجب **قوله** فاعلم أن الآيات واجبة بحسب الواجب

[illegible]

٥٠

الخط الحجازي

[illegible]

فی ظہار نیست

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

۴۵۴

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

[illegible]

10

[illegible][illegible]

فذو انبساطك عندك سيد قال في العيدين والجمعة وقد علم انهم اقدم يوم الجمعة ويصليون فيه ويصليون فيه ويصليون فيه
 الجمعة وكيفية ذلك اليوم المكتوبة قالوا في رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في
 تها البين في بيدها احكامها وكيفية فيها احكامها وكيفية فيها احكامها وكيفية فيها احكامها وكيفية فيها احكامها وكيفية فيها احكامها
 الامام واكثر في رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في
 العيدين ويوم الجمعة اذا تهيأت الفريضة بهذا الدعاء اللهم اني قد علمت انهم اقدم يوم الجمعة ويصليون فيه ويصليون فيه
 ابانها كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك
 مع غيرهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك
 انت قلت اني في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك
 ولا تومن في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك
 في السنة وفي رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في
 المحمودة الى قوله ثم تشهد وسلم في الاحكام على العيدين عينا مع اجابة شرطها وقال في العيدين
 يجوز بان يكون في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك
 تراهم الاجابة عن اية الدعاء في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك
 في السنة وفي رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في
 ما في الاصل في قوله وفي رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في
 كبريات في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك
 الى صيغة في رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في
 وفي الاخر في رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في
 العيدين على قوله في رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في
 ويجوز ان يكون في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك
 وادعى عليه في رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في
 النبي في رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في
 هم وما في رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في
 والامام في رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في
 لاشا احدث احداثا كان اذا فرغ من الصلوة قام الناس فلما راي ذلك تقدم الخطيبين واصلح الناس في
 رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في
 على في رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في
 انما في رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في
 فليكنه وجوبه وذلك انهم اذا فرغوا من الصلوة في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك كان في بيوتهم في يوم الجمعة من كمال العظمى في ذلك
 استمعوا منها في رويته في كتابها من الفاضل في الباب وانفسا البين في يوم الجمعة والاضطراب في

[illegible]

[illegible]

卷之四

[illegible]

الطبي

ولا ترتب عليه الزواجر والعيوب وغيرها كقول **قوله** ولما أكلته فان استعمل الحرف أي مثلاً **قوله**
والأكلان لم يعم كل الاستيعاب على الجواز وروى طبري لم يترك فانه يكون مؤدياً **قوله** ولو ذكر في فائدة استيعاب
لايتأتى بل أن شأنا أكلها وكلها في رده عدم في إزالته ولو كان كذلك لكانت **قوله** ولو لم يترك
ففي سطره لا يستط **قوله** ولا يفتقره النافذ لا يفتقره **قوله** ولو لم يترك فمضج الصبر **قوله** ولو لم يترك
لو كان سكره في جنونه **قوله** وفي استطراد الحجة قولان لا يشترط **قوله** ولا يجوز إمامة الصغر وإن كان مثلاً
على رأى الثاني التعليل بخلافه لا بالبالغ ولو في التعليل **قوله** استجبا على رأى الأصح كما سبق **قوله** فالأقرب أن
حجة لا يشترط **قوله** إلا المرأة يشترط كون الإمام ذكراً والخبر كالمرجل هنا إذا تم برجل ولو امتنع بغيره
فكأنه **قوله** ولو صلى الإمام في ثياب داخل في حرمه على أن يكون من بيته من هذا الصنف أي من
قوله وكذا الصغر لما في حاله ولو لم يترك **قوله** فلو تخرج بغيره بطلت صلاته إن دخل في حرمه من الواجبات وانظر
كثيراً بحيث يخرج من كونه مصلحاً **قوله** ولو لم يترك من الاثنين الإمامة لصاحبها في ولو لم يترك الإمام مصلحاً في إذا
عمل كل واحد منهما إن كان مراً بعد الصلوة بطلت صلاته أن الحديث ويشكل إذا كان ذلك بأخباره لأن ذلك
الأقرب على الغير فلا يتقبل إذا نوى الاتمام أو شكاً فيها نواه فلا ينعى أن علماً بذلك في قتال الصلوة أو بعد ذلك
فإن كان كونه مجرداً عنها أو يكون من خارج وعلى تقدير عرض ذلك في قتال الصلوة فما قيل من كل
الزواجر أو بعده فبما صوراً علمياً بذلك بعد الصلوة فيجب الاعادة للزم الثانية استيعاباً في ذلك المدة
كل واحد منهما ويشكل قبوله لأن الأقرب على الغير بعد الحكم بطلت الصلوة والاتصال بها فيخرج علمياً
حالة الصلوة تستقبل مطلقاً لقول الغير في بطلان الصلوة فيخرج في صلاته المأموم فيجوز الثانية
أن يشك في ذلك بعد الصلوة فيمكن العمل أن الشك بعد الاستئصال لا يوجب إعادته المزمع وهو في قتال الصلوة
قبلي قوله فيؤيد أن الانفراد هو على تقدير الاقتضاء وقول أن لا تنهها **قوله** الشك بعد غسل الزاوية فيجوز العمل بعدم التطيع
بما في الغير ويجوز قبول البطلان كالمعنى بالصلوة وحصول الشك المما في تعيين البرزخ قبل الاتصال منها
والحكم بغيره ولو قيل من كل مناهي ما قام إليه لم يتركها أو أنها لا يترك فعل الزاوية بينه والواجب أو لا يترك
تذكر كونه لا يشك الشك المذكور ولو شك أحد صاحبه علم الآخر أنه نوى الاتمام فصلوة الثاني بطلت
أن يترك الزاوية قبل غسل الزاوية ويأتي في الآخر ما سبق ولو أنكر المصلي من صلوة الإمام صح على كل حال ولو في
الآخر فقبول السابق ولو لم يترك من نوى الانفراد لم يترك سابقاً في كلامه أن هذا أقرب الأقرب فالأصح
قوله ولو لم يترك من نوى إعادة صلواته بها كونه لا يجمع مع جازة أخرى **قوله** ولو لم يترك من نوى في الثانية
خلاف **قوله** استيفاء كبرهة الاقتناع على رأى يستأنف وكذا في جزمة الواحدة **قوله** وفي أدراكه قبل إجماع
يدرك من فصل الجازة كسباً أي **قوله** كبرهة ومشي شرطاً لصلاحيته الموضع لانه لا يفتقر لغيره
وبرجله ولا يفتقر **قوله** لو استجبا بغيره كونه مع سماع الحمد فيجوز السورة استجبا **قوله**
والحمد في الاضحية لا يراعى الأصح لعدم الدليل **قوله** عاده استطراداً على الأصح وهو آية أي إذا علم
بأنه قبل قراءة الإمام **قوله** واستماع من خلفه الشاهدين وكذا غيرهما **قوله** من شبهه الإمامة لو فصل من استمع **قوله**
وإن يأتى حاضر مبني في رابعه وكذا الجمل **قوله** وأما علمت إذا لم يكن يمكن من الخلق **قوله** مع الضرورة

نقل

إذا كان قبل التعليل في غير الضرورة **قوله** وإن سجد على الإمام بناء على استجبا إلى تسليم الأمانا من العذر **قوله** ولو
يخفى أي إذا لم يترك اجتهاداً فمضج الصبر **قوله** الأقرب في المعتمد ذلك **قوله** والأقرب وجوب الاتمام في المعتمد ذلك
قوله وفي استجبا إلى لا يشك في أن لا يقول ذلك **قوله** والأقرب وجوب الاتمام في المعتمد ذلك
مطلقاً **قوله** ولو لم يترك إرجاء زاي قوله الزواجر ذلك يجوز التثبت في المغرب **قوله** إذا كان في الموضع الوقت فيصير
أولاً لم يعد أي وقت سجد **قوله** ومنه القعدة لا تعد في هذا الموضع **قوله** وكذا صلوة العبد آيات ولا يستأنف على
آيات فإن أعادها جازة وكل جود المستحب إلى صفة ذات الرضاع خاصة ولا يخفى في جمع آيات العبد إلى آيات
وإنما في أول الرواية أن لا يعلل إلا على الأول فهو من المعتمد **قوله** والأقرب إجماع آيات الزاوية من المعتمد
وجوب أخذ السطح إلى قوله ويجب مع السطح استيعاب الاضطرار في الاختيار كطام وفي في أدوية **قوله** ولو لم يترك
في العبارة باعتبار هذا العطف شيء إلا إذا راجع إلى الرابطة وهو الأصل **قوله** ولو سافر أثناء الوقت لم يترك في المعتمد
بمع ذلك بعد عوده **قوله** الذي سجد في التربة في المساجد صفة **قوله** وفي غيرهما إذا أتى بجعل التربة حلاً احتجاً لا لغيره
لأن التربة تخرج **قوله** احتجاً في التربة في هذا الجود **قوله** ولو شك في هذا بين على عدم إضطرار التربة في التربة **قوله**
بخطأ فلا يشك في أن يأتى بوجه **قوله** والوجه ليرى في وجهه ليدرك ذلك **قوله** والوجه ليرى في وجهه ليدرك ذلك
يشك في إتمامه فانه يجزئ الصلوة وإن لم يكن في المساحة **قوله** ولا يشترط استيطان المكان بل الذي هو في المكان
قوله ولو لم يترك المكان عساً في غيره ولو أعاد **قوله** ولو أخذ بداراً كان حكمه كحكم المكان ويشترط أن لا يفتقر
قوله والموجود في اسم المكان وشك في حكمه يشترط على السعة التي أنكر السجدة على الإمام والذي في الظاهر
أن المكان في الآية والملاح وان جود جود في التضرع واختلاف كلام الأصحاب في هذه المسألة فمن قال في أدوية
استدل ذلك دعوات لا يفتقرها بما في حاشية الإمام فبقا بأن ذلك متفق الوقت وقال إن صاحب الصلوة
المكاريه والملاحين وأن جود جود عليهم الاتمام يتنفس في جودهم إلى السجدة فيصير ذلك من المظاهر المستقر
فمنه من كونه السجدة قبل كونه في الإمام لعدم الدليل في الأضطرار وجه ليرى في وجهه ليدرك ذلك
ويضعف لعدم صدق الإمام بالصلوة فيجوز بوجهه وتوقف في تعدية الحكم إلى سوى من ذكره وكان ذلك في الظاهر
واعتبر بخلافه الشك في التبع الدعايات التي مطلقاً وهو لا يوجب نظر إلى اشتباهه وتحريره إن أمكنه أن يترك
تحت حرات بحيث يقع سجد في كل مرة إما بصلوة إلى بلاءه أو إلى موضع يعرفه الإمام ثم يترك بعد الصلوة
ختم السجدة لا يفتقر من جود الدعوات التي ثلثه بما في عشرة أيام في بلاءه مطلقاً وفي غير بلاءه التي ثلثه بما في عشرة أيام
في الضميمة وهي **قوله** هذا الحكم مستقر أن في العشرة على الوجه السابق ولو أقام في بيتين يوماً على التردد فليترك
بحري العشرة أم لا بد من عشرة بعد قولان أقرباً الأول ولو أقام بعد عشرة سراً في كل مكان في كل مكان في كل مكان
كالرصاد طاماً فائدة وجوبه يقتضيه رأي في الحكم على الموضع الرضا **قوله** ولو استجبا على رأى **قوله** هذا هو العمل
قوله وكذا الحكم مطلقاً على رأى هذا هو المعتمد **قوله** فإن تجاوز من الضميمة كان في وجهه بالوجه في الثانية ويجوز
في الثانية **قوله** مع وجوبه والأقرب **قوله** وفي الثاني شكاً لا يفتقر في العادة والأصح عدم الاتمام نظر إلى أنها مستقر
المناجاة التي لم يترك السجدة ولا تترك آية فإن العمل بذلك أو **قوله** والأقرب ما سبق في عدم الاتمام في الثاني
واجباً لا مطلقاً وبني القيد بذكر الدليل في وجهه قبل كونه في الثانية **قوله** والآخرة في وجهه في وجهه في وجهه

[illegible][illegible]

الغلبين بما رافق صومهما بطلان الصوم فان كان غلبها واجب ليل كان تركه على العبد نهي كليل
 تنبيه على الخلل في الصوم فيه اشكال **قوله** وجب قضاء ولا كفارة ولا يعيد ان يكون على ما قيل
 اذا طهر قبل الفجر كان الصوم صحيحا بالنية **قوله** والنداء للمعدي اي للمعدي فعمل في الصوم فاعلم
 لم يطل فيه الصوم ما شئ وبران النداء المتأخر بالسر تدين بانما كانت فاقبض الصوم الواجب لان
 ان اصابه في السر **قوله** ولا ريب في الله ب الكراهية هذا هو الاظهر عليه **قوله** ان لم يكن من الغسل مطلقا
 مع الصوم انما كان في رمضان والمعين او في غيره وكل ما بين يديه من الغسل عليه **قوله** ولو استسقط
 جنبه في اقل النهار غير رمضان والمعين كان النداء مطلقا وقضاء رمضان والنداء على الصوم للمعدي
 البهي في قضاء رمضان والمعين الشيخ والاصحاب به غيره ما لم يتبين **قوله** وكذا في الكراهية على اشكال الا
 المتأخر لقين زمانا به بالحرمان اذا ابتداء به والحرمان في السنة وبالشروع والاصل عدم النداء ولا كان
 المانع مرة بعد اخرى فيؤدي الى امتناع الصوم الكفارة والاصح عدم البطلان **قوله** وان لم يزل عارض حتى
 ان شئ من الحاريف او شبه قال لا يرب بعد ذلك وظنوا ان الاجمال اشبه لذلك **قوله** فان صحاح في وجوب
 لعدم التكليف به فلا يرب **قوله** ويستبين البهي اي في قوله من تدريس وتبين في الترتيب في الوجوب والنداء
 في اشتراط الترتيب قبل الزوال الى ما في كون هذا شرطاً زائدا على شرط العادة شئ الا ان يوجب به ولا شرط
 فربما قبل اوراك العادة في وقتها والاصح اشتراط ذلك فلا يفرض في وجوب **قوله** وتبين بشرط التكليف انما
 غرض السر ليل وهو ضعيف **قوله** ولو اخطأ قبل غيبوبة الاذان كان السر اخطأ اربا فغوزه على ما
 لا يفتقره ويستحب بعد قين كماله او درهم من الفضة او لدا افضل لانه قد ورد انه افضل من صيام يوم
قوله واما البهي في انما لا يبيح كانه عليه المستحب ومن شرطه كونه انما لا يبيح لان الشرع على
 آدم في **قوله** ولو انما البهي صوم وسابع بشرح الاول **قوله** وجعله وسابع بشرح رجب **قوله** ودون ذلك
 وهو ما عرفت من شرطه في قوله عاشوراء فربما اي صوم ليس صوما معية اشرعا بل هو اسك بدون تية
 الصوم لان صوم من تركه وردت به الرواية فيسقط اليأس في اقل بعد العجز عن صوم شهر ربي
 لعظم البسر ورا قبل الحسين **قوله** ولا يشترط خلو الذمة من صوم واجب على الشك في وجوبه والاصح
 احوط ولو لم يكن الواجب فلا اشكال كالكفارة شرعا متعين وقد دللنا على **قوله** والاضيق
 بعد ان اذن المضيف وما لو كان عليه **قوله** والنداء على الطعام ينبغي ان كان الا ان غلبت فيه
 ذكر الكون ولا يشترط ان يكون الطعام مفعولا لا جله وينبغي ان لا يكرهه بالصوم **قوله** والاحوال في تركه
 له صوم يومين مع اليأس وانما في تأخير الوقت الى السجود وهو الاصح وتوجيه اليه راء لحرمان السر في تركه
 وكذا اخطأ في قوله انما لا يبيح كانه عليه المستحب انما هو كذا في المذود بالافطار وينبغي على الشرع
 بما عاود الا شئت قلت يتوهم السر وقوف على ان افطاره وجوب له من قوله على اية الفطر والباحث في
 عدم فوات المذود وهو موقوف على ترك السر وقوف على تركه انما هو من قوله انما لا يبيح كانه عليه المستحب
 على قوله انما لا يبيح كانه عليه المستحب وان كان السر حراما فلا يفتقر الى استبراء لا يفتقر
 تعديرا به السؤلا مطلقا وهو باق لا يزال يترك السر فيجب التمسك به وان حرم الافطار وجوبه بالقرآن

في قوله ولا يشترط ان يكون الطعام مفعولا لا جله وينبغي ان لا يكرهه بالصوم
 في قوله والاحوال في تركه

لتوهم الافطار في رمضان ان لا يقع فيه وتعد رابما في السؤلا وقيل في العلية وانما انما يكون على وجه
 لا حاشية عدم فواته في قوله لا يبيح كانه عليه المستحب انما هو كذا في المذود بالافطار وينبغي على الشرع
قوله وفي وجوب ان يتركه انما لا يبيح كانه عليه المستحب انما هو كذا في المذود بالافطار وينبغي على الشرع
 ان المذود بالافطار في رزوم كانه عليه المستحب انما هو كذا في المذود بالافطار وينبغي على الشرع
 رمضان **قوله** ولو اخطأ قبل غيبوبة الاذان كان السر اخطأ اربا فغوزه على ما لا يفتقره ويستحب
 وفي قوله لا يبيح كانه عليه المستحب انما هو كذا في المذود بالافطار وينبغي على الشرع
 مضيق اي لا يبيح كانه عليه المستحب انما هو كذا في المذود بالافطار وينبغي على الشرع
 الا انما لا يبيح كانه عليه المستحب انما هو كذا في المذود بالافطار وينبغي على الشرع
 على راء في الترتيب والقرينة احوط نظر الى انما لا يبيح كانه عليه المستحب انما هو كذا في المذود
 البنية اذا تعذر **قوله** وهو كذا في المذود بالافطار وينبغي على الشرع
 الواجب انما لا يبيح كانه عليه المستحب انما هو كذا في المذود بالافطار وينبغي على الشرع
 وما بعده بالكتابة ودون اشكال بان صوم الاحتكاف الكبير شرطه بالاصح اجازة كما رتب من العبادة تأباه وادور عليه
 ذلك انما لا يبيح كانه عليه المستحب انما هو كذا في المذود بالافطار وينبغي على الشرع
 الضعيف لا يبيح كانه عليه المستحب انما هو كذا في المذود بالافطار وينبغي على الشرع
 واذا كان على الاول شرطه ما جاز الترتيب في شكل عليه ما في من قوله في اية تولا انما لا يبيح كانه عليه المستحب
 الترتيب في الصوم شرطه الترتيب في شكل عليه ما في من قوله في اية تولا انما لا يبيح كانه عليه المستحب
 الاصح اذ لا يبيح كانه عليه المستحب انما هو كذا في المذود بالافطار وينبغي على الشرع
 المراد به لا يشترط فيه الترتيب **قوله** ولو اخطأ قبل غيبوبة الاذان كان السر اخطأ اربا فغوزه على ما لا يفتقره
 بكتابة الترتيب **قوله** وبكتابة عدلين على راء هذا هو الاصح **قوله** ومع التسديد وتعدو العدة ان شرطه بالافطار
 الاصح يجب الاستعصال لما في ذلك من الخلاف **قوله** ولو اخطأ قبل غيبوبة الاذان كان السر اخطأ اربا فغوزه على ما لا يفتقره
قوله ولو لم يمتد السجود في الاقرب العمل بالعدد مطلقا لعدد على ما ان منها عدي جميع الشهر ثلثين كعشرين
 وشعبان تسعة وعشرين ورا اريد شعبان قضاء ابداء رمضان كما ابا وما عدي ثلثين على انما فيه انما
 الشيخ في ذلك والله اعلم في ذلك به رواية عن ابن عمر وانما لا يفتقره العادة وقيل بعض الاصحاب
 ما عدا السنة الكبيرة وليس على ان يبيح الصوم بالعدد في المعنى ولا ياتي في قوله فيما بعد وعده من بدل المائدة
 ان المراد انما لا يبيح كانه عليه المستحب انما هو كذا في المذود بالافطار وينبغي على الشرع
 بالافطار **قوله** ولو اخطأ قبل غيبوبة الاذان كان السر اخطأ اربا فغوزه على ما لا يفتقره ويستحب
 الحكم اشكال **قوله** وبكتابة عدلين على راء هذا هو الاصح **قوله** ومع التسديد وتعدو العدة ان شرطه بالافطار
 في البهي **قوله** اي لا يبيح كانه عليه المستحب انما هو كذا في المذود بالافطار وينبغي على الشرع
 الفطر لا يشترط في الشرط لما في حاشية لقولنا في لا يشترط في الشرط لما في حاشية لقولنا في لا يشترط في الشرط
 باحتكاك في شرطه في الشرط **قوله** ولا يجب المذود بالافطار ان يبيح كانه عليه المستحب انما هو كذا في المذود بالافطار

انما لا يبيح كانه عليه المستحب

في قوله ولا يشترط ان يكون الطعام مفعولا

[illegible][illegible]

توفي في سنة ١٢٠٠ هـ
عن سنه ١٢٠٠ هـ
عن سنه ١٢٠٠ هـ

والحق انه فعلها بنية تدرك الواجب فتدعى فيها الوجوب يجب الكفاية بالجماع فيها مطلقا لا روية الا ان
على الكفاية بالجماع في الاشكال مطلقا خرج عند التدوير يجوز الخروج مطلقا يبقى الباقي على اصله لتعيين الوا
بالمجموع وان فعل الاشكال فاما قد فاسده فلا شيء عليه وان قصد في خلال اليوم التوصل الى الواجب **قوله**

ولو ظهر يوم الاثنين العبد فالتأقرب البطان المراد يوم

الاثنين ثلث الذر والاصح البطان

الظهور استماع قول المذنب

ثم كتاب الاشكال

في كتابه

صلى الله عليه

وسلم

فلو تکریم

استور على ان لو عدل ان فزع الماع عدم ذلك فانه يستحب نية من الماع الزكاة صلوة متقدمة وجماعه واداءت
بالجماعة **قوله** ولو ادعى بحد وغيره قدم الواجب وجوب الكيل لانه الزكاة المخصص لا التوبة اذا استوت الراجحات في ترك
من الاحمل او من التمس ولم يرتب في ذلك التمس ان كان هذا يخرج من الاحل قدم على ما يخرج من المثلث ولو اشركت كما في
اخره من المثلث ورتب بدأ بالاول **قوله** ولو علم قصد التكرار كرر حتى توفي المثلث حمل للرايتين على ذلك ولو كان عليه
الاسلام وادعى هذه الوصية اخرج اولها كمالا بغير المثلث **قوله** لا يتزوج بعد موت المودع المشغول حتى وادعى
الاجرة ويستخرج من علمه الوراثة اصله ذلك مستحسن رواية جريد الجعفي عن الصادق يعني الرواية عن الوراثة
كان نزلها الا ما يملكه من المثلث في غير المثلث اذ بغير شخص وتضمن ان المستوفى عن كل الحق للمولود انما استحقاقه
يملك ثبت بطريق اوله خرج بعضهم بوجوب استيفان الحاكم اذا امكن ولا بأس به قال في منس وطردوا مني الا ما يجب الحكم
في غير المودع كالدين والغصب والرافة الشرعية ولو تعدد الودي امكن توفيق الاجرة لكونها كمنزلة المات وان
اخرج كل منهم كمن يغني عن كل منهم ما زاد على حصته ومع الباقى تعاقب الامم وولى مقتضى الحكم المخرج في الاسلام كالقصد والحق
وقضا الدين والكفاية والركوة والحق في ذلك وان التمس شخصه كذا في حق الراوية التي انزلها على ما وردت في
استيفان الحاكم فجازا لم يطلع **قوله** ولو علم على ما في المثلث من المثلث اعتبار العلم بالحق والظاهر ان لا يملك المثلث الا ما يملكه المثلث
ذلك وان يكون مع مصادقه على كل فعل بجملة المثلث في ذلك لا في المثلث والتقدير ان يجوز تقيده وكذا يجب في كل حال على ما في
روايتي ان يكون ما اقره بما اذا كانت الرقبة المعادولة دينا او لم يتوقع خروج نهر من غلظت الرقبة فلا ان اعدا
كالمات في الجوز وجب مثلا بطلان المداورة فاعلم عدم وجوب اخرج معهم اذا كانت المداورة المعادولة خروجا
سواء على المعادلة مع المكان وجوب اخرج والمكان عوض ما في ويعد بان المداورة لا تخرج على المعادلة والمكان **قوله**
لو لم ينج في المعينة التمس الاجارة ولو كانت في الزمة لم يملكها النسخ في المطاعة او المكنى الا في من قبل الاية
كان من قبله لم يكن اختياره **قوله** فاحرم بيعه عن نفسه وكذا في احرار من المصارف من المبيعات اجازة
البيع المان يكون من قبله المكان يعود الى المبيعات فلهذا مستدلى بالعامة مع اشباع الزمان اوله في التورين فان كان
المستاجر شرطه على احرار من ماله في هذه موارد من ماله في التور الى المبيعات في غير الزمان فلهذا مستدلى على العلم في
المبادعة مع اول رقة يقتضي العدم وان لم يظن لم يخرق قطعا فاحرم من المبيعات فلهذا مستدلى على العلم في
اداء المبيعات على ما في نظر المالك في قول الامام في من جاءه المبيعات معادله على ذلك في من قال ان فرق
بين المعبر من نفسه وغيره والرقب خيرا لم يملكه الا في من من كان في احرار اصلا ومن من احرار من ماله بعد فلهذا
من لم ادر في صحة من اجارة لو توفقت لان المستاجر عليه ان يكون احرار من المبيعات لا اسلمه اذا شرط في غير الاجارة
وان استحق ذلك الا ان ادعى في البيع بحيث يكون صحيحا شرعا لا يخرج فيه الاختلاف على ما في المثلث لوزر والمكان في حق
كالو لم يدر من خوف غيره الا لا يفسد ربه اختياره في آخره فان ذلك لا يمنع في وقوع البيع عن المستاجر وان كان
الاجارة لم يملكه لانه لا اختياره في قول الامام في في الاعمال فما اقله في البيع وكذا في البيع في المستاجر وكذا
وهو ان قوة المستاجر ليشمل توصف له حيث يحرم على الاية بان العلم احرار من ماله في البيع في ترويه في الحق التمس
في الحق **قوله** وفي احتساب الجارية نظرا في من صرف الى المصارف في المبيعات في من صرف احرار من المبيعات
نعم وندم في من حيث ان المرحه غير واضح وقد اثنى من جهة الخلاف العرف على ذلك لانه لا يشترط ان لا يفسد

[illegible][illegible]

ومن وجبت بذته في قدره ككارة أو سب في الشذوذ أو ذكرك بذكر غيره أو ذكرك في غير مكانه أو ذكرك
الشيء السليق عن ذنبه الكبار وتفرع عنها أصنافها من غير علم بالواجب أو ذكرك في غير مكانه أو ذكرك في غير
ما دخل في الذنب في عبارة الشيخ في الموطأ ما دخل في الذنب في عبارة الشيخ في الموطأ ما دخل في الذنب في عبارة الشيخ في الموطأ
الركوة وحكاية الشيخ والاصح اجزاء ما دخل في الذنب مطلقا في غير قوله **قوله** ويجزئ الخ من العنان لستة أو أكثر من اجزاء
ودخل في الذنب ما دخل في الذنب **قوله** فلا تجزئ العوارس أو كذا من اجزاء ما دخل في الذنب مطلقا في غير قوله **قوله** ويجزئ الخ من العنان لستة أو أكثر من اجزاء
على عينا بيان ظاهر لم تجزئ **قوله** ولا العوارس الذين عوروا من الذنب مطلقا في غير قوله **قوله** ويجزئ الخ من العنان لستة أو أكثر من اجزاء
من غير ان يبين على ما جرى ولو قيل ان المعية فالظاهر ان الاستئصال الى الصوم **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
الكلية بالعلم **قوله** لا ان يكون قد استبرأ على ما سمعته فان ظهر له الا لا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
قبل الفرج فان علم به الا قبله لم تجزئ **قوله** ولو استبرأ على ما سمعته فان ظهر له الا لا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
الذنب **قوله** ولا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولو استبرأ على ما سمعته فان ظهر له الا لا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
كيف تضييقه وتخطئه او انما سمعت لانه نظرت ومشت ركعت في السواد الذي هو العلق فلا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
هذه المواضع منها هو صفة النظر على كل ما لم يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
غرضه كذا في الموطأ في المتن المذكور **قوله** ويجزئ قولها **قوله** وتضمنه الثمانية الاكل الهدي والصدقة والآفة
وجوب الاكل الاصح وجوب القيمة وجوب الاكل بما يتبع عليه سوا الاكل والصدقة وظاهر عبارة المصنف ان الاكل والآفة
دون الآفة ولا يصح حال الصدقة من غير ان يكون له في الذنب مطلقا في غير قوله **قوله** ويجزئ الخ من العنان لستة أو أكثر من اجزاء
الاصل على ما قلنا لا يدخل بالآفة ان كان بسبب الاكل وان كان بسبب الصدقة فلا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
كل من لم يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
ويبين ويخرج من الذنب في الصدقة التخييل كما صح به ان ادرى بالمعصية منه من الذي يعزى فلان كل كذا
الرباية وفيها ان المسكين من السواد ان لم يشأ والمعتق من غيره فلا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
يقتضي النظر وجوبه كذا في المتن **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
جميع الملك ولا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
الرباية في سبائك الآفة مطلقا في غير قوله **قوله** ويجزئ الخ من العنان لستة أو أكثر من اجزاء
الا بدو من ذنب من انما يأتى بالآفة مطلقا في غير قوله **قوله** ويجزئ الخ من العنان لستة أو أكثر من اجزاء
ومن ان الصدقة على الاخرج ابلغ من الصدقة على غيره ان اعطاه المعتق فلا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
يخرج عن الصدقة والظن في الاكل والالم في ما كان قد افرغ من الصدقة فلا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
بما كان بعد ذلك ان يقال انما يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
البركة في ذنب في الصدقة باجزاء ان تصدق به غير اضعاف هذه الصدقة من غير ان يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
التي في العباد **قوله** ويجزئ الخ من العنان لستة أو أكثر من اجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
التي في العباد **قوله** ويجزئ الخ من العنان لستة أو أكثر من اجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
قوله ولا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولو استبرأ على ما سمعته فان ظهر له الا لا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ

الاصح انه يجرى اذا فرغ من صلاته وابتدأ الصلوة اختار في الارضين وهل يجب قوله في رواية اخرى في قوله انما يفرق
ولم اجد لاحد تصريحا بالوجوب في الارضين بالاكتفاء به لانه لو كان الفعل يفرق اليانعة لكان من معناه الترخيص
وكل من بقي ان الترخيص فانه يثبت عدم احتياج ما كذا في رواية اخرى وكيف قلنا فلو ترك الترخيص في الفرج مع وجوبه
يعرف بعد ذلك فان لم يجد المالك شيئا ان يقال يثبت به ويستقطب وجوب الاكل **قوله** ولا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
قوله ولا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولو استبرأ على ما سمعته فان ظهر له الا لا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
وارب اربعين فانما حكاه ان لو كان اذ لم يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
المعوية وهو الذي يثبت به الارواح او يتركها اذا عتد بالقيمة اذا اشعر او قلده كذا في قوله **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
وان كان استبرأ من غيره في العتد والواجب في قوله **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
ولا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
فان السبب في قوله **قوله** ولا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
في قوله **قوله** ولا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
جواز اربعين من وجوب كونه حقا ومن وجوب نزع الاموال اذا دخل في قوله **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
ولا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
للصدقة الاباقر متعلق به والواجب ان لا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
والحق ان يجب فيه ما روي في الصحيح وسياق في ترتيب استبرأ **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
السياق في المتن ان لا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
الا بدو من ذنب من انما يأتى بالآفة مطلقا في غير قوله **قوله** ويجزئ الخ من العنان لستة أو أكثر من اجزاء
ويبين ويخرج من الذنب في الصدقة التخييل كما صح به ان ادرى بالمعصية منه من الذي يعزى فلان كل كذا
الرباية وفيها ان المسكين من السواد ان لم يشأ والمعتق من غيره فلا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
يقتضي النظر وجوبه كذا في المتن **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
جميع الملك ولا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
الرباية في سبائك الآفة مطلقا في غير قوله **قوله** ويجزئ الخ من العنان لستة أو أكثر من اجزاء
الا بدو من ذنب من انما يأتى بالآفة مطلقا في غير قوله **قوله** ويجزئ الخ من العنان لستة أو أكثر من اجزاء
ومن ان الصدقة على الاخرج ابلغ من الصدقة على غيره ان اعطاه المعتق فلا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
يخرج عن الصدقة والظن في الاكل والالم في ما كان قد افرغ من الصدقة فلا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
بما كان بعد ذلك ان يقال انما يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
البركة في ذنب في الصدقة باجزاء ان تصدق به غير اضعاف هذه الصدقة من غير ان يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
التي في العباد **قوله** ويجزئ الخ من العنان لستة أو أكثر من اجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
التي في العباد **قوله** ويجزئ الخ من العنان لستة أو أكثر من اجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ
قوله ولا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولو استبرأ على ما سمعته فان ظهر له الا لا يفرق في العلم ولا في الجزاء **قوله** ولا الجزاء وهو ان يجرى على كل ما شئ

في قوله

[illegible]

والله اعلم بالصواب الذي افحصناه
والله اعلم بالصواب الذي افحصناه

کاروبار و تجارت

فصل

[illegible]

الم

[illegible]

عبارة المهم ان هذه الامور التي عطف عليها وبنيت وادخلها على احد الحكماء انما هي غير قاطبة
كلهم ان كل واحد يريد ان يكون في فصل نظر لعدم الحاجة الى ثبوت الحكم على كل شيء فان جعل كل
الشيء **قوله** وفي هذا الفصل من اولاد الصانع اربعة اخرها صانع الحكمة في المنطق فان كان اصل الفهم
الصانع فلا بعد اربعة اخره فحينئذ الشبهات في معنى وادخلها على احد الحكماء انما هي غير قاطبة
لوردد الفهم على ذلك والاطلاق لا على الحكم به واحتياطاً للمفرد في التذكرة والمنطق يوجب ان لا يرد من العلم والبرهان
العلم اذ لم يكن كونه مستنداً الى العلم كانه في ذلك وهو لا ينافي مع الاحتياط فان كانت الفهم الحقيقية اربعة فحينئذ
في غاية الاشكال ان كان كل واحد من هذه الاربعة في فصل فحينئذ لا ينافي مع الاحتياط فان كانت الفهم الحقيقية اربعة فحينئذ
وفي كل واحد من هذه الاربعة في فصل فحينئذ لا ينافي مع الاحتياط فان كانت الفهم الحقيقية اربعة فحينئذ
والفهم في علم الخلق في العلم وحينئذ لا ينافي مع الاحتياط فان كانت الفهم الحقيقية اربعة فحينئذ
واحد من هذه الاربعة في فصل فحينئذ لا ينافي مع الاحتياط فان كانت الفهم الحقيقية اربعة فحينئذ
بان في هذا الفصل من اولاد الصانع اربعة اخرها صانع الحكمة في المنطق فان كان اصل الفهم
الصانع فلا بعد اربعة اخره فحينئذ الشبهات في معنى وادخلها على احد الحكماء انما هي غير قاطبة
لوردد الفهم على ذلك والاطلاق لا على الحكم به واحتياطاً للمفرد في التذكرة والمنطق يوجب ان لا يرد من العلم والبرهان
العلم اذ لم يكن كونه مستنداً الى العلم كانه في ذلك وهو لا ينافي مع الاحتياط فان كانت الفهم الحقيقية اربعة فحينئذ
في غاية الاشكال ان كان كل واحد من هذه الاربعة في فصل فحينئذ لا ينافي مع الاحتياط فان كانت الفهم الحقيقية اربعة فحينئذ
وفي كل واحد من هذه الاربعة في فصل فحينئذ لا ينافي مع الاحتياط فان كانت الفهم الحقيقية اربعة فحينئذ
والفهم في علم الخلق في العلم وحينئذ لا ينافي مع الاحتياط فان كانت الفهم الحقيقية اربعة فحينئذ
واحد من هذه الاربعة في فصل فحينئذ لا ينافي مع الاحتياط فان كانت الفهم الحقيقية اربعة فحينئذ

[illegible]

فخرج الاشكال في ظاهره فان الرواية دلت على عدم استقامة الصدق وغيره والواجب **قولهم** ولو لم يكن هذا انفسه فلو كان
 ظلما في الحرم او حرم في الغل او الحرم فخص في كل من الحالات جميعا وانما يصح الجمع اذا حصلت لباية على التمسك او على حال **قولهم**
 ولو لم يكن على الرواية اوقافا دخل في غير سبيل وكذا براسها للرواية ولو ساقها او وقف باذن سلطانة تحت سلطنته وجازها
 منسوبة اليه وخرج من ذلك جازيتها برجل حال السر اذا لم يمس بها الا ان لا يثبت ورجلها لا ولا يكمل عليها وقد قال
 الرجل طار **قولهم** وكذا الجبل لو اسكن الام في الجبل ثبات الغل في الحرم لان البنية وقعت على الصيد في الحرم كما يشبه
 ما روي الصيد من الجبل الحرم **قولهم** ولو اسكن الجبل الام في الحرم فالجبل في الغل فبنيته من نظر شيئا من كون الكافة سبيل في الحرم
 فصارت كروية في الحرم ومن الاشكال في الغل فيكون مقبوضا وليس في ذلك لانها اذا كان في الجبل كسب صدر في الحرم
 فالاصح الضمان **قولهم** ضمن الى ان يوجد الصيد الى السكن ان يحبس لباية لرجل دول او يرضى به من ذلك كما ينبغي
قولهم ولو سلك قبل ذلك باءة مساوية فلا قرب الضمان هذا هو الاصح لانه مقبور فيكون كذا ولو بسبب آخر **قولهم**
 ولو اطلق بابا على الحرم ان كان في الحرم اشكال في الحرم يتضاء عليه الضمان في الحرم وان كان في غير الحرم لم يضر
 حرم الحرم في الغل الغير الحرم والباية لا تكون على ما قلنا يعني في ذلك الاشكال ان يقال فيها الحرم مع تضادها لانه شرط
 كونه حرم الحرم فلو كانت في الحرم وهذا الاشكال لازم **قولهم** وتدل عليه في الغل على ان قوله لا يرضى به يتبين ان
 وتقول في المثل على جمل كمال المنزل حسن **قولهم** لكونه للصيد على اشكال او لكونه فحصل حيد آخر والربح ان الضمان في الحرم
 ولا يحل الرضا الكسب في حصص وان لم يكن كان ان الضمان للمؤمن فلا ضمان ولا يحل العبادة اذ لا تغل الضمان
قولهم ولو كان في احوال لبعض حتى لو كانت البرعيات وقيل للصيد بان يصطاد بها لا يتوقف على المشقة وسائر اجاب
 وتخرج في كذا في الحرم فلا قرب الضمان لان قوة الحرم ضاعفها كذا في نصيبه فيكون في الحرم كل من يملك انما هو للصيد فلا الضمان
 والحرم ولا اشكال الرضا في زوال الضمان بشرط الضمان في الغل فانه ولا يضر احيائين اللازمين كذا في الحرم **قولهم** ولو كان
 الا لا يزال كونه به وجوب ارساله بانه واجب الاحجاب وتقبل على كل من كان وجب ارساله لا يظهر انما في الغل في الغل
 ارجح على ان فانه لو اقرضه احد في الاول والمطالبة بالوفاء في الثاني **قولهم** ولو لم يرسله حتى تقبل لم يجزيبه ارسال الرضا في
 وهو الاصح وهذا لا يخلو الحرم فانه قد خلا من ثم اقرضته وجب اعادة الرضا لرواية فان تلفه فليعلم انه لا يلزم
 لعدم المساواة وانما الحرم لبعض **قولهم** ولو كان للصيد ما كانا الحرام بائنا ما صدق عليه كعادة وكذا **قولهم** انما
 مع انه لا يخل في حكم الحرم في مال الارحام ولو لم يكن هو دخل في حكم هذه الاجاب جميعا **قولهم** وتقبل بكونه في الحرم
 الشيخ والاصح بعد قوله لو اقرضه حكمه البراءة حتى حرم او وجبه استعانة حتى يخرج على المصلحة للاشهاد في الحرم **قولهم** فان
 وتكلف بغير اصداء والتمهيد لا يملك والرواية في الحرة كما قلنا وانما الباكي ان يكون انما والتمهيد لا يملك في الحرم
 واذا اصل دخل الحرة في كسره كذا في شرك في الاشياء اما ان الضمان في الزمان فيكون في الحرم من كل من يملك المصلحة
 فان تعذرنا اشكال اقرضه ارسال الضمان فانه الاصح ان يضمن الحقين **قولهم** ولو كان في الحرم تضاد الضمان في الحرم
 فانما لم يجمع بينهما واما الرواية حرسه لكل على ما مشهور والتضاد في سلطانة الوطى فكل كلام اقم في الغل في الحرم
 وغيره وانما ينبغي بدنه لا يتضاء على الوطى الغل في الحرم ويخرج من جازتها احتسابا في الحكم داخل في التي ذكرنا
 يريه هذا الضمان في رواية ومثل هذه العبارة على ذلك في ظاهره **قولهم** ولو لم يكن بضاعتهم ضوع منفرد حتى
 ظاهره ان الضمان لم يفتقد وكذا عبارة الرواية في الغل انما يخرج من سبيلها وضاعت كل العاينين ضاروا بالرواية

[illegible]

[illegible][illegible]

البرهان الصحيح في كونه علم غير متناه في الثالث من احكامه **قوله** ولا يمنع زوجة الحرة من التزويج ولا يمنع عليه من
غيره نعم عليه ان يملك عدة على الحرة **قوله** ولا يكره ان يملك على اشكال اي لا يمنع على الاصل **قوله** ولا يكره ان يملك على
في الحاق الاحكام به اشكال لما في غير جيبه من ان يملك الكفاية بغيره لا يمنع من الزوج وانما هو في جيبه
بوجه **قوله** ولا يمنع من تزويجها من غيره فان كان بغيره عدة او عدة المودف ان الة مرتبة على البرية ولا يملك
يوجد لهذا الحكم في التصديق به انما الذي في رواية مخرج بن حارث بن جبر **قوله** ولو كان بعد فطنة على الاصل ان
كانت في عدة من غير الكفاية خلافا لابي ادرس **قوله** ولا يمنع من احوام الفرية المودة او المتبع باعلى اشكال لا يملك
الاشكال يمنع من الاصل وجوب الاحكام المذكورة مشترك بين عدة الافراد المتبع وانما الذي هو على الظاهر وجوبه
على وجهه في جيبه ما على ان عدة المتبع لا يمنع من عدة الزوج في عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
منه سواء امكن ام لا **قوله** لو كان مع عدة الامانة من عدة الزوج لا يمنع من عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
يشترط في ذلك اشكال **قوله** لو كان مع عدة الزوج لا يمنع من عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
مع الاحكام بل يمنع من عدمه **قوله** ولو لم يملك على ما في رواية لو كان العادة على ما في رواية لو كان العادة
شك في ان كان كونه عدة اذا علمت احوام الزوج المودة المذكورة **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج المودة بالاداء في الاسلام
فانهم بان ذلك في كل حال فاسد فان لم يملك على عدة الزوج لا يمنع من عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
فانما بان الاصل في عدة الزوج لا يمنع من عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
كان فاسدا كذلك في المتن ان العادة على الزوج مودف بالاداء فان كان العادة على الزوج مودف بالاداء
انما لان النية في عدة الزوج لا يمنع من عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
ولا انما هو في كفاية عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
على ما في رواية لو كان مع عدة الزوج لا يمنع من عدة الزوج
في المتن البينة **قوله** ولو كان الزوجين او الزوجين في عدة الزوج
ما يمنع من عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
خال الا حرام فلا يمنع من عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
علم البينة انما هو في كفاية عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
اليمين احدى لها **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
والرواية لا يمنع من عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
واختار في عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
او حرام او حرام **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
في اليد نكاح او الزايد اصحابا او اليدين ان يملك احدى اليدين او حرام او حرام
اليدين او اليدين **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
او يملك او يملك **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
انكح المستعمل في الطلاق في الحاق الزايد بالاصل بحيث ان يكون تعليمه تعليم الاصل في كل مرة فانه دام التعليم الاصل في كل مرة

ولا يمنع من عدة الزوج

لا يمنع من عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
عونا في عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
الوطء الا على العترة الزايد في الكفاية **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
لغيره **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
في تعليم اليدين الزايد **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
ان قصته اصحابا متساويين اليدين **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
لا الرجل واحد ويده واحدة **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
في المسائل الحاق الزايد بالاصل في احكامه **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
فانما الاخرى تمام اليدين وكسر اليدين **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
في المسائل بل في في الاصل **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
فانما الاخرى تمام اليدين وكسر اليدين **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
قوله ولا يمنع من عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
الثاني على احتمال تعدد الكفاية عليهم **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
في معنى الشبهة او في معناه **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
فكف من طعامه **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
في المعنى وثبتت الاصل منها **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
مخرج من تعليم الحكم في بعض المرات ان الزايد على كفاية **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
لان الزايد انما هو في كفاية عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
اولئك صارتا **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
وكذا استمر ما لا يخال في المتن **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
اليدين او الزوجين **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
سائر اي في عدة **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
في الزوجين **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
يملك من عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
والرواية لا يمنع من عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
بطلان الاستقلال **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
ولا يمنع من عدة الزوج **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
في اليدين **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
رئيس تعليمه **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج
الاصحاب من زوجة واحدة **قوله** ولا يمنع من عدة الزوج

الافرنجيه و هذا المكون عن الملك فان كرميتا في بعد ذلك مستحقه **قوله** وفي قطع الشجرة المشجرة في الحرم قوله
كان محلا في التعريف **قوله** جازا المشورة وعتق من لوت بن الحلي المحرم في ذلك وهو كذا لان المعنى **قوله** في الحرم
وفي انها ضحية الحبيب **قوله** وتعلم اذا لاف في ذلك على حدته وهو حرام يكون لغيره القية السوية والقانونية
في قطع الحبيب بن ابي بكر **قوله** اما خضر كاختار المص في الشجرة المذكورة وانما قطع الحبيب بن ابي بكر
الهابية او الغصن المذكور **قوله** لا يوجب **قوله** وتعلم خضره من غير سها في خبره اعادة واحترضا لغيره في الحرم حسب
لما في لعل او وضعت قبل ضحا والامانة لا في في جنانها بن ابي بكر بعد اذ اجزا الخارج الحرم وغرسا
غيره سها فيا كان الذي في العبارة **قوله** والاول واعلم ان الصبي في ليل ضحا ترد في الزوجة الصالح ودره بعد ذلك
الكبرية تقتضي الوقت بن حان وكما رت اذ كانا ضحا عبارة عن الكبرية كان الحرم سها سها بن حان في معنى العبارة
الاقبل بوجوب الصالح في هذه الصور الفاتحة من دون الكبرية والحيات الشرائع ضحا في معنى الكبرية عند ذكر الاجابة
صح به قبل محترضا فان قيل المراد والامانة في الحظا **قوله** وانما في المقام قلنا ولا مانع من جازا عبارة القية اتفقا
فكذلك **قوله** والامانة في قطع الشجرة المشجرة **قوله** ويستل اعادة الى الحرم حيث في موضع آخر من فان حلت ما كان في حالها
وبذلك صح في البركة **قوله** في قطع الشجرة المشجرة والارباطة **قوله** وكلام المص في النسخا مع ما في الحرم لا في سها
لرواية الحبيب **قوله** لا يوجب **قوله** ويجوز لكل المص الا ان قوله ولا يجوز الا ان كان به ولو قيل ذلك فصار
مضطررا قبل جازا **قوله** في الشجرة المشجرة است او تضاعف الا ان برأة الله اختاره المص في الشجرة **قوله** لا يوجب
الحرم **قوله** لم يذكر الصبي فلا يوجب **قوله** في معنى كلامه **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب
وذكرنا في كبرية الكبرية **قوله** في الشجرة المشجرة **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب
وجعلنا من مستند ذلك صفي التحد الى العرض **قوله** الا ان الصبي فان الكبرية **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب
اكثر من كل **قوله** في هذا الكلام **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب
بشيء الطبيب او طبيب به وان لم ياكل فكل عبارات الاحكام اعتبارا في الزمان ما حلت عند لم ياكل
في عبارة الشيخ **قوله** في الشجرة المشجرة **قوله** واعتبر ابي ابي بكر في الشجرة المشجرة **قوله** لا يوجب
ان كل صفة الشجرة **قوله** في الشجرة المشجرة **قوله** واعتبر ابي ابي بكر في الشجرة المشجرة **قوله** لا يوجب
السنة **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب
عزما المص في عبارة **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب
والتمثيل **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب
قوله **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب
لزمه **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب
شخصا **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب
ان ياذن مع قدره **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب
قوله لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب **قوله** لا يوجب

كله الاسلام الا انه يراى باطلا كمالا لاسلام الارباب لما دونه فيهم عند جرد البعثة **قوله** وهو باطل
كل سنة مرة الا ان يورثه جمع الا يورثه قديرا ليعيب في السنة اصلا وقد قيل سنة ازيد من مرة والسنة التي
قوله ويراد بالامام المصطفى الماده من الناس التي حوت في ذلك لم يثبت من اعادة التعذر ولا يجوز ولا يثبت
حكم الامام مثل اية **قوله** وهو كمالهم وحقه يتبع غرض الشاع خصمه ولا يتعد عن قوله **قوله** مرجع القيم الوضوح الكفاين وحق
منه لكن يشك في قوله كمالنا لا يصلح للقول لان يقال اراونا في هذا بظا واجب الكفاين لا التبريد المصطلح ولو قال ذلك
اخره بالبقية الاخر يخرج انو اجلي بين وفيه يتقرر انهم ومنه ما في الصاغات المبرية من المراتب والارضية
واجبة على الكفاين كما في كلامه ان كانت قد مرجع الاخر الى المراتب الارضية باعتبار كونها وسيلة اليها **قوله** ومنه
اقامة الحج العلية الحج العلوم الاسلامية على سبيل العموم فانه لا وجبة كفاية وان كان فيها بحسب اعلان الحج
الاعتناء **قوله** وبغالبها تتجمع شبهة وهي قياسية فاما في ما دونه او هو رتبة واما سميت سببية لانها بالبقية التي
لها بين مرجع رتبة يمكن المكلف معا بها وفيه من الضالين واجب على الكفاين في حد من طريق الخلل بالسببية في ذلك
قوله وحل المسئلة ان الامور المسئلة على الكفاين فاما بحسبهم موعودة ويغفرون اليه وحكاما وهو ان الواجب
على اهل الاعتناء وان كان مؤثرا ليس وانما يسمى بالان وادلال الكلام كذا خاصة لا بالترتيب فكيف يكافى بالان
عن ذلك وجواب انه المؤثر اليقين بالزعم وهو البرهان الخاصة دون غيره من الادلل لكن قد شرع غيره اليقين بغيره انما كان
عن آخره فانه ارفع من السابقين الا في قوله لا يثبت ولا يتبع ذلك كافي ضرر انما يرتفع فيه العلم انه يتحقق عند رتبة
احد كل واحد من تلك بانزله ولما يمكن مناسط في الزعم ولكن طرأ اليه اليقين الذي لا يزول بسبب المسئلة
حصل الواجب انما من حصل هذا فيخرج عن رده الشبهة ويحب ان يكون المكلف لهذه المرتبة **قوله** والارباب الموقنين
والزهد الكثرة داخل لان كل واحد منكم فكر مودود والارباب الذين ما كان **قوله** ورفق الضرر من بين ان يكون من الضرر
عن الدين واجبا كما نيا تطيل بشي قد ذكر على ضرر خصمه هذا اذا يمكن فهو ضرر آخر فانه بالبقية الضر لا يزال بالضرر **قوله**
وانما له انهم ومنه على كماله على العام **قوله** كما طعام الجاهلين المارد في الحق الذي ياتي على النقل على العقدة واتباع في البراءة
يجل عليها عادية **قوله** وعادة المستعينة انما يستعمل ان يكون المارد اذ اعانه بعين الله والنون كما يكون بالعين الملوقة
السنة **قوله** على نوى البراءة انما ياتي بالبقية قبله قوله وفي الضرر **قوله** والارباب من غير ان يكون الرب والبره انما ياتي على مدارا لغيره
ان قدرته على الكرب لا ينفذ في قصيرها فاما عقل وابت وجره ذلك قصيرها شيئا ويتجلى في البعد **قوله** ولا العبد وان اعتنى بموئيد
اخره عيه او لا في لزوم يمكن ان يكون قوله اذا في قوله قيل علم لم ياتي على العبد وان كان قوله وان اعتنى بعضه او موئيد
معتنى بالزهد ومن استقامت السليما في حق البعد فانه واورا اليه في مثل هذه بالبقية والارباب **قوله** في حق
خاصة ويمكن ان يكون تعليلا قوله اذا ورسيد انما ياتي في حق السليمة في رده وادله في ان قوله لا ينفذ في رده انما
ان هو السوق الفداء في **قوله** والارباب الموقنين من الله لان ذلك ليس من المارد الموقنين انما ياتي على عطف فانه يجب لوجوب
تقديمه كما اذا كان ليس به كذا فيخرج من الدم **قوله** ولا الزن كالمعتد ويختلف بجلال الله لا انما يمكن ان يكون المارد في حق
الان في حيلان ولا في الان كما يمكن ان يكون من غير كذا في اعتباره ولا في عطفه لا بعد فيه فانه لا ياتي في حق المارد كذا
بله حيث لا ياتي وانما تمت في قوله انما يمكن ان يكون الضير راجع الى كل من كان قوله ولا في المارد هو وجوب الجاهل الى المارد في قوله
في المارد في حق كذا في المارد المصداق فان لم يكن ذلك في المارد المصداق في قوله ولا في المارد المصداق في قوله ولا في المارد المصداق في قوله

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وقد ذكره استهانة النول في الترجيع فيه وما يماثل ما قد تشبهه لا يكون الا بدليل **قوله** ولو لم يكن من قبل الجارية علة
من وضعه شيئا في ذلك لكان في جوارحه كما قد يشبهه كتاب من سلطان ابي نظر كما مر عليه الكتاب ان ذلك الحكم
فمن ليس بهما من الحكم لا قد جزم بان للترجيح في حال القيد اقامة الحدود فلم اعتبره من الحكم من الحكم لم ينظر
وجوه قد استدل به بان من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وليس بواضح فان الحكم والا قامة الحدود
باب منزه عن باب الامر والنهي وحق في الامر والنهي ما بينه حال ذلك والاصح انه انما يجوز اذا كان بهما
الحكم **قوله** ومعرفة الحكم بالليل ان اراد به معرفتي بالحق تعالى فان ذلك غير شرط في تحقق الاجتهاد وان اراد
بالقوة التي من الفعل اعني عند اشتراط قدرته على استنباط المتجددات من الزوج من اصولها والجار الاول
بالتجددات والجار الثاني بالاستنباط والا صلا ان مستند ذلك الحق ما اذا كان كلامه عن الاجتهاد فانه صحيح
وبوجه التمسك ولا يؤول الحكمية فتوى **قوله** ولا يفتد حكمه الا لا يفتد به فانه من تأشير جميع الاشياء ولا من تنقذه
بالاجتهاد وان كان ما حكم به مما لا يفتد به لانه لا اثر لاجتهاده **قوله** ان الميت لا قول له وان كان يتجدد ما على على ذلك
ان الامام لا يفتد به خلافا لغيره وشرعية جودته ولا يفتد به خلافا لغيره ولا يجوز ان يحكم به وان خالف المتكف
ظاهره منع وان خالف المتكف بطريق انشد كتاب المتكف الى جهاد من خطه فهداه الله بالرعية والرضوان
وغيره من حكمه بوجه ووجهان انه غير رويان

تم الجلد الثاني من شرح التواضع

وكتبه علي بن عبد الوهاب
المكي في شهر ربيع
الاول سنة ١٢٩٥
١٢٩٥

هذا هو الكتاب
الذي هو من
الكتاب الذي
هو من الكتاب
الذي هو من
الكتاب الذي
هو من الكتاب

كتاب التواضع في جميع المقاصد

في شرح التواضع

للبعض المتألف والمؤلف المرفوع المجمع اليه

عبد عبد الله الكنت

المكي في شهر ربيع
الاول سنة ١٢٩٥
١٢٩٥

هذا هو الكتاب
الذي هو من
الكتاب الذي
هو من الكتاب
الذي هو من
الكتاب الذي
هو من الكتاب

657

[illegible]

ثم على كل حال يتأخر هذا البيع ، انما وقع على الخمر بالجمع **فصل** في كون من اشترى بالعدة الفاسد ملكه وضمن صح في زمانه
والبيع والرابح يصير ملكا للبايع فانما رخصا على كل ملك مطلقا فلو كانت غير مبركة كان ضمانه فاما علم انما لم يرد له رخصا فانه
فرض الملكة لم يفسد ، وكذا القول على كل عقد فليس فيه ضمانا سدا كما كان لا يضمن بغيره ليعني **فصل** في
ورثته وفيها البيع والعقل والاختيار والقصد فان عذر بقصد البصير وان لم يقع عسرا فلا يضمن له عيب وسب في ان
سواء يملك انهم باعوا بعدة الا بغيره الا المكرة فان عتبه بعدة لورثته بعد الاختيار ، وجوب ان العدة الفاسدة لوجب الوفاء
الا الرضا العبرة في ان عتبه بغيره فيجب ان لا يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه
فيكون على كل من يبيع في ان عتبه بغيره فيجب ان لا يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه
كان يضمن بمقتضى العقد دون المدة فلو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا
في العقد كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا
ثم يقضي بغيره وقطع باليمين شيئا ما لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه
التي بها يفسد الطبق فبرعه ولو لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه
المكره فان باعته بها والبيع عدم الرضا والحق ان باعته كانت باعته فلو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا
راسخ عدم الرضا ولا يفسد العقد المشروط بالقصد اذا تحقق الرضا لان الطاهر ان يكون العتبه بالقصد باعتبار العقد
لما دون التام **فصل** في ان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا
عقب المالك بغيره فلو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا
الحال قبله ، وانما هو ان المدة بغيره حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا
على الكف في ان يملكه ان يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه
كاخره وانما في بائنه ان يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه
اذا اشتراها بغيره حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا
المعظم والبيع ان الاجارة من كانت على في الدعة بغيره فلو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا
فان يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه
أخذ الدرس من يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه
ولم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه
فعل ذلك بعضه الى اجارة بغيره حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا
من استوفى داره حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا
على ان يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه
يكون من يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه ، فان لم يفسد في زمانه لم يفسد في زمانه
وما مضى على الكف في عصره الى عهد ومن مضى في عصره الى عهد ومن مضى في عصره الى عهد ومن مضى في عصره الى عهد ومن مضى في عصره الى عهد ومن مضى في عصره الى عهد
الاجارة فلو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا
لعبه فلو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا كما لو كان عتبه حتى ارتفع قصد له في ثمر الرضا

[illegible]

[illegible][illegible]

قد ورد هنا و قد بان ان كانت ليست بل متعلقة على وجه مخصوص و ثبتت جوازها بما انشأه في تواريج قوله و لا على ما استقر في التور
منعت كالات المسمى فان لم ينفع منه و قد حوت جوارج رضاء كما بين قوله و لا على ما استقر في التور انما لا ينفع منه باعادة
وان كان لا ينفع لا يعتد بها قوله و لا يصح بيع الطريق البور اذا لم يتحقق اعادة بعده فان قضت العادة بذلك لم يكن من كلامه
صح البيع وكذا البيع جده شمس العادة و لا يصح لم يتحقق بذلك قوله و لا يسكن في الماء الا ان يكون محصورا بشرط في بيع
شرط طائفة ان يكون محكوما و قد ثبتت اختياره ان يكون مانع من اعادة الدور الماء و قد بان و اما ان يصد و قد بان
ذلك لا يجوز و يكمل المسكن في البركة المحيطة بجوارحه في بيعه و لا يجوز ان يكون البركة موصوفا فلا يملكه بغير
ما يبيع المحصور بشرط بيع ذلك فان اراد المحصور ما يبيع و قد انشأه في بيعه في البركة المحيطة بالبركة
وان كان في نصيبه شقة كما خرج به في قوله و يمكن ان يريد المحصور ما يكون في مكان يكن ضبطه بملك في البيع عند ما كان في قوله
و الزهر الممتدة الذي لا يضبط ما يبيع في ملكه قوله فلا يصح بيع الجبل و لا الزاكر ان يفتي بان تدين ان يجعل كلامه الامري
اصح البيع له و الزاكر ان يفتي بان يبيع في الارض و الثوب و ان لم يجرعها قبل الا بيع على جواز ذلك في قوله
كفي في الارض عن اختلافه في ذلك و الاصح القول بعدم التقيد باعتبار البيع عند الاذن على عهدهم و لا يجوز الا ان يبيع
بغير غير اختياره و لا وصف يثبت على الاصل من السلاطة المحظورة و اما جاز و انما كان على و لا يثبت
بانواعه جواز اختياره و لا على مقتضى طهارة الوارث و لا على مقتضى طهارة الوارث و لا على مقتضى طهارة الوارث
و كذا بعض الاحكام ان يبره انه يفتي في التورج التراضي على ذلك و هو المستبعد من الاحكام على قوله لا يجوز الا ان يبيع
على الجواز و لا على مقتضى طهارة الوارث و لا على مقتضى طهارة الوارث و لا على مقتضى طهارة الوارث
انما يشترط في ذلك ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع
لا وصف في بعضه غير اختياره و لا وصف في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع
الجواز و لا على مقتضى طهارة الوارث و لا على مقتضى طهارة الوارث و لا على مقتضى طهارة الوارث
نصاير ان ادريس يذهب الى ان بيع العين المثل في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع
الزينة في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع
انما في المثل في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع
و لا وصف و لا على مقتضى طهارة الوارث و لا على مقتضى طهارة الوارث و لا على مقتضى طهارة الوارث
و المستبعد انما هو في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع
جاءه بغير شرط البيع كما يجوز بغير شرط البيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع
او اذ اشتهر في الاطلاق و اشتهر في الاطلاق و اشتهر في الاطلاق و اشتهر في الاطلاق و اشتهر في الاطلاق و اشتهر في الاطلاق
تيمنا ليس في ذلك يقتضي رجوعه بالفق كقوله في الصورة الاولى لعدم ما يملكه بطلان في الشرط و قد ثبتت العقدة في
الاشياء في سائر الامور في يكون كل مال بالمال و قد ثبت على ما في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع
اشياء البراءة من العيب و ان كان الاطلاق في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع
القول و قد بان ان مقتضى النظر ان ليس له رجوع على البيع الا انما يقتضي قوله و لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع
قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع في قوله لا يجوز الا ان يبيع

[illegible]

لأن المراد بتوليد في جهة ما لا يثبت في جهة الأخرى والاضداد من جهة واحدة لا يقع المعطوف **قوله** ويكون في هذا البيع إلى اليسار ^{استطاع}
أي مع استطاع الضمان المذكور فماذا سيقط لا يمتنع ويضعف هذا الاحتمال لأن شرطه في التسليم على جهة واحدة لا يمتنع في جهة واحدة **قوله** لو باع المصنوع
قوله لو باع المصنوع وقدرت عليه عبارة البيع عدم التصحيح والمقصود بالبيع المصنوع **قوله** ولو قدر المشتري أن
دفع المبلغ فلا قرب الجواز هذا مع وجود المعقوف وهو العجز وحصول المصلحة المشتري ليس بغير شرط المكان تسليم البيع
تسليم المشتري المبيع عادة في جهة واحدة ولو لا ذلك لكانت في جهة واحدة **قوله** فلا يمتنع في جهة واحدة **قوله** ولو قدر المشتري أن
التصحيح من جهة البيع **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
فلما لم يكن وقوفه على الجارة ملك وبينهما **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
قوله ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
ان البيع في ان يثبت واحد من الصيغتين المتضمنتين غير معين فيكون مع شكا على الفور في الاول المبيع او على غير ذلك احد
لا يميز بينهما حتى يملك واحد من الصيغتين المتضمنتين غير معين فيكون مع شكا على الفور في الاول المبيع او على غير ذلك احد
المتضمنتين من غير شك صورة العبارة مشبه الامر الكلي وتجب الوفاق في غيرهما على ما معلوم والمقتضى لهذا المعنى هو ان
ويجوز كل واحد من الصيغتين المتضمنتين غير معين فيكون مع شكا على الفور في الاول المبيع او على غير ذلك احد
من هذه شي يعاقب في جهة واحدة بالبيع **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
تسليم المشتري المتضمنين **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
ولا يمتنع في جهة واحدة **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
الذين يقع في جهة واحدة **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
وانما يقع اذا علمت انما في جهة واحدة **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
يعتبر كون الجهة معلومة والالزام جازية البيع ولا فرق بين متساوي الاجزاء فكلها في جهة واحدة **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
ويقتضي ان يبيع جزءا من ثوبه **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
بشيء من ثوبه **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
كل لا يقدح في ذلك **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
قوله ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
وتظهر انما في جهة واحدة **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
إلزام السكوك لا يمتنع في جهة واحدة **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
المرحوم به دون جهة واحدة **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
الاستماع عليه وهو ثبوت الخرج بجواز كل متساوية في ذلك باعتبار ما يملك على استحقاقه من جهة واحدة **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
الرجوع من جهة واحدة **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
تحتوي على المشتري المروى من جهة واحدة **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
باعتبارها انما كان احتياجا لها باعتبار ما يملك على جهة واحدة **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
المنها من جهة واحدة **قوله** لو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان

لكن استحقاق المروى باعتبار ما يملك في جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
كأن المروى من جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
في جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
الاشكال في جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
البيع من جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
المشتري فلا دليل على ان البيع المبيع من جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
أختار المروى من جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
لأن المروى من جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
انما عده من جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
البيع من جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
تعيين قدر الزمان او قدر الزمان **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
للبيع وقدمت به **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
من جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
ان يكون الزمان الزمان **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
يرجع الى جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
البيع من جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
الحكم كله ويشكل لكونه المثل في موضع التسليم كغيره في موضع دفع الثمن قبله كما لا في جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
الاستماع الى جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
دول من جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
لا يمتنع استحقاقه **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
ايضا من جهة واحدة **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
السوق مع ثمن البيع **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
لان ثمن البيع **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
يوم والسكوك على الاصح **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
المشتري **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
تعلق العبد والتمس في الرب **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
كل منها هو المديون **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
فانه في معنى المديون **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
الالتصيص **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان
ان يترك المصنف الى المصنف **قوله** ولو باع ما يخرج من ثوبه كما لا يجرى في قبلة فذكرت هذه المسئلة سبق ذكرها من قبل في الزمان

[illegible]

الما الخليلي صغر كذا وقيل غير ذلك وما ذكره المصنف في فتح كلامه ان الظهور من النسخة والخط ان بدو الصلاح غير صحيح
 وغيره ان بدو الصلاح هو النسخة والخط يكون الظهور من خطه فليجرب معهما بعد الظهور وقبل بدو الصلاح ما يقع قبل النسخة وما يقع
 وان كان الاوطلا اعتبارا لا اعتبارا ودعا لغيره في ذلك وهو كلف **قوله** ولا يشترط الزيادة في رايي يتجلى قوله على رايي
 بكونه في حده النسخة والخط قوله ولا يشترط الزيادة فان كلاهما مختلفان ويكمل اختصاصهما بقوله ولا يشترط الزيادة في رايي
 واحدة من كل راية ولا يشترط الزيادة على ما ذكره مطاوع من زيادة على النسخة والخط الزيادة على ما ذكره مطاوع من زيادة على النسخة
 البيع الزيد من **قوله** ولا يجوز قبل الظهور عاما والاشئين على رايي في شجره النسخة والخط قوله لا تقدم في النسخة والخط عام عدم العلم
قوله ولا فرق بين البار كاشف على كذا كذا في ذلك كله ما ذكره في رايي من مطلقا وما ذكره في النسخة من مطلقا **قوله**
 وما المخرج من معهما بعد الظهور والاعتبار لا قبله كذا في غيره ومقتضاه اعتبار بدو الصلاح فلا يجوز معهما عند ما يكون ودعا
 قبل النسخة **قوله** ولو كان ما يستحق الصلح كذا كذا في رايي من رايي او اسكان النسخة والخط لا يجوز معهما في الظهور وقوله في
 لا يري فلم يكن لرق مجرب وكان البيع مجربا **قوله** وكذا في رايي من شرط الخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 كانت ما يمتنع في رايي المصنف في **قوله** في النسخة **قوله** في النسخة في الحكم على البيع كذا في رايي من شرط الخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 على مقتضى رايي او لا يمتنع كذا في رايي من شرط الخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 اخذ في البيع كذا في رايي من شرط الخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 لان هذا البيع لا يمتنع على النسخة والخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 في اتصال المصنف ما في رايي من شرط الخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 عن المصنف ما في رايي من شرط الخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 رايي من شرط الخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 ما قد جاءه وان لم يكن له صيغة في **قوله** ولو تصرف رايي في النسخة والخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 مراده ان لو كان النسخة وعدم موجب لفرضا احدهما ومنع الاخر اي في موجب الضرر النسخة بالنسخة اي في موجب
 موجب منع الاخر فيجب مع كونه في رايي من شرط الخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 المتخصص في النسخة والخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 احدهما ضررا او لا في النسخة والخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 منعهما معا غير المتخصص في النسخة والخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 من جهة الشبهة في بعض النسخة والخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 اذا كان النسخة وعدم ما في النسخة والخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 البيع حيث وكل كل البيع الذي احتج وجوبه او في النسخة والخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 عليه وجوبه ان لو كان الاستدراك على رايي من شرط الخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 اكرامه وقيل في رايي من شرط الخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 انما كان في النسخة والخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب
 الاستدراك في رايي من شرط الخط اي على المصلحة فان لم يمتنع فليجرب

[illegible][illegible]

ان صفاي الخاضع
ممنوع من

[illegible]

والمحكورة وحقها بالمال بينهما كالمداومة وحقها بالصلح بين القسم وان كانا من غير غير معينين لا يلزم كونها بالمال والاقضية
ليعطف بان لا يصلح قوله ولو قيل ان المحكوم قبل توقيفها لا بعده او على كل حال منها ولو كان العتدان هما الوكيل اعتبرنا بينهما
او بينهما وبين المالكين قبل توقيت الوكيلين فان التوقيت وعدمه انما يعتبر في المتأخرين سواء كانا المالكين ام الوكيلين بطلان
ان لا ينافي ما في الوكيلين في العطف لانه لو توقف على التوقيف لكان كل منهما قد باع ما لم يصره كانه والذى يجب ان يتقيا ان البيع
لا يكون مغلوبا **قوله** لو كان له دائره خارجة عن الدوام او لم يجر الى الدوام او باع لنفسه بعد المسطرة على طرقة التوكيل لم ينافي
توقيتا قبل التوقيف لان المتعين من واحد على الاشكال الذي ذكره الشيخ في فقهنا ان اذا كان لالتفات على طرقة الدوام او
فقط لرجوع الدوام الى الدوام الذي زاد الدوام الى الدوام وبطلان على ذلك كما جازنا وان لم يجر الى الدوام او لم ينافي فقهنا
لان التوقيف جميعا من هذه وقال ابن ادریس ان ادرك بذلك انها توقفت قبل التوقيف لم يصح بغير خلاف وان اراد ان ينافي
بينهما وتمامه وان لم يجر الى الدوام صحى وقال المصنف في ذلك ولا استبعاد في مخالفة الشيخ من العطف لغيره باعتبار اتحاد
المحتمل في ذلك انما يتبين ويحتمل ان يملك كل واحد من البيع على التوكيل فان قوله لو الدوام الى الدوام والذى يجر الى الدوام
لا اشكال انما يتبين في مخالفة ذلك على ما مضى التوكيل لا اشكال وسائر دفع ان فرض المسئلة على طرقة التوكيل والمخالف
المسئلة مقصورة على التوكيل خاصة فلو تم ما مضى التوكيل لم يصح ادراك توقفت قبل التوقيف كما قال ابن ادریس وفيه عبارة الشيخ
والرواية بان في ذلك مخالفة الى ان في الباب واقعة خاصة وقد كلفنا ولا المصنف المسئلة على طرقة التوقيف **قوله** لا ينافي بين
والخليفة الموقوفة من ذاتي شي وانما التوكيل انما يملك على العتد البيع كما كان في جوار توقيت الواحد طرفي العتد واذ لم يجر الى الدوام
فقط وانما يجر بعد ان يكون الاشكال بهذا الاعتبار ان في الدالة توقيف وذلك كما لا ريب الا اذا جاز الى ان فرض المسئلة على
شي على ذاتي شي بل كل فرضها في توقيت كل من التوقيف ان لم يجر ذلك **قوله** قبل التوكيل قبل توقيت المالكين ومضى وانما في ذلك
المسئلة على طرقة التوكيل المتعين من واحد الى دحل في نفسه المسئلة وتامس حيث ان اذا كان وكلا والعتدان **قوله**
انما نحن مبنا وتوعد على اشكال متعلق بتوعد **قوله** كما لغتوش بطلان بغير جسمه ان جاز تعدد والا جاز تعدد في العلم في
الغنى لغير الاسم **قوله** انما يطلق المصنف المعترض بغير جسمه حتى قدره طرفا لا يتقيا مع التعلق بزيادة ما في التوقيف
حتى قدر العتد انما يطلق ان المصنف على ما ذكره في الكافي في باب التوقيف المستوفى في من التوقيف وزنه صافيا وتتمتع
ذلك مع جاز العتد لبيان ان قد كان التوقيت لكل لا يصح وقوع البيع وزنه على ما في المسئلة في العتد ليكون يطلق العتد
بغير جسمه بل قوله ولا يجوز انما والا اذا كان معلوم الطرف بين الناس فان يكون وجب اتيه - الماد باقية مع وزنه وانما
الاستدلال في ان اذا كان معلوم الطرف بين الناس اى متدارك من الصافي والعش والطلاق عبارة الشيخ في على طرقة
البان لم يجر على الجمل بغيره بين الناس لاشتت الغش اذا كان له داخل ذلك ولتدواته يجوز ان علم على ما يقوم فان لم يجر
الناس فلم يجر متدارك من الصافي وجب اتيه والعتد انما هو ما وقع بين سكان علم لم وغيره **قوله** انما لا يجر على طرقة
حاله حيث يتبين قبل كل شيء ان قوله لا ينفقش ام لا بان يقول فيه من نفسه كذا ومن الناس كذا الا على ذلك فيكون
والخبر ان كان له باع بغيره بين من جاز له من البان ليسم السلطان من الربا وانما بغيره بين من قوله ان فيه من العلم
ذلك لئلا ينفقش في ان اذا كان قدر الغش مجهولا وقد اطلق جاز بغيره بغير الجنس والجملة وان كان انما الى التوقيت
كل ما لا يجر الا انها يتصدق به لانه اذا ما ولان ان خلت منعت حيث وجدت ولا يتقيا الغش المعترض كما يكون في قوله
ما يملكه كاتب على **قوله** وتاريخه من هذا التوقيت بطلان الاخر احيانا طرعا يجب في بيعه كونه بالمال الا اذا لم يجر على طرقة الى

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

بعد ذلك بحث بطل جعله جزءا من اجزاء الجارية على دين آخر ونفي عدم التوقف في الخلفاء اسم الدين عليه في الاجل
ولم يثبت له صاحب بعد العقد من دينه على الجارية انما لم يثبت على العقد وجوب الجارية ان ذلك مستتب في الحقيقة
الوقت ويكفي البطلان لان البنية قد تنقض في الدقة يكون جدين بين هذه الواقعة على السبيل قبل العقد يكون ما سلفه
ضعيف فانه من انقضائه في الحقيقة فيكون الدين الذي جرى عليه العقد ولا بد من ان يثبت على دينه من استحقاقه بطلان
كلامه في الشرط ان ذلك شرط فيكون جدين بين الدين الذي يثبت على دينه من استحقاقه بطلان في الحقيقة على الجارية
فان الاجل له حظا من العوض ولهذا في العوض عادة بطلان الاجل يكون الرهن المتبرع في متابعين البيع ان يكون
يكون الزيادة في متابع الاجل وعند الزيادة يجوز له ان يكون له حظا من العوض في دينه فلا يثبت له نصيب في العوض
من دونه او هو حصة ذلك لان السلف لا يكون الا متعديا فاقع حاله ان يثبت له نصيب من الزيادة او يكون له نصيب
لاستحقاقه الاجل لكن سبيل ان لا يثبت له نصيب في الجارية على قسمة الدين انما هو في الحقيقة ان يثبت له نصيب في العوض
العوض والبيع لان العوض اوقع باعتبار العوض بالبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان
يطلق على وقت استحقاقه السلف في الجارية فانه يثبت له نصيب في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
في الجارية وهو الاستحقاق في الحقيقة الذي يثبت له نصيب في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
لان كل واحد منها يطلق على كل من لاقى في قوله في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
المستوفى بمرور الوقت على وجه يثبت له نصيب في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
البيع في الحقيقة والبيع الاول وكذا المبيع او بما في ذلك من الاستحقاق في الحقيقة الذي يثبت له نصيب في العوض
من العوض والبيع في الحقيقة لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
بين الدين الذي يثبت له نصيب في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
وهو اختياره في قوله اختياره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
وعليه الاستحقاق بالبيع الاصل في الجارية فان لم يثبت له نصيب في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
الشهر على المدة في حق قوله في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
انما هو في الحقيقة لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
اعتبرت الشهر بعد ذلك لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
البيان في الحقيقة لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
المستوفى لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
سواء كان الدين في حقه او غيره لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
قوله في الحقيقة لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
الاصح في الحقيقة لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
يعبر عن النصف الاخير من العوض لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
كان في الحقيقة لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
فكون في الحقيقة لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض

ولان السلف لا يثبت له نصيب في العوض لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
معلوم ان السلف لا يثبت له نصيب في العوض لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
البيان عن التقييد بالجلول على دينه لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
وهنا سلفه لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
ذكره في الحقيقة لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
عند البيع بطلان السلف لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
والنصفان فان السلف لا يثبت له نصيب في العوض لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
فالاجل آخروه وذلك لان السلف لا يثبت له نصيب في العوض لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
يراد شراكم لان كان في اول البيان فانه البيان آخروه ولا يثبت له نصيب في العوض لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
كجمله لان كان في آخر البيان فانه البيان آخروه ولا يثبت له نصيب في العوض لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
ويثبت له نصيب في العوض لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
فان السلف لا يثبت له نصيب في العوض لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
وتع في الحقيقة لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
في العادة لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
تخصيصه لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
وان كان في الحقيقة لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
انما هو في الحقيقة لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
لكل من يثبت له نصيب في العوض لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
ولم يثبت له نصيب في العوض لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
والنصفان لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
لنصف النصف على العوض لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
التعويض بان يثبت له نصيب في العوض لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
انما هو في الحقيقة لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
البيان لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
رفع الثبوت في الحقيقة لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
محملة على البيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
موتقنه لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
سابق على الاصل لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
نصفه لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض
بره لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض والبيع لان السبيل لتكوين الاداء بغيره في العوض

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

قوله وسط القرب اجماعا ويدل عليه الحديث السابق ولو وقع التصرف في ما كان له ولو على الجارية فلا تأكلها الاخرى ولو
 نظرت المرأة في سحره لم يضره في حكم الاصحى بل يضره كقولك انك لا تأخذوا له ولو وقع جرحا او الخوف من الظالم او البر بغيره وبالآخر
 في ذلك وسيلته بل لا تأخذ بغيره ما يشي بان لا يحد وكذا لو اراد دفعه وحلها لاخذ العين على اشكال يشي بان ذلك قد حصل
 وفيه ان الاقرب اقربا **قوله** وان كان شركا اخضع السهم على حق القرب بما ذكره والمشي به صحيح اما في قولنا لا يحد فلا يستعمل في
 ما بعد من تصرفات اجارة ولو وقع من المشتري بعد دفعه ولو وقع من البائع وح ثبت البيع على صحة تصرفه او اجارة بما على ان الم
 في قولنا لا يحد لا يقتصر بان يحد يستعمل في الجارة وهو في قولنا كلامهم فان المبدأ على تعريف التصرف في البيع ان ذلك هو المبدأ
 كان في فعل العارية على مقتضى **قوله** ولو تصرفه الذي لا يغيره علم كان يحد جارية المصلحة بغيره في ذات الجارية وهو من يكون
 ذات يحد في الحكم ثم دينا من المالك في غير سطره على ان التصرف من ان يشتر ما بعد المأذوم البيع المأذوم لا يحد في التصرف ما بعد سطره
 لئلا يحد المالك المأذوم ولم يحد في ذلك كلام لا يحد **قوله** ولو اذن احد المالكين القرض بان تصرفه حق الجاران
 والاختيار اذن سببا في سطره بالموجب على البيع والاذن فيه اشكال ولا يحد بين ذلك وهو ما لا يكون ربحا عن المخرج
 الى المأذوم وهو من يحد **قوله** وانما يجوز بيع المخصص كالمالك من ان المالك انما يحد على المخصص على المخصص على المخصص
قوله الا الزوجة غير ذات المأذوم الا ان يحد على اشكال اقرب حكم ان اشترى جارية لثرت من المأذوم في هذا المأذوم من حيث
 يد على الجارية ثم يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 في الارض فانها لا تدر من الجارية او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 من وما من يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 الميت قد اشترى ايضا جارية ما دامت الفسخ لثرت من المأذوم وانما اذا بيع الارض على ان المأذوم ان المأذوم ان المأذوم
 لانها اذا اشترى في هذه الصورة لم تدر من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 لثرت من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 احدى العارية فلم يحد في الارض من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 اشترى المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 فانها اذا اشترى في هذه الصورة لم يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 مستدركا ومن ان ارادها من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 تبعض المصلحة اشترى الى البيع ولا من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 ان المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 كالجارية المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم
 المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم او يحد من المأذوم

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الحمد لله

2.

[illegible][illegible]

علي و احمد بن موسى

[illegible]

الحسين

[illegible]

في الضابط فان قلت من حيث من الية قلت فمعلوم ان الية ان الربط بالشرط الى العقد المسمى بشرط فلو راد
كل شرط لا يمكنه تحقيق العقد انما هو ان الربط بالشرط الى العقد لا يتحقق فلو راد ان الربط بالشرط الى العقد لا يتحقق
والنقطة داخل فيها ياتي الشرط فان مع العزم غير مشروع **قوله** ولا يوقى بطلان البيع ايضا ان اذا شرط شيئا فبطل البيع
المحقق بشرط كما يسلط الشرط وجه القوة ان الشرط ان لم يقع الا على الجميع من حيث مجموع فاد اشترط بيعه اشترط
الفرع فيكون الباطل في الية لان شرطه من حيث الجميع والشرط في الفرع في حقيقته فبطلان البيع فاد اشترط بيعه فبطل
ولي يري لان الفرع في الجميع فبطلان البيع **قوله** ويجوز بشرط ما يعلل في العقد من غير البيع وهو بيع كبيع البعير فبطلان
ايه ويحرم ما يعلل في العقد فاد اشترط جعل البيع الربح سبيلها فان كان كغيره فمعلوم ان بيعه اسم وشروطه اسم
بشرط الاجل المستبعد كما كان في الاول الكفاية فيصير فمعلوم ان بيع البعير يستأنف فبطلان البيع فاد اشترط بيعه فبطل
بشرط الباطل في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها والبيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
من مقتضى ان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
التي هي مع الية في البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
المعروف من شرطه في البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
لان مقتضى تحقيق البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
الجميع اشكال ان شرطه الاستناح في البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
فمعلوم المميز من غيره فمعلوم ان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
فمعلوم ان مقتضى البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
سنة اثنين وربعه على ان الوجه انما هو ان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
وما ذكره الشيخ في توجيه الاشكال في قريب من ذلك فمعلوم ان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
الاشكال والرد فيها فكيف يكون الرد على الاشكال في البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
قوله ولو شرط اجابة المصلح على الاشكال في البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
الاجابة في البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
الايمان في البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
لا يصح انما هو ان مقتضى البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
كل بيع اشترط ان يرد عليه مصلح فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
وان كانت جميع لان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
مواشرا من غير ان يرد عليه مصلح فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
كل بيع مصلح فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
كل بيع مصلح فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
في الوقت الذي يطلب هو الاية في البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع
في وقت الاشتراط هي تلك في البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع فبطلان البيع الربح سبيلها في الجميع

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

كله لا يلزم ان يكون لصاحب اليد كبر الياحات في كل واحد من الملك المقتصر فيه قال له واثبات اليد عليها
والتي هي ان تكون تحت تصرفه من التي اتخذت لتخليد فان كان ذلك جائزا لهما ولا لهما احترازا لادى ذلك الى تعذر
الحق لا للعصيان لانتساب الى كونه ابرز من الشدة في علوم كبره وارتقت في ملك المال المتد اتماما الى ان يولد بعضا
عاصبا يلم ويحسب ردة والتخليد يصل الى غير الحرة ما اتخذت لتوضيح الحق في حق المصطفى في التواضع الى دور الاول واعلم ان
ما يتغير ما في المتغير او اتقوا في العبرة بذكره على اليه ما هو ان يكون في معنى الترخيص فتمت وهو ان يكون
في الحق الثاني الثالث ايضا **قوله** ويجوز ان يتبع بالارادة عند فذلك عند الدين وجب منه اذن من بطلان العبرة ان
ولا يلحق الحق الزوج بل يكون تاريخه بحدوده ولا يكون له في كل واحد من الارضين في الارضين وهو ان يكون
واجب ولو اقل في حقهما بطلان الطلاق ويجوز ان يكون في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في حق باق الارضين في معنى
قدرا لكون وجب منه في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
الى مدة تترك على غيره ولا يجوز ان يكون في الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
لا منع للزوج ولا منع من كونه اذ في حقها وعلى بعض من يرضى عنه حكم في حق من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
بشيء ولا بأس بوجوب تعيينه في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
قوله ولو لم يكن على كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
غير ما دون غيره ووجوب ان يكون في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
لما هو بطلان عدم اللزوم دليل على ان يكون في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
منه فان كان من طاعة الارادة في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
العامة اذا كانا يتوسط الاثر على الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
فيلزم ان يكون الحق في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
غير معلوم ولا في تعيينه في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
وجوابا جدا وان من على الاكثر متعلق على كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
فيه اذا ما دون في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
في قوله في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
على حدة في استثناء ذلك الى استثناء وان المانع من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
تخصيصا وتخصيصا في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
المطالبة بانكم بعد حصول اذ لا دليل على استثناء ذلك ولا كونهما يستثنى **قوله** وتجدد الاشكال ان قبل حصول وسبب الاشكال ان
الاعادة ثبتت الرجوع فيه في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
يجب على الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
لزم المطالبة قبل الاول لما في حق من في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
لما دون في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص
لا يلحق حيا الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص في كل واحد من الارضين في معنى الترخيص

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ودخل ما بين قولي **قوله** والافترسوا ارجاءا وارجاءا على الارادة بما فيها لا يدخل في الارض من لم يجد ورجوه والرجب ان
اجتهدوا تصرف في الارض وكل من الارض والارض من غير ان يشرط ولا ان لا يشرط بالرجس غالباً ويحتمل ان يكون الراجب
والراجب الاول **قوله** ولورث من بعدهم كل من كان له في الارض قبل ان يشرط في الارض من بعدهم وان لم يكن له في الارض
اما اذا كان الذي قبله قبل ان يشرط في الارض فلا يشرط في الارض اذا لم يكن له في الارض من بعدهم وان لم يكن له في الارض
تولين احدهما القدم وهو اختيارنا في الشرع لا يستحقه ولا يستحقه في الارض من بعدهم وان لم يكن له في الارض من بعدهم
من الصلح من الاصل على ان يحصل له غير مطلق به لا يمكن ان يشرط في الارض من بعدهم ولا يستحقه في الارض من بعدهم
الطريق الى تعيينه هو الصلح والاصح **قوله** وقدم من الميراث على حق الميراث بما رايته في بعض النسخ **قوله** فليست
العقد استوفى الميراث اياه على حق الميراث ان كانت الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
مساهمة في الميراثية وان لم يكن له في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
انما يعتد به في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
المالك يملك الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
لو المالك اذا لم يكن له في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
بما لا يبين والرجب في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
عن مورثه لا يشرط في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
مع عدم الاستيعاب فالباقى من الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
لا يستحق ان يشرط في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
غيره لان ذلك ينافي مع قوله في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
العز على الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
لم الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
صريح في قوله في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
والدية لم يشرط في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
في حقه حتى يفرغ العز على الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
انما هي حيث ان الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
فيه راجح بزيادة في حقه بانه ميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
وقوله في قوله في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
بسبب الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض

قد راجب ورجب الباقي رجا ما كان قد فرج بعضه او مطلقا في بعض الكلى وجعل الارادة على الواجب عند الرجاء
قال في قوله في هذه الوجوه انما يظهر ان ما اذا طلب الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
اذا طلب الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
ميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
به من انما لا يشرط في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
طلب ميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
التمتع فله بعض الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
استحقاقه في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
ان يشرط في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
قد يبريد الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
جانب او قد يبريد الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
انما يستحق به الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
قد يبريد الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
تلك الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
قبل الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
قد يبريد الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
صريح في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
اذا لم يكن له في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
الرجب ولا يشرط في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
لا يستحق ما هو معلوم بانه في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
الاحكام الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
كما هو في بعض النسخ هذه الزيادة مذكورة في بعض النسخ
رجب ما لم يشرط في الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض
وان كان العقد ناجز على الميراثية تسلك اوجها وطلبته في واحدة فله استحقاقه في الارض

[illegible][illegible]

[illegible]

الاصل عدم التوقف وحسبك لو اتفقنا على وقت الرجوع واختلفنا في تقسيم البيع عليه فيحصل على ذلك التردد يراعى الى
وقته بغير ذلك فيستدل على ان المسموع في حقه على بعض النسخة فلهذا هو الذي لا يوافق الا ان التوقف في ذلك لم يوافق
ثم قال المرحوم في بصيرة قديمه قال قول الراس من حيث وان قال المرحوم ان لا رجعت مما اخذت فقال الراس
تصرف قبل بيعك ما قول قول المرحوم فيمنه لان الراس حين ما خيرا لم يكن كانه على الاثنت فقلت وقرب فيها
لوتعدا فاما على صدور رابع لم اختلف في حال الرجوع او تصادقا على صدور رابع لم اختلف في حال البيع فلهذا
السابع **ادوات** اعلم ان من ذنب الاجاب بتدعيم قول المرحوم فيبقى الرجوع وان كان الدليل مقتضى خلافه **قوله** ولما
الراس الحلق في اقراره بتدعيم المرحوم قولها على كذا فليعلم في ردود او اجبت بالقول وطلعت الاكثية قد علم قولها
مع ايضين وذلك لان الاصل في الاقرار وهو مطا بقا الواقع واصل ان في قول المسموع من قوله او قال اقتضت في
ذلك معنى يقتضيه ذلك لم يقتضيه بخلافه من القول الذي يقتضيه خلافه الاكثية **قوله** وكذا ان قال مقتضى ذلك
لما لم يرد مقتضى القول لئلا يسم ببيع التمسك بالقيمة والمسمى الى اريد ان مقتضى راس الحق لا وجه في غير الراس
والشهادة به كما فيهم دون الاقرار بان يقتضيه او لم يكن في الواقع يقتضيه فان المرحوم يعلق بالاراس
لاقتضاء المرحوم بالاصل ومثل ذلك جرى في كل مكان في العبادة **قوله** اما لو اقر في جملته بغيره بعد دعواه فلو لم يرد
اليان الاقرار في مجالس الحكم بعد قوله الذي يطلب الجواب عالم بخر الادلة بالبيان في الجملته بعد العطف يقتضي
بان يرد في الجملته الاقرار بالان اقدم على الجواز به و الاقرار بغيره فلا يجب الا بالبيان يحققه فلهذا ولما كان
لم يرد في الاقرار في مجالس الحكم بعد قوله الذي قاله في جملته بغيره في قوله الذي يعلق على الجملته بل انما لم يرد
شك فان المسمى لا يقتضي عن المرحوم **قوله** ولم اختلف في الجملته على الراس فبصرفه الراس خاصة اخذ المرحوم
ولم يقتضيه في المرحوم انه لم يكن المرحوم في علته لا يكتفي بالبيان في مقتضى استحقاقه لا سابق **قوله** ولما لم يرد
خاصة اخذ الراس وكان رسالته في مقتضى المسمى ما فاقضى في حال المرحوم في حال الجملته لا يرد في الجملته
او في الجملته على ان المرحوم يقتضيه او في الجملته على الراس وبقدره في سلبها ما في الراس في الحكم اليان
يقتضي خلافا فبصرفه في المرحوم ان لا يكون ما لا يكون في الجملته في قوله وكان رسالته في مقتضى المسمى في الجملته
على راس كونه وكذا ما لا يكون في مقتضاه السابق وهو كونه في يد المسمى فبصرفه في الجملته في حال الجملته
لا يعرف في الجملته الحكم في الجملته في الاقرار في كونه في الجملته في الاقرار في قوله في مقتضى في حال الجملته
او في الجملته في مقتضى السابق **قوله** او في الجملته في مقتضى السابق **قوله** او في الجملته في مقتضى السابق
فلهذا يقتضي في الجملته على قوله او في المرحوم **قوله** او في الجملته في مقتضى السابق **قوله** او في الجملته في مقتضى السابق
الاقتضاء في خلافت الجملته في مقتضى الجملته او في المرحوم **قوله** او في الجملته في مقتضى السابق **قوله** او في الجملته في مقتضى السابق
لعدم مقتضيه حيث او في الجملته في مقتضى الجملته او في المرحوم **قوله** او في الجملته في مقتضى السابق **قوله** او في الجملته في مقتضى السابق
كبرى القياس في قوله وكذا كان كونه في مقتضى الجملته او في المرحوم **قوله** او في الجملته في مقتضى السابق **قوله** او في الجملته في مقتضى السابق
الدين به وان لم يكن من الدين ووجهه فان او في المرحوم في الجملته في مقتضى الجملته او في المرحوم **قوله** او في الجملته في مقتضى السابق
في الراس من غير او في المرحوم في الجملته في مقتضى الجملته او في المرحوم **قوله** او في الجملته في مقتضى السابق **قوله** او في الجملته في مقتضى السابق
في الدين غير صحيح ان كانت الجملته في مقتضى الجملته او في المرحوم **قوله** او في الجملته في مقتضى السابق **قوله** او في الجملته في مقتضى السابق

[illegible][illegible]

لمن انما يدعى ان اعني به المستتر قوله لا يخرج من العبد فان المغير اذا لم يغير الى الفرية حتى ما اراد ان لا يعبد ولا يخلص الى
لو ادعى لو بعد بخره الموارث فخرج اليه بما لا يعبد ولا يخلص الا استلحق بعد قبول الوصية فخرها اذا فخر فخلصه في
فان يخلصها ويحببها المستتر في هذا المعنى فلا يخرج العبد عن ان لا يزال من على معنى المسبية وفيه لا يخرج وليس
مستطفا لانه اذا لم يخرج فله ولا يخرج من المستتر بالانكشاف ان لا يخرج فله حاله الا انه قد خرج من غير ان يخرج فله
في عبارة الكتابية من قوله لا يخرج فله لان كونه في حال الاخذ عن الدين نحو ما لا لا يستمر وجوب الاخذ
قوله ولو اخرج من العبد الرمن لم يغير مكانه في الزوم ان شرطه اي لو اخرج من الرمن او الرمن
فخرج العبد الرمن من الرمن فان الرمن المذكور لم يغير مكانه في جهة الرمن ولمن لان تصدقه لا اثر له في ذلك
اذا المعتبر اقراره وهذا على تقدير اشتراط الرمن في لزوم الرمن **قوله** ولو اخرج من العبد ما حقه في قول لا يخرج من
هو الرمن خلا من يمين التي دعوى الرمن وان كان لم يغير مكانه في يمين لان الاخذ **قوله** ولا يقبل شهادة العبد عليه
المكمل لان الرمن كونه وكلا في القضي التي في لزوم الرمن ولا يقبل شهادة الوكيل فله ولو كان المكمل يملك العلم
بالفعل بل رضى عندي بها في قول لا يخرج من الرمن في القضي بعد الرمن واذا المكمل سلك ما لم يملك او اوجده
للمكمل في آخره فان كان من القضي المدعي بما يقاضاه المكمل سلك **قوله** وان كان في المحر
وهو المخرج من القضي سبباً في القضي والرض والرض والسودا والرض فيها فصول الصور في قوله
الرضا في قوله بخره في قوله لا يخرج من الرمن عند الرمن والدية وانما في قوله عليه في قوله لا يخرج من الرمن
الابواب في قوله لا يخرج من الرمن على العادة سواء كان مسلماً او كافراً بذلك على ان يخرج في احدثه حيث لم يكن بالبلوغ
حتى السنين **قوله** الا قرب انه اذا رده الرمن ان لم يستحقه حتى العبي التي ان لم يملك اذ لم يملك عليه كونه فله ان لا
يلوعا منه لم يكن المحر من الرمن الا احتلام تحقيق ان يكون امة او غنم او كونه بلوعاً لرتب احكام ابلوغ عليه
فله **قوله** ولا اعتبار بالزنا في الرمن هو الرمن الذي يثبت على الفرج قبل رتبه والتغير الضعيف كذا في
يثبت قبل الشروع في قوله لا يخرج من الرمن الذي يكون منه الاول المراد من ذلك ان يتركه من الرمن او ان يتركه
بمعنى الاول المراد من الرمن والمراد به الى الاخذ بما رده الشهرة **قوله** من الموضع المتأخر فلو خرج من جميع ذلك ولم
يرجى المثل لم يخرج فله على الإطلاق التمسع على القود **قوله** سواء الذكره الا ان يخرج فله في حيث لم يكن في قوله
كونه بلوعاً في حق النساء **قوله** الشوق دليل البلوغ عند ما به حال بلوغه العادة فكذلك في قوله وهو بلوغ في حق
في الذكر بالية وضع في الاخذ لا بد من استكمال الستة الاخرة فلا يكتفي بالبلوغ في قوله لا يخرج من الرمن
ولا في الاخذ وليس في قوله الستة الا بالاستكمال **قوله** وفي رواية اذ بلغ العبد سنه جازت وصيته وصدقته وبيعته
الحدود في قوله الستة اشهاد الا في الستة الى جميع عبد الرمن عن ابي عبد الله عن الصم في رواية
زرارة عن ابي ابيهم وفي بعضها غير ما في رواية السكوني عن الصم عن ابي المونسين والمراد
من قوله اتمت عليه الحدود انما بعد بلوغ العشر مبيح في منه ايد بكالم ويبدو انما يضرب للحدود في ذلك
بعضه **قوله** والمثل المثل ان اعني من الرضي او طاهر من قوله النساء وامرهن الا ان حكم بلوغه والا فله ان
من فرج الرجال جودس حيث يكون احتلام الذكر مكانه وجب ان يحكم بالبلوغ لانه ان كان امة فله ان يستكمل
وان كان رجلاً فله ان يتركه على قوله والا فله **قوله** وانما الرشد فهو كنية في قوله من ان كان له مال وهو في قوله

الاول بانها الصلابة في الكيفية من ان يكون كل من يتصور زوالها ولا بد في الالف ذوق اعتبار في نظر
الصلابة فالافراط في الموهبة ياتي في الرشد وان تجاوز الزيادة الموعود بها بعد اعادة احوال قوته وصرته في غير احواله
اللازم بانها الصلابة في الكمية **قوله** لا يعبر بعد الزيادة في الشيء تنوعا على اقله في حقيقة الشيء في قوله
انهم فهم رشتان العشق في الرشد **قوله** يعلم بانها رشتان من الشرفات في علم الرشد بانها الصلابة
كان ادنى بولها في سبيلها من قولها وشبابه في الذكر والاستمرار والاستمرار في الفاني اذ هو المحدث عين الرشد
حاليا سبب فان العالم بان يكون الشخص تعدادا ما في شبيبته حال دون عده ولا يكتفي المدة بل لابد من التكرار **قوله**
باعتبار الكمال في حقيقة اذ الكمال هو في صورته واما العلم في العلم في قوله وان كان كماله لا يختار قبل البلوغ
تولوه وانما هو الياس في اذ العلم في العلم في قوله وانما هو الياس في العلم في قوله وانما هو الياس في العلم في قوله
المبلغ ولا يكون ان الاختيار بعد البلوغ في قوله وانما هو الياس في العلم في قوله وانما هو الياس في العلم في قوله
تقبل البلوغ وعبارته الكتاب في قوله ان العبرة في قوله واختياره يعود الى الصغرة لا في حقيقة السباق فيكون صلاتها
للسباق وهو الكمال في قوله **قوله** وشبابه في الذكر وان كان من اوله والافان والوزراء والا كماله
يصفون عن الاسواق فان الاختيار بان يتم الرشد في حقيقة كماله في قوله وانما هو الياس في العلم في قوله
ويستوفى الى علمه في قوله **قوله** في حقه العذر اشكال الى الواقع حين الاختيار والاعراف في قوله
التي رتبها المصنف كونها الواقع للاختيار بعد بلوغه واستيفائه ولا يلزم منه اذ لم يرد حال العذر فانها
العلم وخص الاشكال با اذ لم يرد رسته او لم يظهر شيئا منها ويظهر بعبارة الشيخ انهم الاشكال في قوله
وهذا هو سبب ما لم يكن الحادثة رسته في العلم في قوله **قوله** وشبابه في الذكر وان كان من اوله والافان والوزراء والا كماله
وكان العلم في قوله **قوله** وشبابه في الذكر وان كان من اوله والافان والوزراء والا كماله
في قوله الواقع للاختيار قبل البلوغ وهو المطابق في قوله **قوله** وشبابه في الذكر وان كان من اوله والافان والوزراء والا كماله
وفي قوله الواقع للاختيار قبل البلوغ مع التبرع مع اذن اللاحق في قوله **قوله** وشبابه في الذكر وان كان من اوله والافان والوزراء والا كماله
بما يكون العلم في قوله **قوله** وشبابه في الذكر وان كان من اوله والافان والوزراء والا كماله
واما لا غير شبيبته كما هو بين في موضعه والاعراف لا يكتسب من الرشد من كونها اذ لا يكتسب من الرشد من كونها
فلا يقتضي ترتيب اثره عليه ولا يكتسب من الرشد من كونها اذ لا يكتسب من الرشد من كونها
قبل البلوغ ولا عبرته كما ذكره الشرحان في قوله **قوله** وشبابه في الذكر وان كان من اوله والافان والوزراء والا كماله
بما كان التبرع في قوله **قوله** وشبابه في الذكر وان كان من اوله والافان والوزراء والا كماله
التي يطلع بانها ما يكون بالرغم المستعد من كماله في قوله **قوله** وشبابه في الذكر وان كان من اوله والافان والوزراء والا كماله
التي هو عدم الرشد اذ لا يكتسب من الرشد من كونها اذ لا يكتسب من الرشد من كونها
لا يكتسب من الرشد من كونها اذ لا يكتسب من الرشد من كونها
قوله وهو الرشد الى قوله في قوله **قوله** وشبابه في الذكر وان كان من اوله والافان والوزراء والا كماله
بما لا بد ولا خلاف في قوله **قوله** وشبابه في الذكر وان كان من اوله والافان والوزراء والا كماله
تبرعها ورافقه فانها بين كونها العلم في قوله **قوله** وشبابه في الذكر وان كان من اوله والافان والوزراء والا كماله

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

قوله عليه السلام حيث كان لا بد من فعل الخير عطف على نفي العلم **قوله** وان قلنا بعدم نفي العلم قيل ان المراد هو ان
 لم يخالف لا غاية الكمال فيخلق الصانع فيصير كصديق الاصيل وان قلنا كالبسته خلق فخلق شكل فخلق ^{معاد}
 قوله وان قلنا بالرجوع مع التخصيص اي وان قلنا بعدم الرجوع مع تخصيص الاذن الذي ساء الاصل يخرج
 الرجوع عليه على قاعدة ان المراد هو كالبسته او كالقارون في قولنا مشهورا بان كان في كتاب النسخ
 فان قلنا ان القارون لم يخالف لم يخلف المادون الاذن على عدم العلم بالا وكان غاية اي على غير
 كيفية اي اختي احرارا فاختار العين ولم يترك الكون لغيره فدخل الصانع من اى المادون ما شاء
 بما شاء كما سمى ذلك اصلا فاذا خلف صانع كما لو صدق الاصيل على الماد ولا يرجع مع تصديق الماد لا مع خلقه
 وان قلنا ان المراد هو كالبسته فخرجت العين ^{معد} واذا كان كذلك فاعلم بكل شيء خلق المادون يكون كالواو في البسته
 بايدعيه والمصالح كماله وحسنه فينظر الى الله فيخلق عليه كما هو الذي ادعى به قائلو المال لا يخرج من ان يكون
 انه لم يدى ما يشاء او بدونه فان كان دعواه الا لا شبهة فيثبت ذلك من الماددة سواء قلنا كالقارون
 ام كالبسته واتجرت بذلك الاذن كالرجوع مستحق وان كانت الدعوى البتة فان قلنا باستحقاق الرجوع ^{المادون}
 وكونه غير مختص بالرجوع بتقديره وانما لم يردده وان قلنا انها كالقارون وان قلنا بالعدم وحكما يكون
 مقصرا فلا يرجع سواء ان الاذن او ادبت ذلك بالعين المرددة فلا يظهر لهذا الذكر دهر اصلا **قوله** ولو وجد
 الاصيل صدقة الحق على الرجوع لوسط المطالبة باقراره الذي هو اقرى من البسته وعدمه اذ قال الحق
 يستحق على الاصيل اي لجد الاصيل الوضع المادون فيه صدق المادون المستحقين في القضاة والرجوع
 الرجوع على الاصيل لان المطالبة بوسط المطالبة وتوصل لذلك يوم اتوا بان اقرار المستحق اقرى من البسته
 التي يمكن ان يرددها وفيه نظر في كون المطالبة بوسط المطالبة ذلك وما يرد به براءة الزلة ظاهر او باطنا وعدم العلم
 الرجوع لان قول المستحق على الاصيل وفيه نظر في البتة ذلك بقوله كما هو من جهة شرط المطالبة حيث كونه ^{موج}
 عدم الرجوع لعدم تحت ما يقتضى الرجوع وهو الاذن المادون فيه اذ اقر المستحق الحق لا يمكن كونه وجرا
 المواظفة بين المستحق الاصيل الصبر عليه لا بد واخذ الاذن من المادون **قوله** ولو كان الوضع مختصا بال
 طاعة اذ التخصيص بالية واتهم **قوله** والا فلا في عينه الا اذا كان الوضع من اى المادون الذي
 ساء ضامنا مختصا بالاصل الذي هو الاذن فلا يمكن حيث انظر مختصا كالاشهاد او التعيين لان ساء
 الاذن بل ان امره بالذبح وهو حاضر بكونه على تركه الاشهاد او اذن بوضاه به فيكون هذا التخصيص **قوله** ولو لم
 لو اشهدوا امرهم او مستولين وذلك لان الاما والمخالفين بالرجوع الذين قد حكم شرعا بعد انهم وكذا الرجل ^{المادون}
 كذلك فلا يكون مختصا بالاشهاد او قد مر بطريق الاثبات وكذا ما قد بين في نقله لا اريد تخصيص الاصل
 به هو الوجه الذي راعا في ما في الباب ان لا يثبت الا بالاعتراف بالباطنة وعلوم الله لا يعلم بها في نقله لا يثبت
 لا بد من كونها عدلين في نظر الشارع حين الاشهاد **قوله** وفيه دليل واحد على خلافه نظر في ان كون منوطا بالاشهاد
 واحدا على ما علم عند الحائض الى اثبات الوضع على المستحق من حيث شرط طريق الاثبات وهو ما حصل بهذا
 الاشهاد كذلك اذا انضم الى البين كان شفا كبره عليه ان لو اكد الاثبات بالعين المرددة لم يردده ^{مستند}
 ان في اوجب الاشهاد الذي يستعمل الاذن باثبات الوضع به فان قيل تدقوب البسته او يثبت قلنا في البسته

لَقَدْ عَلِمْتُمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُدَبِّرُ الْأَمْرِ

[illegible]

[illegible][illegible]

اذن عدم التزام احدها بغيره شريطة ان يكون شرطه وان كان لا ينعقد كذا لا ينعقد كذا
عقودا **قوله** وتبين انهما قد اتفقا على ان لا يكون بينهما عقد لان كل واحد منهما
ان جئت والاخلي جئت درهم والاخر لا يدرى ومن الاسباب الشرعية اما ان ينعقد الشئ ولا ينعقد الشئ
الرواية فخر من علم عدم جوازها وان التولية تقي عدم الالتزام بالكلية لان ان ينعقد على وقوعه
صحيحا كما هو شرط الاصول ومع التولية ينعقد ذلك لان المعاملات ينعقد كونه في الشئ
ثم فكيف بالي الاخر والاخر ينعقد ذلك انتعاضا في العقد فيقتضي بطلان التولية فيكون كونه
الاطلاق للعقد وهو الاصح **قوله** ويصح حادثة ولو جاز على كل من يملكه المهور كماله فيصور لان المهور حتى شرطه
من شرط الاصل واستراط النسخ لصحة ما يملكه من موقوف يدعي المهور ويوجب وجوبه في كل حال
قوله ينعقد باطل لان كل من يملكه المهور لا يملكه في نفسه بل يملكه في حق غيره
فان لم يملكه في نفسه لم يملكه في حق غيره فانه لا يملكه في نفسه بل يملكه في حق غيره
الى الجس ان يخرجه انما ينعقد لان تسليمه في حق غيره لم ينعقد لان الجس ان يخرجه انما ينعقد
او حينئذ ينعقد التسليم في الحال ولا فرق في ذلك بين كونه في الحال او في حق غيره
وفي حاشية الشرح كما انه من ماله اذا كان له ولا ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق
بالدلالة ولو كان المهور لم ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره
ولا لا في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره
او غير ذلك كما هو موجب للاختصاص لا ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره
اقرب **قوله** ومن في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره
اكثر من ذلك ان ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره
لو كان ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره
الاصلان المقتضية لزمه باطلا وجوب الوفاء وان كان ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره
المستوفى به حتى ياتي في الدية وان كان ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره
الزام بالقيمة وبها ان الاقرب لعدم كونه في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره
الواجب الزوال للضمان انما كان له فاذا تقرر بالثبوت في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره
القول به بغيره **قوله** وان كان ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره
على الصورة ولم يعرف بالنسب **قوله** والتسليم الكامل في عقد العتق انما يكون في بطلان العقد ويكنى بكونه
على انما على حقيقته اي وجوب التسليم الكامل في عقد العتق انما يكون في بطلان العقد ويكنى بكونه
انصرف الى بطلان العقد ولو شرطه كان كذا ولو شرطه كان كذا ولو شرطه كان كذا ولو شرطه كان كذا
شرطه او في بطلان العقد ولو شرطه كان كذا ولو شرطه كان كذا ولو شرطه كان كذا ولو شرطه كان كذا
ذلك ما ذكره في كل علم تسليم قال في الاقرب انما يكون في بطلان العقد ويكنى بكونه
مع وجوده صاحب الحق لا ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره

ان حرمة النكاح لا تفسد المال ولا يخرج الكفيل عن العتق بذلك لا لم ينعقد في الحال بل بالنسبة قد مات المالك وانما
الكفيل انما هو الاصل في حال العتق وهو المتعارف بين الناس في حال الاطلاق عليه وهذا في غير الشرع في حال العتق
ذلك على عدم الاختصاص في حال العتق بل في حال العتق فان دق وحرمة النكاح لا تفسد المال بل بالنسبة قد مات المالك
عن العتق بدونه ويملك بان ينشئ الميت لشدة على عتق من الامور المستثناة بالاستقلال غير شرطه على ان
النكاح لا تفسد المال فلا يلزم من حرمة النكاح شدة حرمة العتق في الاحكام الخارجه من النكاح بل منها فلا ينعقد
نعم لو علم بغير صورة الميت بحيث لا يعرف به الكفيل **قوله** وتسليم نفسه الى غيره بتسليم الكفيل تسليما تاما
المكمل لان قصد رده الى المكمل فلا فرق بين حصوله في يده الكفيل في نفسه بانه لا بد ان يعلم نفسه من غيره
فلا ينعقد بطلان التسليم اليه ولا اعادة من جهة دلم سلمه الى غيره الكفيل ايضا ولا كان عن جهة الكفيل وجب على
المكمل ان التسليم لو كان التسليم اذن الكفيل لانه كذا في الاحكام لا يجب لعدم وجوب قبض الحق من غيره من غير كونه
بركة الكفيل ولا يجب عليه التسليم لو سلم الكفيل نفسه او كونه كالا يجب في الاطلاق نعم ولو لم ينعقد التسليم على كل منهما
فما شتركا في ذلك فحق اياه اياه ما ينعقد ولا ينعقد في الاحكام لا يجب على المكمل بقاء الوفاء على الكفيل **قوله** وبما ينعقد
المستوفى به انما لا ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره
وان انتفى العتق فيها على راي لا غير التسليم الواجب اذ لم يجب بعد فلا ينعقد ولا يجب قبوله وقال الشيخ والشيخ
يرجع انتفاء العتق منها والاصح الاول **قوله** ولا يستلزم في حصة النكاح كماله لان ذلك الذي ينعقد من استيفاء
حقه اذ كان احصاءه من مطالبته بطلان في حصة بها **قوله** ولو كانت مائة جرة بعد الجواز ينعقد ذلك لان النكاح
انما ينعقد بعد الجواز في بغيره لا ينعقد في التسليم **قوله** ولو اشترط الكفيل من احصاءه حصة حتى يخرجه هو نفسه عليه
هذا اذا كان له عليه ينعقد من الكفيل ولو لم يكن له حصة من حصة المائة والاعوان مائة كونه مكمل
ينبغي ان ينعقد الى الاحصاء فيها لئلا ينعقد كماله في النكاح فانه لو كان له حصة من حصة المائة والاعوان مائة كونه مكمل
ان ينعقد من حصة المائة ينعقد من حصة المائة والاعوان مائة كونه مكمل
القول به بغيره الكفيل بذلك في حصة المائة والاعوان مائة كونه مكمل
نظر الى ان ذلك ينعقد في حصة المائة والاعوان مائة كونه مكمل
هو المعنى **قوله** ولو قال ان لم احضره كان على كذا لزمه الاخصاء خاصة ولو قال على كذا ان لم احضره وجب عليه
فاشترط من المال في امره من طرق الاضام وقد اختلفوا على العمل به ولا ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره
الغرض من ذلك انما ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره بل ينعقد في حق غيره
نظر في حق من بين الجنين في اذواج النكاح في حصة المائة والاعوان مائة كونه مكمل
ينبغي ان ينعقد الى الاحصاء في حصة المائة والاعوان مائة كونه مكمل
في ان السرى لزم المال اذا قد مر براءة حصة المائة والاعوان مائة كونه مكمل
كونه مستلزم على شرط باطل واما حصة المائة والاعوان مائة كونه مكمل
استلزام الحق الى ورثة المالك في حصة المائة والاعوان مائة كونه مكمل
لصعوبة ولا ينعقد في الاخصاء رايها وتوزر له وليس ينعقد في حصة المائة والاعوان مائة كونه مكمل

[illegible]

فحين يكون باطلا ولا يبرر ومن ان كان لا يلائم الحجة بدون تضييق المكنى الى الحجة لان احضاره لا يلائم الا باحضار الجميع وانما
 في الخبر لا يبرر من ان قولنا احضاره وان كان من كبره واحضار الجميع لا يتحقق الصواب لان احضاره في المكنى لا يلائم الا باحضار الجميع
 وحيث ان محتملا ان يكون كذا الخ لا يخرج الجميع من هذا المكنى بل يبرر الجميع ولا ما يستلزم وان كان كذا الخ لا يبرر احضاره كذا الخ
 غير ممكن الا باحضار الجميع والحدود اسبابا لثبوتها من الشرع فلا بد من محتمل من ان يبرر كذا الخ لا يبرر احضاره كذا الخ
 واستمرارها في انما بحيث في ان يبرر بقا رفق **قوله** كذا لو كان من كبره الخ لا يبرر احضاره كذا الخ ولا ما يستلزم وانما
 باحضار جميع السرائل وامكان الاتصال من بقا الحجة من احضار كذا على محتمل كون الا باحضار الجميع ولا بشبهة في ان
 ما بعد ذلك في تقييد انظر المخرج لو رتب المكنى او غاب عنه متعلقه فالأقرب الزام المكنى لما لا واحضاره مع احتمال
 وتخلي الخبر وجوب الرب ان ذلك متحقق المكنى ما يوافق احضار الجميع او اذا كان عليه المال الا ان يوافق الذي
 وهو المستحق في حيث المكنى مع المخرج والبرهان ان الاحضار واجب مع المكنى وانما غاب غيبة اقصا خبره
 احضاره متعلقا كان فلهذا لمات ولان وجوب الاحضار اذا استعمل في المثال لا لم يتجدد وجوبه مع الاحضار اذا
 لم يات به لا يتحقق وجوبه بدونه ويقعفت جميع كون احضاره مع الغيبة المتقطعة متعلقا به وانما وجوبه على المكنى
 الجلاء وانما عليه على وجوب الخبر متعلقا بالمكان لان الاحضار في هذا المثال لما استلزم وجوبه الى ان يعلم مكانه ولا
 المكنى لا لعدم المستطوع وضعه بطرقا سببية ولو وقع في بلاد كبره لا يقدّر على ما جعل في حيثه كذا الخ وجوبه على المكنى
 امكان احضاره ولو برز بغيره وحيثما سببية ولو انتقل الى بلدنا لما كان حال المكنى كذا الخ كغيبته بعد ما
 في احضاره حتى رتب او غاب غيبة متعلقه او برز فان اوجبنا المثال في حيثه والافني الوجوب علمه ما امكن
 قال في ما اعلم ان جميع المكنى رتب وخاب غيبة متقطعة يشوبه ان الرب كالمغيبه المتقطعة في احوال البرزاة والاعمال
 وهو كذا الخ اطلع ما في توجبه الى المكنى رتب وضع اقره **قوله** على المكنى كذا الخ المخرج المكنى ان طلب المكنى في هذه الامور
 ان كان متبرعا والا فكل اول حيث ان لا يشترط رتب المكنى في كذا الخ اذا وقعت بدون الاذن فاعلم ان
 المكنى من كذا الخ احضار المكنى الا اذا طلبه وجب المكنى رتب المكنى اذا طلبه ضرورة لان المكنى في كذا الخ
 فلا يجوز له الاستماع وان لم يطلب احضاره في كذا الخ اطلع من حيث وجوب المتابعة وحيث من ان كذا الخ في كذا الخ
 او هو يطلب حيث فلا يجب المتابعة من ان المطالب يتحقق المكنى ما هو احضاره او دفع المال بذال وجب على الجميع وجب
 المهم تضييق الاول لقرء الاطلا على وان لم يطلب احضاره الا قال لا يخرج من حيث وجوب المتابعة وحيث من ان كذا الخ في كذا الخ
 لا متبرع بالكنة فلاحق على المكنى ولو كمل الاذن وجب المتابعة قطعاً وتقول للم والامكان لا دلالة له وان لم
 متبرعا بل كانت كذا الخ لا اذن فكان له ان يرضى ما اذا طلب المكنى من كذا الخ احضار المكنى لا يوجب المتابعة كذا الخ
 فلو ادى الى العدم في شيء من هذه الموضع فان كان متبرعا باذنه لم يرجع قطعاً وان كان قد كمل الاذن سوارطه بالرجوع
 بما يوديه او طاعنا في غير الوجهين اذا كان مع توجده احضار المكنى على طاعة المكنى وتضييق دفع الرجوع عليه لا يلائم
 في كذا الخ فان في لو ارضى الاذاع عدم الاحضار الى المكنى احضاره ادى الى المال قد قال في ان الاذن على ان لا يرجع
 وان كان كذا الخ لا يلائم الا باحضار الجميع فكيف ذلك كذا الخ اذا كان على متبرعا رتب كذا الخ او ما توجب رتب المكنى
 على الاذن في كذا الخ او ما سلم احد الوجهين رتب المكنى على كذا الخ على ان لا يلائم الا باحضار الجميع
 فيها اذا كانت كذا الخ من دون كذا الخ او ما سلم المكنى رتب من كذا الخ على كذا الخ انما لا يلائم الا باحضار الجميع

[illegible][illegible]

وجوب القبول نظر الى ان البتة في يد العاصب انما هو على المالك كونه مضمونا في يده وذلك بالدليل لان البتة في يده
قوله ولو اراد السارق فداها بغيره الا ان ياتي بها حيا الى اراد السارق ان يستره او يبيعها فداها بغيره لان ذلك
تضييع لها فانه رد ملكه في سرقه لا يرضى اليها المالك او ان يهدم المنزل فلا يملكها سوا كان موضع الدفن حراما او لا
اعلم باخبرته ان لم يبع احد له انه اعلم بانته وكان مكانه في الموضع بحيث يكون في يده وتهدر بانه لا يمكن حازه ولا حيا
الملك البائع لغيره على التذكرة وتضييعه ان الدفن حرزا ولو جاز لها جرم فداها بغيره وان لم يرد في المالك او المالك
لم يجعلها تحت تصرفه وشيئا السيد المباع عليه تضييعه احد معا جاز السارق ويوجب رد التذكرة فانه ما لا يرضى
المبايع عليها فداها بغيره ولا ضمانا ووجهه ان الضمان لا يكون الا بالادنى كمن يستر الدفن في موضع بعد حرزا ببيت تارة
على السارق انما معا جاز الرد اذا اراد السارق ان يهدر بيا وكان الجاني عن ملك المرفق مضافا وان وقع في مكان
فانه اذا دفن في حرز لغيره على **قوله** ان ياتي بها حيا الى ان يوتى فيا على اشكال ينبغي ان يكون الاستثناء مطلقا
قال بولس من حضرت الوفا فانه غير متصور ومنه ان الاستثناء لا يقتضيه ترك الوصية المستعينة بالملوك والدية ومنه ان
الطلاق في البيع ظاهر حال استمراره انما لا يحصل اعادة الموت ولو وجب الفناء بما لا يقتضي وجوب الوصية على كل متزوج
من حيث حال الوديعة حتى انه لو افسرنا بعضا وعلى جميع الفناء على خلافه والحق ان هذا الاشكال في غاية الضعف لان
اذا اوجب عند اعادة الموت لم يرد بغيره ولا يقتضي عليه الفناء بوجه والحب ان اشاع الفناء في افسار الفناء بما
مسبلا القريب ولا شبهة في فساد **قوله** ولو اهدى الى الناس او الى كونه في يده ولا يوجب الفناء اما الوصية الى الناس
في يده التضييع لانهم السامعون عليها الا في الماتة والامع الا بالان فلان لا يوجب جرمه حتى لا يكون له
ملك في العادة وكذلك صاحب الضمان فيهم **قوله** ولا يوجب ان لو لم يكن الا الوصية اهداها عليه ولا يوجب الوصية
على التذكرة ما بعد الاشكال الى ان بعض الوديعات تستعير بغير شرط فلا ضمان بها والوثب الموجود ولو
الوديعات غيره فان قيل يجوز ان يكون الوديعات قد تكونت قبل الوصية بغير شرط فلا ضمان بها والوثب الموجود ولو
قدما حتى يعلم كلام الموصي بماهية الى حين الوصية الاصل عدم التضييع فداها بغيره ووجهه ان ذلك شرط في الماتة
على ذلك الوثب لان الاصل عدمه **قوله** ولو اهدى الى الناس او الى كونه في يده ولا يوجب الفناء اما الوصية الى الناس
الوتى على اشكال يشاق قولك ان كانا بالفناء فحقها **قوله** على اليد اهدى حتى توفي والوقف هو التضييع
غير شرط وهو متصور كمن من ان يهدر الاستيعان ليس بها في الفناء بل السبب التضييع وهو غير معلوم وان
مع عدم علم سببه بالمل ولا ينبغي ان يطابق اهل الوصية ولم من الوثب بين الفناء على عدمه فداها بغيره وان
لفناء لان الاصل براءة الذمة والواجب في الوديعات ردك احد العين للذمة ولا ضمان الى البلد اذ هو من الفناء
ولا يقتضي له ذم او احتياج واعلم ان ليس المراد بالايداع دفع الوديع الى الموصي فان لم يرد الوديع الموقوف
انما يرد فداها بغيره وانما لم يرد فداها بغيره وانما لم يرد فداها بغيره وانما لم يرد فداها بغيره وانما لم يرد فداها بغيره
الملك المبيع منه لان ظهور امارات الموت استدل على ان السارق اعلم ان حضور الوفاة الواجب حصول الفناء
الموت والهدى للقبول **قوله** فلو ترك على العادة او سيقا هدا لا يضره على طاعة فكلت حتى سوا اهداها ولا يوجب
بل تمته من التضييع ولو لم يحصل واحد من الاربع صار ضامنا ما خرج من كونه اينا ويجب عليه جرمه بالجرم
الهدا بالهدى لا يملكها ولا يفي في كونه اهداها بالملك بالملوك السارق او **قوله** ويرجع على المالك ان سرقا على اشكال

[illegible]

[illegible][illegible]

العادية بل لا تجوز في مقابلها ما لا بد منه وعادة الترتيب الى الحق وعدم التسرع في الحكم انما يرجع بوجوه **قوله** فلو لم يرد
بغير ذلك او بغير ضرورة كانت حكمة الرد عليه انما صاحب مخالفا اذا اقتضت الضرورة ذلك **قوله** ولو لم يردت سنة
لم يصدق بها عن المالك مع الضمان وان شئنا انما كانت ابدان غير ضامنين هذا هو المشهور ومستند روي
فيما بين الضمان واليمين من الاستدلال في يد ان الصدق مع الضمان في جميع بين مطلق الدنيا والآخرة
بالنسبة الى كمالها فلا ياتي احد الا وهو الخلل او كمال ابدان ادرسين يرد الى اتمام المصلحة قال في حذر ابدان امانية لم
يحيى بها الى عدل وقال في الخبر يخرج منها الى الحق الباقية تصديق به وقول ابن ادرسين لا وجه والاولى
قوله لو لم يردت السنة على الاشكالين انما ان الاصل معتد به في المصلحة ومن رده الرواية الضعيفة بها
في يد بطلان القصة ومن جعلها حكما واجزا انك بعد التوهم ينعقد بان الرواية مع ضعفها قاصرة الى الاول
عن كذا لوجه وهو انه لا يحتمل ان المسألة روى في رسم شعير في الجان ووجه تميزها بغيره في قوله والاولى
قوله والاولى على الموضع على الاشكالين انما ان المصالح الاصحاب وجوب الرد لان منها ما يقتضي مع الموضع
من لان الرضى عدم التميز ومن ان تليط على الى غير عددنا فخرج في الامم التي يرد على الحاكم ان وجهه
لم يحله احتل رد قدر ما كان صاحب حفظ الباقية في المالك والقصة منها ضرورية واما في التذكرة في هذا الصالح
ذلك في خصوص عدد الموضعين فكان احط ان **قوله** ولا يرد الموضع بالرد الى المالك او بالرد الى صاحبه
كلام المصنف انما لوجه المالك الى الموضع كما لا يخفى لم يرد انما لم يرد الاستدلال في قوله قد لا يرد انما لا يرد
في ان الامر من الضمان وجوب التميز والاستدلال بل قد يترك في بطلان بالرد لان معنى كونه ضامنا انما لا يرد
البدل فيكون الامر من ذلك ابرأ لم يجب وعلى ما ذكرناه في الركنين في ان الامر بالرد قد استدل المصنف
فيكون بادره على الرد **قوله** في الرد نظرنا من ان الاصل لعدم ولعموم السنة على المالك ومن ادرسين
انما يقتضي العمل في الرد على الاصل براءة ذمة ولا يصح قبول قوله باليمين وهو قول الشيخ **قوله** انما لوجه الاذن في التسليم
الذي واكر التميز كدعي الرد في قبول قوله بيمين الرده السابق لان المادون في تسليمه يد يد المالك
وعلى الرد الى عوى الرد الى المالك والمنع من بطلانهم من عدم قوله بيمين **قوله** ولو لم يرد المستدعي ولم يرد الرد
في تركه في والدين سواء على اشكال قال الشيخ ان هذا الاشكال في كونه الضمان والاداء في تسليم العبد
انما في اصل الزمان وهو النظام في التذكرة لكن صحت عبارة الكتاب يقتضي ما ذكره ولا للمصنف في ذلك
ذلك كان قولنا ان اقرضه هذه وديعه وقوله انما كانت هذه وديعه في قولنا الضمان اشكال
فانما في الرد الى المالك انما كان في اصل الضمان استوت هذه المسألة كلها فيكون قولنا في الرد وقوله
غير صحيح ايضا فان عدل من جعل الاشكال في الضمان الى كونه في مساواة للدين يرضى بذلك وحل الاشكال
من ان الاصل في الرد بغيره انما قد يرد الوصول الى العبد وجب ولا يتصل الى البدل فيقدم به لان احكامه
بما عين له الذي هو يقتضي بيمينه لا يقتضي بيمينه بل من ان الخصى به هو العبد فاذا قد يرد كان البدل
الدين ان لا يتحقق لم يبعث دون بعض **قوله** ان اقرضه هذه وديعه وقوله انما كانت هذه وديعه
عنده وديعه هذا الحكم الذي يقتضي هو كونه اسوة للدين او يقدم المالك به لا يكون اذا اقرضه قبل بيمينه
عنده وديعه انما الاول فلان انما يتبادر في التذكرة الى ان وصلت الى الرتبة نظر الى انما اقرضه هذه وديعه

وبعدتها في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
فلان اذا ثبت انما كانت هذه وديعه كذا في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
ولم يجد ولم يعلم بان في الاصل الضمان بهذا الشكلين انما ان الاصل براءة الذمة ومن صلتها بانها ما قد ردت اليه وجب
عنه المثل على كماله في المسلم من ان لا يخل في الواجب مع ان الاصل براءة الذمة ومن صلتها بانها ما قد ردت اليه وجب
ووجه الرد في الرد انما كانت هذه وديعه كذا في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
بان قد كانت وديعه في صلاته وحواله في العهد الذي من هذه السنة والمسائل الاول بان الضمان في ذاته
وليست لان المصنف اذا سوي من المسائل في في الاشكال كان قوله بانها وديعه كذا في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
ما يكتف به على ما يكون ما ذكره بهما معناه ما ذكره سابقا في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
انما انما كان هذه وديعه كذا في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
ان مقتضى وجوب الضمان وكذا على في انما اذ لم يرد بيمينها من المالك لعموم ما على من حيث يثبت روى احدنا
المقتضية انما انما كانت هذه وديعه كذا في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
على وجهين مختلفين فلان اذا كانت السنة او بديعه اذ اقرضها الى رتبة ما لا يرد الضمان للاصل في انما انما كانت هذه وديعه كذا في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
وجه انما يمكن كون في التذكرة من حيث على الاصل ما قد ردت اليه من اسوة ذلك كان الامر في التذكرة
ما كذا في الحاشية انما لا يحصل منها وهو مخالف لما في التذكرة من انما لا يرد الضمان للاصل في انما انما كانت هذه وديعه كذا في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
ما يجب لما اختلط بالمال غيره وان علم بغيره انما لا يرد الضمان للاصل في انما انما كانت هذه وديعه كذا في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
ان يكون للمصنف ان اقرضه هذه وديعه كذا في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
قوله ويصدق المستدعي مع اليمين معين معين المدين فان كل عزم الاخر اذا دعي من شخص في المالك الى انما انما كانت هذه وديعه كذا في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
بيده وديعه كذا في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
فيقوم له انما كان ضامنا والا فانه في اعتبار كونه في وقت اللغو وقت الاقرار اشكال فليقتض الى ان وقت الاقرار
هو وقت التسليم ووقت اليمين ووقت الشهرة وفي التذكرة سابق المسئلة وكذا الاشكال ولم يرجح شيئا
اقول اذا قلنا ان العبد المردود كالاقرار فلا بحث في صحة ذلك على من اقرضه في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
قلنا بانها كانت بيمينه في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
حق المدينين دون غيرهم قد استحقها بالرد بالقرار فلا يخل استحقاقا لليمين نعم هي بالنسبة الى المدين عليه
كاليمين بانها ثبت كونها في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
بالاقرار وجوبه للغير في رد المالك في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
يعين الرد لم اقرضه المدين في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
الاقرار فلا يخل ولا يقتضي الرد في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
ان قول المصنف ان كل عزم الاقرار كونه في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
على الميت لا يرد على عبد استحقاق التوهم **قوله** انما لا يرد الضمان للاصل في انما انما كانت هذه وديعه كذا في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني
في رد الضمان على المستدعي انما استحقها بالرد في رد المالك في الرد على القول بالرد والموقوف على الثاني فلان قوله على وديعه كذا في الرد انما على مقتضى صحتها في الرد واما الثاني

الكل من العين لها ولو احدثها وقع فيتر العيني يده الى ان يثبت المالك لان يده في الاصل في امانة والاصل لها
ان يثبت المالك ويحكي ان قال لما المال لا احدث ولا علم ان يرجع من يده الى المالك لانه يده في الاصل في امانة والاصل لها
لعل في التي يثبت التسليم وهو متفق من يكون لهما فان اياه احلها على في العينة واحدة ويحكي التحد لا مكانه
لو اده على كل منها على بانه المالك لا احدث على في العينة لا احدث في العينة واحدة لهما ما لم يجب لكل واحد منها
من يملك الاول لان احدثه من كان ذبح قطع لا يستحق ان يكون العين كما لو احدثها وصية لم يكن تحتها طناً
يملكها وهو قول الشيخ في الخلاف يحكي ان قال ان كان واحد منها بائناً اده على المالك كانه يندرج في عموم الحديث وكل واحد
منه ان يستحق بان لا يدعو الاصل بانه الدخول وجوب الاجتماع ولا مكانه كانه لهما ما لم يجب لكل واحد منها
فان لكل اهلها على كل نصيب حصة يعمل مع العين في اهلها لان بينهما اقتضاء يكون بالاضافة الى كل نصيب عالماً بالعين
لو كان كانه حصل حصة من كل نصيب حصة يترتب على كانه ولو لم يكن كل واحد منهما من غير العين ولما كان هو
في العين لا يمكن اده ما رجعا على الآخر في العين والقيمة على ايديها وقال الشيخ لعلها ذبيرة لان ادها ادها
انه لو توفت حتى يملكها والاو او قاله لو قلنا بالقيمة كان قولا قال المصنف في الترخيص وصنفه في قولنا بالقيمة
او جاز لنا ادها في الدخول والتساق في الجرح في القيمة فلا يكون الا حصة على كل نصيب في قولنا بانها احلها على كل
يؤثر على نصيب ادها على كل نصيب في العين شئت منها فطاً وانما يثبت لما المالك لانه المالك لانه المالك لانه المالك
ويعتبر القيمة على الموضع ولم يحكي ان الرد لا يترتب عليه ادها في العينة بل ادها على كل نصيب في العينة
والقيمة في ايديها في حصة ادها في العينة لا يترتب ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة
بجرح شريفة العين ادها في العينة من ادها مع كل نصيب في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة
القيمة لا ادها في العينة بل ادها في العينة من ادها مع كل نصيب في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة
على المبدل وهو المصنف في قولنا الاو اعلم ان القيمة في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة
للغيره كان ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة
ولو كان ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة
وفي يده ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة
جاءه وذهب ومنه قول المصنف في الرد في بطلان فسيح كانه في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
وهو قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
مع بيانها بطلان ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة
متوكل في تركه والا فاشق في قوله بالاجارة ولكن ان يجب ان يكون في قوله بالاجارة لا يكون في قوله بالاجارة لا يكون في قوله بالاجارة
انما هو الحق بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة
لا يخفى ولا ان يرا في الترخيص مع بيانها بطلان ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة
فلا يكون في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
الاشارة لا ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة
قوله ولا شرط في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا

واذا اتى بالجزء لا يخرج العين من قوله ويجوز لتغير استيائها المتغير من كونه كذا في شرط ان يخرج العين من
وشرط ان يكون بعضها خبزاً من عائلته بالاربعين وخمسة وعشرون في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
ولا يجوز يعني ان لا يترتب عليها احكام العارية لان استيائها المتغير من كونه كذا في شرط ان يخرج العين من
اذا لم يتغير كذا يعني ان يضره وان لم يضره في ذلك يعني في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
لها من غير حكمية كانه يترتب ادها على طينها وجه القرب وجوده المتغير على ذلك الترخيص وانما لا يترتب على
التخريف المذكور كما يحكي قولنا ولا يترتب على ذلك يعني ان يترتب على ذلك الترخيص وانما لا يترتب على ذلك الترخيص
المقصود منها غايته في الاصل في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
الاصل في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
امسك فلا استعارة وجب عليه ارساله وضمنها كانه في يده حصة ايضاً بالقيمة صاحبها كانه في يده حصة ايضاً بالقيمة صاحبها
تدلي بغيره في الامسك وان لم يشرط صاحبه الفدان عليه فلو دفع الى صاحبه يرى منه وضمنه في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
موضعين من اشكال ادها في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
غيره ولما لا يقتضي الدليل رده على ما لكونه وجوب الجزاء من ان يترتب على ذلك الترخيص وانما لا يترتب على ذلك الترخيص
تدلي بغيره في عدم اشتراط الفدان ايضاً غير ذلك لان غايته ما حاكمها عارية فاسدة وكل عقد لا يضمن بعضه بعضاً
بما سده لان المالك لما عارية فخره في عدم ثبوت الفدان عليه الذي هو مقتضى العارية فلا وجه لتغيره
ان الذي يقتضيه الشرط خلاف ما كان في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
قوله ولو كان في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
السلطنة لا يثبت سلطنة شخص اخر عليه في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
الذكرة خلاف ما في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
على المثل لان ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة
ان قلنا لا يترتب على ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة
لكونه في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
ورفع ان المصنف في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
الصدا غلطاً في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
الشبهة ما في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
وان كان المستعير اجنبياً قال في الذكرة لا يجوز استعارة الجوارح لا يستعير على الاظهر كما في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
الى ما يحكي خلاف بعض العارفة في ذلك ومعنى قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
قوله ويجوز ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة بل ادها في العينة
قوله وان كان المستعير اجنبياً قال في الذكرة لا يجوز استعارة الجوارح لا يستعير على الاظهر كما في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
متحقق العارية عدم الوضو لم يكون فاسدة ويظهر ان المذكور شرط لا يترتب على ذلك الترخيص وانما لا يترتب على ذلك الترخيص
التي لا يترتب على ذلك الترخيص وانما لا يترتب على ذلك الترخيص وانما لا يترتب على ذلك الترخيص وانما لا يترتب على ذلك الترخيص

[illegible][illegible]

الاسلام للتخليط يعني اذ سبب قوله وان كان لا يرتب على اشكاله من ان سبب التبعية التولية وانها لا في حقيقة
 الابن من كونه كسوطه الوصاية وحده التولية ومن استأذ ولاية الحضنة لا بد من الابن ويضعف لما بان حقيقة الابن
 لا في ثبوت التبعية لا بد من ثبوت الولاية والولاية للجد في النكاح عندنا ولا مع عدم الوقت بين حياة الابن **قوله**
 تبعية السلي المسلم على راي ابي منزه اذ قال الشيخ في ذلك ان السلي ابطال حرية تشليل تبعية الابن وتبعية الولاية
 مستغنية والاسلام على التخليط ولا يرتب الى التبعية السلي ويضعف بان تبعية الابن لا يترشعا شطع **قوله**
 دليل على التبعية السلي في كونه بغيره خاصة فيما لا يملك دفع الحجج الا بالام من مباشرة واستخدام وهو الذي استمر
 راي المسم **قوله** وكان مع احد ابيهم الكاظمين لم يكن باسلامه لان تبعية السلي حيث يتقطع عن الجدة فاما اذا كانت
 مع احد اجدتها فان التبعية تامة الاصل في قوله وليس به الا لم يكن باسلامه وان باع من مسلم لانه الذي
 لا يملك في الاسلام اذ لا حظ في الاسلام وبعضه ان فعليه كما باسلامه بل ان الاصل في دار الاسلام
 بعد ذلك من لم لا يقتضي الحكم باسلامه لان كل المسلم طر اعلى وما كان في التبعية في الولاية **قوله** تبعية الولاية
 المراد في الارشاد ان ما به تحصل التبعية في الاسلام بتبعية الولاية وفي الترتيب المراد في القطع **قوله** معنى
 الابن وانما في اسلامه للتقطيع **قوله** لم يكن باسلامه كل القطع في دار الاسلام لان ملكا الكاظمين لم يوجد في دار
 فكل كونه المراد في الاسلام في عبارته وارسطو المسنون بعد اذ الكوفة والبصرة ودار فخره المسنون
 كالما بين والتم فيكم باسلامه في دار الاسلام كانت للسلي لم يخلع في الكاظمين وروى بعض اهل الفقه
 انهم والذين في ان دار الاسلام ما ينفذ فيها حكم الاسلام ولا يكون بها كما في الاما جود وهو ضبط من الذي ذكره
 ولا ريب ان التي غلبت في الكاظمين فيها باسلامه في القطع الا اذا كان في اصل كونه عندنا من كل كونه **قوله**
 وبكل كل لقطيع في دار الحرب الا اذا كان فيها مسلم كونه واحد اجدتها وروى في دار الحرب الا اذا كان
 في مسلم ساكن بها ولولاه واحد جود اجدتها وروى ان يكن تولده عند عاتة ولا يملك المارة من السلي
 اذ التبعية في وقت المسكون لانه التبعية ولا اذا تجدد فزوج قبل التمسك بالتمسك التبعية للتبعية وهو موجود **قوله**
 فان وقع الحرب عن نفسه الكاظمين بدمته تروى من ضعيف تبعية الولاية لانه كونه عند عاتة ولا يملك المارة من السلي
 ذكره ومن في الحكم باسلامه ولا يبعد الحكم بدمته ليجب الحكم بدمته وروى الحكم اذ لا السلي في دار الاسلام
 هو الاصل لان كل تولد يولد على الفطرة **قوله** روي عن ابي عبد الله في الاسلام السابق ودار فخره في دار الاسلام
 والخر الكاظمين بغيره ليس بدمته فلفظ **قوله** وعادة التبعية الاسلام اذ اذ التبعية لم يمسكوا (الاصح من التبعية)
 اي وعادة التبعية الاسلام دون الملقط وما بينها اعتراض **قوله** والاصح ان مولداته اذ اذ التبعية بغيره **قوله**
 على طرفه لا يفرق مع صفه جواز استيلاء التخاصم والولاية وهو الركن من تخاصم كما يفسر في المولى استيلاء
 اخذ الولاية من رعايا المسلم في ذلك وبجمل العدم لان التفتي مطلوب وكل واحد من الطرفين يملك ولا يملك
 المصلي احد الطرفين على التمسك كما في ما مضى في وقت الامرين ودار الاسلام في الصفه ان الجوانح التي استعملها
 امر المصلي في ما لا يفرق من صفه جواز استيلاء التخاصم والولاية في لا عاتية له في الصفه وان صفه في صفه
 محذورة فترت **قوله** ولا يملك في التمسك ذلك بل الحكم لان التمسك والولاية على التمسك هو الحضنة **قوله** روي عن ابي عبد الله
 في التمسك وطلب تخاصم في شكله من اخذ المال لغيره ولا سيما في التخاصم **قوله** في قوله على التمسك وهو الركن الذي

التصاص والولاية للحاكم على كل من الرعايا والاراد بالاراضي هو الولاية ولا يخفى ضعف هذا الاشكال لان الخليفة لم يترك
من جانيبه عليه وهذا المعنى منتفجا والمأخوذ برأي الحاكم ومقتضى المصلحة العامة والولاية مع اخذ كبرية على التصاص
وبعد تحرير رجل النزاع بسقوط هذا الاشكال بان يتخذ المال ان كان يغير وجه الخلفاء الهدوء ومنع منه
لا اخر لسقوط الحكم لا كان ولا دية ولا جوارح مما لا واجب هو التصاص خاصة دون المال وان كان يرضاه
فما يكون عرضا عن التصاص لانه الرضا فان الموقوف انه لم يدفع ربه وتبرعنا فان مع اخذه عوضا وجبا لكم
بسقوط التصاص والالم بكل اخذ المالى وحيث حكمنا بان يجوز اخذه عوضا مع المصلحة وجب الحكم بسقوط التصاص
وذا هو الاصح **قوله** في الحرية فان لم يمنع احد رقه فلا سال الحرية لان الرقية الاكملت باكثر الامل والى ارجى السبل
عدم هذا الوصف ولا نكل استلزامه حتى في الولاية ادم عم فستحب الحرية الى ان يثبت خلافه **قوله** وكما
فأصل ما لا يلزم غيره شيئا فكله المال ويلزم من غير عيشة الحكم كبرية جريا على الاصل مع الحكم من الرضا شيئا
فيه ليحكم بلكه المال اذا لم يمنع نوجب اجراءه على الاصل ولو لم يملكه ملك شيئا من المال كما يتصور الى ان لا يملكه
مقتضى الصالح الى ان الرضا ربه اذا اقتضى الزام غيره شيئا كما كان قبل التورم يقتضى الزام غيره
تكميل حكم ببقائه الزام غيره شيئا لا يلزم على توريه الرقية كالتصاص اما ان لم يثبت على كل كبرية
قوله ويراد به بيت المال كذا قال النجاشي ومحمد بن ادریس علی بیت مال الامم وعلی بن ابي طالب بائنه
المسلمين وقد لا يفتخ ولا ولاية المسلمين وما ذكره ابن ادریس هو المقبول من جليلين لا ورثته **قوله** وان تقرر
فلا تری سقوط التورم للشيعة واحتمال الرقية واذا قبل القليل حرمانا ان كون عدوا رخصا فان كان عدوا فالتورم
المعقول هو التورم للشيعة حيث انه لا يتعلق بشيعة الحرية فاما الرقية فتولم واحتمال الرقية عطفت تفسير للشيعة وان
في شرطه التصاص انتهى وان شرط الاداء لا يستدرك فيجب يراعية الاحتياط ويحكم بشيعة الحكم كبرية الى
ولا يربا في الحكم الحرية مثل باعته وما كذا في غير ما ابيح فوضع ابيح لان الشرط واحد **قوله** في حجب الولاية او ان كان
منا من التورم على الاشكال اى في كونها بسقوط التورم للشيعة يجب الولاية او اقل من هذا ومن لم يثبت على اشكال في
منه من نظر النزاع وقد حكمنا بسقوط التورم للشيعة فوجب الاستئصال الى الولاية كما ومن انك يري وفي الرقية يجب اقل
لانه لا يتحقق والاراد مملوك فيه لا شك في سببه فاما ان **قوله** ان الواجب لا يخرج من مقتضى حرمة ولابن ابي
وعلى ان يقرر بان فلا يكون الواجب واحدا من الامرين المذكورين لانه ان كان حرما فواجب التصاص لا الولاية و
الاحتياط المذكور يرضى به حيا طهرا وان ابقا ربا يرضى بالتصاص ولم يرضى بالدية فهو عليه الزلم فاما لم يثبت عليه
باطلا وان كان ربا فواجب هو الرقية لا الدية فكل احتمال كون الواجب هو الدية على كل من تحريرين الذين انقصر
الواقع فيها وكذا ما منع كون الواجب هو اقل الامرين مطلقا على تقدير الحرية والرقية على ربه وعلى الاستئصال
البرهنة وكذا ما قلنا من شرط فان احدهما كبرية والاخر كبرية وحيث بطلت الكوازي فكل ما قلنا من التصاص
يريد ان الحكم يجوز ما حكمه مع ان التورم منتهى على الاحتياط اتم ويضمن جميع تصرفات استئصال والى الحكم كبرية
ولان كل من كان ظاهره الحرية حكم بالتصاص مع انه قد شطرت الاحتمال اليه والى المصلحة في النظر الحكم بالبرهنة
لانه اسلم من ارتكب باليد على ايدى ولا يظفر فلا فهو على بيت المال لانه من هذا الحكم بطلان اذا كانت الحرية خادما
كانت حقا فالحق احصا به المصلحة لليد واصل الامرين والاصح **قوله** ان من ادعى رقما لم يزل عليه صاحب اليد ولا

[illegible]

١١٠٠
 ١١٠١
 ١١٠٢
 ١١٠٣
 ١١٠٤
 ١١٠٥
 ١١٠٦
 ١١٠٧
 ١١٠٨
 ١١٠٩
 ١١١٠
 ١١١١
 ١١١٢
 ١١١٣
 ١١١٤
 ١١١٥
 ١١١٦
 ١١١٧
 ١١١٨
 ١١١٩
 ١١٢٠
 ١١٢١
 ١١٢٢
 ١١٢٣
 ١١٢٤
 ١١٢٥
 ١١٢٦
 ١١٢٧
 ١١٢٨
 ١١٢٩
 ١١٣٠
 ١١٣١
 ١١٣٢
 ١١٣٣
 ١١٣٤
 ١١٣٥
 ١١٣٦
 ١١٣٧
 ١١٣٨
 ١١٣٩
 ١١٤٠
 ١١٤١
 ١١٤٢
 ١١٤٣
 ١١٤٤
 ١١٤٥
 ١١٤٦
 ١١٤٧
 ١١٤٨
 ١١٤٩
 ١١٥٠
 ١١٥١
 ١١٥٢
 ١١٥٣
 ١١٥٤
 ١١٥٥
 ١١٥٦
 ١١٥٧
 ١١٥٨
 ١١٥٩
 ١١٦٠
 ١١٦١
 ١١٦٢
 ١١٦٣
 ١١٦٤
 ١١٦٥
 ١١٦٦
 ١١٦٧
 ١١٦٨
 ١١٦٩
 ١١٧٠
 ١١٧١
 ١١٧٢
 ١١٧٣
 ١١٧٤
 ١١٧٥
 ١١٧٦
 ١١٧٧
 ١١٧٨
 ١١٧٩
 ١١٨٠
 ١١٨١
 ١١٨٢
 ١١٨٣
 ١١٨٤
 ١١٨٥
 ١١٨٦
 ١١٨٧
 ١١٨٨
 ١١٨٩
 ١١٩٠
 ١١٩١
 ١١٩٢
 ١١٩٣
 ١١٩٤
 ١١٩٥
 ١١٩٦
 ١١٩٧
 ١١٩٨
 ١١٩٩
 ١٢٠٠
 ١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠
 ١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

۱۰۰

二

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

20

من انما لا يوافق الشرب بها ولا في اجابته مع عدم تحقق ثوب اهلالة الذي في عبارة الكتاب بالاطلاق في احوال
الشرب والذى يلزم من عبارة المذكورة خلافا لما ذكرناه من ان احوال العاصب تقتل الشرب وكان الشرب يمتنع من اكله فلا يوافق
ولم يصح ما ذهبوا اليه وذلك لوزن جرد وكون اكلها جميعا لا يوافق الشرب اكلها لثبوته في حاله على كل حال واما ما ذهبوا اليه
فوجب اجابة العاصب لوطالب العلم محلا باستهلاك واستمرار التمتع في الشرب والغير واما ما ذهبوا اليه من اكلها في حاله على كل حال
للاجماع المذكور في قولنا ولا اجابته مع ملاك الشرب في احواله على كل حال من اكله من هذه الناحية وان ثوب فيه
وعدم قبوله في الشرب منه اجابته الى ان يستمر لا يوافق الا في حق النسي من اكله اذا زاد فيها رجا حتى يظان ويح
الشرب والاجماع والحق ان اجابة العاصب الى منع الشرب في حاله من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
بغيره في الزمان بعد ان اكله وهو التمتع في الشرب في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
الملك والى الزمان الملك مع الشرب في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
منع من الشرب في الزمان من اكله في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
ان يظن في الزمان من اكله في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
الحال الذي فيها مضيق اذا التفت الى انما في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
استحقاق العاصب بالثوب وان تحقق الثوب في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
والا فلا يوافق الشرب في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
الولي اكله في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
الجند انما لم يرض بالثوب وذهب في الشرب وجب على العاصب التمسك به في حاله على كل حال من اكله
على كل حال من اكله في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
اذا مضى في البيت المقتصر لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
وكذا لو دبره اياه ما يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
الحق في قولنا ان الحكم اذا كان العاصب الاستماع من الجمع لوطالب الملك لان مع الشرب وحده مظنة قد لا اغبى في حق
فيحق الى الجمع وعلو التمسك به كان العاصب مستحقا لم يكن له الاضطرار بالملك في حاله على كل حال من اكله
يجوز استلزامه من الحكم عدم ارضائه فان قيل يرفع بهن الحق في حق العاصب في حاله على كل حال من اكله
اقل اذا قيل ان اكله عند اكله عند ثوبه بل بشر الملك فان شئ من التمسك به في حاله على كل حال من اكله
عظيم في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
الصحيح الى ذلك ولما كان سببه اذا اجابته في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
والحال ان ثوبه في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
ان لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
اي لو كان كل واحد منهما في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله

صفا في حق الشرب في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
قولنا ولو خرج الزيت بزيادة في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
عدوا ما لا يستحق الملك من اكله في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
لا يستحق الملك في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
لو رد شمله في الخرج بالملك فان عين المال مستهلكة لا يمكن فصلها فان قيل يمكن فصل البعض فلا يستحقه من ثوبه فلا
يضاف ما في ثوبه بزيادة في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
مع الاشرب وجهه ان يخرج العين لا يستحق بالكلية بثلث العاصب مع اركان التمسك به البعض والتمسك في العاصب
على صيرورة الشرب لانه في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
العاصب اذا لم يرض بالثوب في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
فايدته وخاصة واثباته في الذكره قويا بثبوت الشرب لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
خيرا ما كان في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
اخذ غير المثل في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
الرجوع الى التمسك به في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
ان يكون ان كان له حصة في الثوب وان كان له حصة في الثوب وان كان له حصة في الثوب
يخرج من الثوب في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
فثبتت في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
ولا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
الحق في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
الى التمسك به في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
الاكثر من اكله في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
ولا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
ووجهه ان ثوبه في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
فانما عليه ان يرضى به في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
وان كان ما في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
واحد انما اذا كان الملك في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
والا فلا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
وانما ذلك في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
كل من الباب والحكمة في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله
صاحب التمسك به في حاله على كل حال من اكله لا يوافق الا في حاله على كل حال من اكله

[illegible][illegible]

بعد ذلك في غير ما استحال للملك بالبيع والموت ونحو ذلك قال السيد المرتضى امام المسلمين وخبرنا المطالب بنحو
فيما على المسألة على المأجور وكذلك على ظاهر الحق وقد سبق عدم الثبوت من لان الكلف في ذلك ان كان للمالك
ما تضمنه ان كان عدم ثبوت الشفع ما يترتب من حيث المصلحة ان ذلك ملك حقيقي وقال ابن ادریس ثبت ان
الموقوف عليه اعدا وارضاها لما ذكره في بيع الوقف صورة ثبت لاحقر الشفع **قوله** والارضاها بشرط
البيع فلو باع خيار ثبت الشفع اشكر او اقصى في حدتها ولا يتطعيا بالبيع. **قوله** واذا كان ابن ادریس وقال
المختلف ورجح حصوله الحقيقي وهو البيع المانع للشفع مع وجود الشفيع وانما المانع الاول ان الاختلاف هو غير
للمصلحة لان التزليل لا اثر له قيل يترتب من شرطه على البيع من خيار بالثبوت في طلب العيب سابقا على البيع
لا يلحقه باق فان منع بطل البيع والشفع وان لم يمنع حتى خرجت المدة ثبت الشفع والبيع معا وقال الشيخ
ان كان الخيار للبايع او له ولا يترتب فلا شفع لعدم احتمال الملك والخروج والعدو الى ان كان لا يترتب وجبت الشفعة
لاستحالة الملك لا يترتب للعدو من جهة البيع لكل طالب بعد انقضاء الخيار وتبعه ان البيع وكلام ابن ابي عمير
كلام الشيخ والبيع بثبوت الاحتياج في الصور كما قلناه وكمل الشفع الاخذ بعد انقضاء الاحتياج عدم الشفع
خيار الماع وهو خيار الماع حيث قال ولا يتطعيا بالبيع مع وجود خيار على ان يخل ولا يتطعيا خياره في الخارج ولعل
حاول بذلك الراعي ابن ادریس فان كان هو شرط خيار بالبيع مع عدم العلم ان الاختلاف يقع مع ما في ثبوت البيع
بطل الاخذ والبيع قال ولا علم به قاله فيقال قال الشيخ وانما اقصى به المستحب الشفع والمطالبة باقيل انما
ويترتب من قول الراعي ان يكون المطالبة مائة وكس التوك بان الاخذ يبطل خيار الشفع كالوارد والرد والبيع نافذ
الشفيع وان النقص العيب وقد حصل من الشفعة ان يجب بان المستر يرد مع الاركان **قوله** وكذا لو باع الشفيع
للمشتر الاول الشفع وان كان بالبيع خيار الشفع الى نوع والشركي الآخر الاخذ لم ينج حصته وهو الذي ثبت لم ينفذ
وذلك في صورة اذا اشترى البيع على خيار فخلطت في الاول وهو الاما اشترى على خيار الاخذ بالشفيع لا في الشفيع
كما نابع مثله على خيار الاخذ مائة بن ثبوت الخيار وكذا في المانع كونه شركيا **قوله** فان منع بعد الاخذ فالشفيع لا يترتب
فيحصله بطلان البيع وفي المستر اشكال انما اذا منع صاحب الخيار بعد الاخذ فوجز كون المستر لا يترتب في ذمت الاخذ
شركيا على سبيل الشفع فلما اعدا على الاحتياج وصار له اختياره لا يخلو من البيع المانع كما لو اشترى البيع
اذا كان الشفع قبل الاخذ فوجد عدم احتجائه البيع الى البيع الاول الذي عاهد اليه انك بائع ان لم يكن كما في ذمت
انما في شرط الاحتياج الشفع ثبت الشركة في ذمت البيع على سبيل الشفع بمعنى الشفيع الاول وهو الذي منع بعد احوال
ينبغي ان يثبت في ذمت الاول بمائة ومن زوال سبب الاحتياج قبل الاخذ فزول الاحتياج وهو الذي منع في الشفيع
الشفيع كونه شركيا في ذمت البيع ووقت الاخذ فلو باع الشفيع احتجازه بجمع شركه لم يمتش شفعه وكان له مطالبة
انما استدر ان يرد ومن واطم ان عبارة المانع ان احتجائه في الشفع لا يترتب الاول ان خياره انما هو من خيار
البيع او الطعن بان الاجابة يقتضي ان يكون في ذمته الاخذ في بيعه ان ثبتت الشفع لما كان الخيار في الشفيع
اذا طرأ الشفع من قبله وانما ان يكون المانع محققا او يكون المراد عدم ثبوت الشفع لا يترتب اذا كان له خيار وانما ان
من ان يكون المانع الاول وعلى قول الشفع عدم احتمال البيع الا بعد انقضاء خيار البيع فحينئذ يكون الخيار لبايع الشفيع
التميز الثاني في الاخذ والمائة انما الاخذ على شرك يعني في حصته مع شركه ودعى ان مطالبة الغير لشركه كماله

[illegible]

فقط مستخرج از اسناد معتبره
و با توجه به این که
بعد از آنکه در این اسناد

[illegible]

الطاقة في وقت شرائه الاول لم يكن الثاني ملك فلا يصح شفعته اما الاول فليس ان يكون له شفعه كونه في وقت
بيع الاول لم يأخذ منه ما به الاصال آت على كل من التقريرين كما سبق وان كان له ما به بقا في وقت بيعه فله ان يبيع
وان اخذ الثاني فليس ملكا له ولا له ولا على ما اخترناه من سقوط الشفعه عن الكثرة لفتح اخذ البيع او تركه حتى
لا اذا اخذ البيع اشترى الشيء فلم يفتق الثاني فخلات ما اذا اخذ البعض ومن لم يترك من البيع انه لا ياتي باخذ
لو اخذ من الثاني ما اذا اخذ من الاول قطعا فيقول ولا يكثر الشفعه اذ لا يترك الثاني في اخذه قطعا **الافتاء**
الجميع فللا قول الشفعه في نصيب الثاني على ما قبله من الاحوال لان الاول كان شركا في حصة في وقت البيع الثاني فلا يرد له
بأخذ ملكه فلا ياتي بذكره وايضا في وقت البيع الثاني كان الشتر الاول ما كان قطعا فلا يستحق الشفعه بكونه شتر
الشركاء والشفعه وان البيع كونه شركا يحل لا شرعي للمتر على القول بان كون ملكه شفعه عينية في استحقاقه
الشفعة لا شك لان ثبتت الشفعه على القول بالفتح مع الكثرة وان تعلقت الاحوال واخذ بفتح الاول ان قوله
فاذا صاروا ملكه فليس له حصة في شفعته في ظاهره في الاستحقاق بها **الفتا** **الافتاء** **في كسبة الاخذ**
يك الشفع الاخذ بالشفعة وان كان في عدة اخرى على راي اليوم دلائل الشفعه المتبادرة ولا يسطح الجاني فيكون
راي فان فسخ صاحب الجاني وبطل الشفعه ولا يبين محققا في هذا الموضع نزاع المعين قبل بعض عدة الجاني اعم
ثبت ملكه في هذا الموضع وقد سبق تحقيق هذه المسئلة والظاهر ان يخرج الاخذ الى عدة اخرى اذ لا يظن للاخذ في كسبة
الابعد انفسا **قوله** وهو قد يكون فعلا بان يأخذ الشفعه ويضعه في الشتر او يبيع الشتر باصبر فله ان يملك
انزع الشفعه بالشفعة الابعد تسليم الثمن كما صح به الاجماع بل يمكن انزع الشفعه اخذ الشفعه في ملكه قبل تسليم
الثمن لا بد لانزع منه ومنع من دفعه فلا يكون باقي حصول الملك فعلى ما يكون الاخذ خلا معتبرا للاشتر
الثمن لو رضى الشتر باصبر فاذا دفعه واخذ الشتر ملكه النص والا خلا منه ومن لو دفع الزراري ان كان لم يرد
الشفعة في التذكرة سببه عليه **قوله** ولو لم يكن كذا اخذتوا ملكه وما شبه ذلك من اللفظ الدال على الاخذ وضع
او الرضا باصبر وضع الاخذ لفظا وان تسليم النص فله اخذ دفع الاخذ وضع بكل لفظ وعلى ذلك فله اخذ بغير
واشترى الاخذ وتوكل وان لم يرض الشترى كان له ما دفعه في الشتر او رضى الشتر باصبر قال في التذكرة ولا يملك
بغير اللفظ بل يبيع مع ذلك احد الامور ما قبله المولى في الشتر فيكون بان تسليمه والا خلا منه ومن او رضى الاخرى في الكلام
ليكون بالشتر **الافتاء** **قوله** فان علم ان اشتراط دفع الثمن في حصول الملك لا دليل عليه الاصل عدمه والشفعة في معنى المعاشرة
او حصة في نوع البيع ودفع احد الوترين غير شرط في ملك الاول ولا في ملك الاخر شرط لا يجب ان يكون قسرا كما لا يخد
فيبطل الشفع باو من كان واحدا والشفعة تعدا ايام قد يدل على خلاف ذلك في بعض النسخ فله ان يبيع على الاشتراط المذكور
والذي في التذكرة ان يبيع ما كان مع باصبر فليس يتصور ملكه ايام فان اتاه بالمال والا بايع وبطلت شفعة في ذلك
فليس له ما يبيع كما في اشتراط ذلك في التذكرة بعد اوراق في خلال سنة واذا غلب البيع فله ان يبيع في حصة اخذ الشفعه
البا على لعمري ولا بد من بطلان النص او حصة له وصار مع الجاني في جميع الاحوال وان خيرا من الشتر ولا حصة له في الجاني
لا يأخذ الشفعه حتى يفسخ الثمن ولا يقتضي ان ياتي باخذ نصف الثمن وقال كونه في ماله يوم اؤتمنت ولا يأخذ الا حكم
الحاكم او ما اشترى لان الشفعه ياخذ الشفعه بغير اختيار الشتر فلا يثبت ذلك الا بعد حصة الشتر وهذا ان الشتر في ملك
الشفيع لغير اختيار البيع لم يكن الا بعد حصة الشتر وقد بينا ان الشفعه لا تسلم النص الا بعد حصة الشتر ولو كان

[illegible][illegible]

والشئ معا وضعت مستقرا ايضا فيخرج بالارض وسواء كان على الارض فلي هذا المستطاع على الشئ من الشئ بقدره لان الشئ سابق بقدر
الارض والى هذا الشئ انما يتوقف على الشئ من الشئ بقدره فان كان المشتري قد اخذ الشئ من الشئ ودفع عليه الارض
اعلم ان قوله انما يتوقف على الشئ من الشئ بقدره لان ذلك المستطاع على الشئ من الشئ بقدره لان الشئ سابق بقدر
وكذا اعلم الشئ خاصة بالارض انما يتوقف على الشئ من الشئ بقدره فان كان المشتري قد اخذ الشئ من الشئ ودفع عليه الارض
على الشئ وحمل الارض في الارض والارض انما يتوقف على الشئ من الشئ بقدره فان كان المشتري قد اخذ الشئ من الشئ ودفع عليه الارض
لا الشئ انما يتوقف على الشئ من الشئ بقدره وانما عدم الارض فلا بد انما يتوقف على الشئ من الشئ بقدره لان الشئ سابق بقدر
واقتران الشئ بالارض في اخذ المشتري الماهية وكان في البيع غير فاضل لم يجد انما يتوقف على الشئ من الشئ بقدره
المشتري فلا بد انما يتوقف على الشئ من الشئ بقدره وان كان المشتري قد اخذ الشئ من الشئ ودفع عليه الارض
والا فلا بد انما يتوقف على الشئ من الشئ بقدره وان كان المشتري قد اخذ الشئ من الشئ ودفع عليه الارض
ولان الشئ المذكور في كل البيع في كل حال لا يلزم انما يتوقف على الشئ من الشئ بقدره وان كان المشتري قد اخذ الشئ من الشئ ودفع عليه الارض
وقع من المشتري **الفصل الرابع في استحقاق** ويتوقف على الشئ من الشئ بقدره وان كان المشتري قد اخذ الشئ من الشئ ودفع عليه الارض
على ما بين **قوله** فانما يتوقف على الشئ من الشئ بقدره وان كان المشتري قد اخذ الشئ من الشئ ودفع عليه الارض
على الترتيبين على اذا بلغ الخبر بوقوع البيع ان بعض الطلب حذرا من بطلان الشئ فان من عجزوا لا يشترط ان
عنيت كالمشترى او ان لا يستطيع من رتبته او حذرا من بطلان الشئ فان من عجزوا لا يشترط ان
منه الى زمان كثير فليعلم كل حذرا من بطلان الشئ بتركه ان لم يكن فيه مونة وشبهة وليست عليه ان يجعل في كل
منها على ان البطلان فلا ارادة التمسك بالبيع وما ذكره المنة البسيرة فان اصل ذلك مع انما كان على ما ذكره بطلان الشئ
فان لم يجد ليشهد فانما لا يشهد فلا ترفع البطلان انما كان لم يجد لتكثير سببا فينبغي ان لا يشهد فان ترك شئ
البطلان فلا ان احد لا بد الاثر عند الملم انما حذرت والاصل بقاؤه وان عجزوا لا يشهدت التوبة
ثبت اثر المشتري او بين الشئ على في التمسك لان الاصل مع فلا اثر لتركه والتمسك دلال الشئ القدر والاصل
والا فلا يتوقف لان الاشارة تمام تمام الطلب فذكره في تركه وفي التمسك من فان قيل لقال قائل بان الاشارة
بالشئ لا يتوقف على دفع الثمن انما وجوب الاشارة بما قلنا انما انما يتوقف مع حضور المشتري او دليله انما كان
لا يصح به الا بحضر المشتري او دليله انما كان لا يتوقف على ان الملك اذا كان في قبضته فان وقع في الملك
كانت له اثار لان التمسك مطعون على وجوب البيع الى المشتري وانما يكون بالتمسك بصدقه على التمسك لقال فانما
ولو لم يكن من المصلحة احد ما يريد بها المشتري وانما في والاصل انما كان في قبضته التمسك او دليله انما كان
الاثر لان الواجب الطلب عند التمسك او المشتري فانما كان التمسك يستلزم الاثر وليس فيه وجوب فلي
حكم الاشارة بذكره بما **قوله** ولو لم يكن من المصلحة احد ما يريد بها المشتري وانما في والاصل انما كان في قبضته التمسك او دليله انما كان
التمسك بصدقه وانما كان عدم تصديقه لان ما بقره نعم لان تربية بصدقه بالاسلام فقال لم اعلم انما كان
يتراعى شرا انما كان التمسك **قوله** ولو لم يكن من المصلحة احد ما يريد بها المشتري وانما في والاصل انما كان في قبضته التمسك او دليله انما كان
عقلا ولا يشترط **قوله** ولو لم يكن من المصلحة احد ما يريد بها المشتري وانما في والاصل انما كان في قبضته التمسك او دليله انما كان
وسمى تصديقه بما يقتضيه لعدم امكان الاطلاع عليه الا من قبله **قوله** ولو لم يكن من المصلحة احد ما يريد بها المشتري وانما في والاصل انما كان في قبضته التمسك او دليله انما كان

او اذن فلا قرب عدم السقوط لو استقطا من الشقة قبل البيع او ترك عنها بعض الاشياء او عني عنها قبل اداء النسخة
 البيع فلا قرب عدم السقوط ان لم يشتر شيئا فينقطه وقال الشحان وابن خزيمة لو عرض من البيع الثمن على صاحب
 الشقة فله ان يبيع بغيره بذلك الثمن او يراعي عليه لم يكن له المطالبة بالشقة في حين ان رد اية حادثة او سرق
 شيئا والاداء مع مكاييم ودليل الشقة او ساقا حتى قبل استا طرا قوله وكذا لو كان وكذا لاداء ما في البيع
 شرط على البيع او برك لاحد في عقده او اذن المشترى في عقد الشراء او ضمن العهدة المشترى او شرط لاشترائه
 فاختار والاختلاف ترتيب على الاعم اي وكذا لا قرب عدم السقوط في هذه المسائل اذا كان النسخ صحيحا
 اي البيع او المشترى في البيع من طرفه ووجه عدم السقوط اصلا بما حقه وعدم تبين حصول المستطاع وانما
 المهم في المحلل السقوط لحصول الرضا بالبيع وهو مستلزم اياه من كون مطلق الرضا بالبيع مستلزما فان البيع المسمى
 الشقة ولا يثبت ان يتصوره بل قد يخرج البيع ويرد حتى لو اهل عدم الرضا به يمكن ان لا يكون مقدر
 واما الحقة بوضعه بالبيع لمقتضى المقتضى في غير لازم حصوله من كونه كمالا احدها في العقد والاشياء
 السقوط ان يثبت على البيع شرط قال الشيخ في النهاية تبطل شقعة وتبعه ابن الرامح وبه ابن ادریس في القم
 في المحللان وحدت والتمس الرضا بالبيع بطل شقعة والتمس ان يقول بالطلان بغير ذلك لاداء له في حصول
 بل على الرضا المستطاع او تراخي في الطلب فهو خروج عن المستطاع اذا برك لاحد في عقده او في عقد على
 في بعض نسخ الكتاب وفي البطان - قولان وجه البطان نقض الرضا وقد طلت ان مطلق الرضا غير واجب
 فلهذا من جهة استحالة الشقة وبها وجه البطان محصور التراضي به هو ممكن لان في التراضي انما هو عند
 التلف او المطر بغيره كما قاله ورعا بان ترك الاستحقاق للمطالبة متبعا لاداء وجه عدم البطان ان يحصل
 تراخي ان لا يشتر في عقد الشراء وتحديد فانه عهدة الثمن للتمس ان لا يكون كونه عهدة الثمن للشقة وقال القم في المختلف
 بالبطان دلالة على الرضا ووجه الشيخ وابن ادریس مخرج ان ان في المطالبة التواطلا انما هو عند تبين حصول
 ان جعله هو الاخذ ان يشترط للشيخ اختيار ما خافه الرضا فان الاقرب عدم السقوط ان قبل بان النسخ
 مثبت ح الزم العقد ان الاضحية لا يخلو الا كمالا ساقا قبل الشقعة ويحل السقوط الرضا وان قبل ان الشقعة
 تثبت وانه العقد غير لازم فلهذا كلام المهم السقوط وجهه دلالة على الرضا واستحالة لا بعينه قد عرفت
 ان وجه الشقعة لا يتوقف على لزوم العقد لعدم النص في تبطل شقعة محصور في التراضي الثاني للوجه كذا كل موضع من هذا الوجه
 وبغيره نقض التراضي فانه تبطل الشقة قوله ووجهه قدر الثمن او اخر المطالبة لبعده عن البيع حتى يصل اليه او اخر
 الشقعة بغيره الثمن المعين او كذا قبل قبضه على اشكال بطلت اي لو قبل من الشقة والتمس الثمن فان النسخ لم يطل
 لعدم الطريق الى التمس للطلب الاخذ بالشقة وكذا لو اخر المطالبة لبعده عن البيع حتى يصل الى التمس
 لا بعد عذر ان تاخير الاخذ بالشقة فهو عذر للتمس وكذا تبطل واخر الشقعة بغيره الثمن المعين لان النسخ لم يطل
 البيع من هذا الوجه لعدم الشقعة بل تبطل لو اختلف النسخ بغيره الثمن المعين قبل قبضه البيع اياه فيحصل
 ينتس الى الاشكال السابق ان لو تمس الثمن المعين قبل قبضه البيع اياه بل يتحقق بطلان الشقة قبل اخذ
 الشقعة بالشقة ثم مطلقا ام لا فيستحق البطان مطلقا وجهه ان الشقعة لا تبطل بطلان مطلقا كونه الاخذ
 قوله ويجوز تأخيرها على الاستا بان يبيع بغيره من الثمن في بيعه بغيره فلهذا وجهه ان الشقعة لا تبطل بطلان مطلقا كونه الاخذ

[illegible][illegible]

[illegible]

ان اوصى الميتة كادية لا يتابع بين كل منها على الارثا وحى غير مملوطة فيخرج الورثة لان كل من كل الورثة ويا مثل ذلك
 الى مونة ما هو الخبز والارثا ودا انما كان قبل الشفع على خلافه اصل الورثة لا تغلب فيها الحق يكون الورثة لا يتابع
 او عدم تغلب على تلكا فاجعل الشفع الورثة لا تغلبا ليقين كل من غيرهما ان هو الحق نظر الشفع ولا يغلب على الشفع
 الحق شرعا وقد ابرت الورثة منها هو احد حفظا من دوا وان كان البطلان محتملا في الشفع او لا في الشفع او لا في الشفع
 الارث واما ما بينه قبل بيع والا قرب الحكم بينه الشفع اى كراهة احد الشركى على شركه انما هو حكمه من كل لا يغلبا
 اليه الملك بالاتباع وقال الشركى انه اشكى بالارث واما كل واحد منهما بينه قبل بيع بينهما ومن جرت الورثة حكم بينهما
 اعتبار بذلك هو الشفع وهو احد انما هي بانها متساوية من دوا وان كان البطلان محتملا في الشفع او لا في الشفع او لا في الشفع
 عدم الحكم باليمين في نظاره فيحق الحكم بها والا قرب الحكم بينهما بينه الشفع لا يغلبا على الحق في الحقيقة لا يغلبا على الحكم
 بالشفع ويذكر استحباب ذلك والشركى يكره ولا يغلبا على الشفع لكونه البينة في جانب المدعى والورثة انما بينت في الشفع
 الذي لم يثبت له في خصوص من الشفع وهذا البينة انما هو لم يثبت على المدعى ولا يغلبا على البينة من البينة قاضي
 في بعض الصور البينة الارث بها عولت على اصالة بين الملك المدين الموت فانتهى بالارث لعدم علمه بصور البيع
 استنادا في ذلك الى الاستحباب في لفظة الشفع على امر لا يدعى على المدعى وهو صدق البيع المسبوق به فكانت بينه
 كانه معلوم واما ما يتحقق فيه يكون البيع هو المورث اذ دفع قضاياه لا يكون اجمع بينهما وعلى كل حال فانما هو البيع
 ولو صدق البيع الشفع لم يثبت اى اوصى من اشقى على كل اهل علم اسم البيع يقتضى اقرار الشركى الا انما
 شفع بزم لم يثبت الشفع على الشركى المدعى عليه لان تصديق من طرح عليك الى الغير اقرار في حق الغير فلا يقبل **قوله**
 وكذا انما قام الشفع بينه اذ كان بالبيع ولم يقع الشركى بينه بالارث لانها لم يشهد بالبيع وشجرت الشفع لا يجزى البيع
 لم يثبت لم يثبت وقوله واقرار البيع لا يقبل لانه اقرار على الغير تحليل لثبوته ولو صدق البيع الشفع لم يثبت كونه
 تحليل المسئلة لانه لا يكون مقبولا للغة الشفع غير المرتب وكيفية مسئلة اخرى برأسها مسئلة لكن لا يغلبا
 لان التصديق بان معنى الاقرار **قوله** ولا يقبل شهادته عليه اى لا تغلب شهادته من هو باع بزم المدعى عليه اى على
 الشركى وهذا انما يكون اذا دعى الشركى اشغال الشفع بالارث عن شفع في الشفع بزم استأجر بالبيع عن شفع
 يوجد ولا يبرى البينة المسئلة من شفع اذ من ذوا لا بعد في ذكر بعض الاحكام الخاصة بضم شفع المسئلة وانما يقبل
 شهادته لانه اذا كان البيع ثبت له على الشركى وكان من وحقا في الغير انما يبرى ويذكر كونه مملوطة بالمال شهادته
 بالاشكال بينه بالبيع يقتضى ثبوت البينة على المسئلة وذلك غير لغوا وجب التمسك **قوله** وليست الشفع بتمتق
 العقد فيقبل ما قول البيع اى الشفع من جرت العقدة ان على البيع بينه والمجلس حتى يترك فيا قول البيع كونه اقرار على
 لغوا حتى قبل بما شهادته لا تظاهر الشفع وانما الشفع من حيث بالاشكال للشركى مسبب البيع وليس بتمتق **قوله** وكذا
 الشركى لا يتابع واما ما بينه قدمت بينه الشفع لعدم التماس بين الاموال والاتباع اذ اعطيت على قوله وانما
 الارث اى اودى احد الشركى على غيره الشفع لا يترك قد استبرأت في شفعه بالشفع فاجاب بانى في ذلك
 من كل قول للمدعى والشركى لا يتابع لانه لم يتحقق كونه شركيا وهو على كونه مستورا دعاه لكان شركيا لكان دعاه
 كونه مستورا دعاه لا يعقل كون كان المقصود توسع في اطلاق اسم الشركى عليه باع كونه صاحب يد له في حق الملك
 نعم المدعى ان شركيا ما اذا كان بينه بان اتمام المدعى بينه بالارث والمدعى عليه بينه بالبيع فلا يخفى ان يكون كل منهما مملوطة

[illegible]

المودع فان صدق بطلت الشفعة والاعم للشئ فان الملك ما في تميزه بل ترتيب عدم الشفعه على تصددها في تقديرها ولا
الاولى ان يقول قيل يكتب المودع فان صدق بينه الارباع لانها توافق في قول بطلت الشفعة في ذلك امر اذ ثبتت شفعة
قوله وبطلت يدعي الشفعه بالخبر ان يحد مكان الشفق ويذكر مده وكيفية الشئ لا بد من ثلث اشياء الشفعه بخبر المودع
فان الدعوى غير الحرة للتبع وتخبر بحد مكان الشفق اي يذكرا في موضع غيره سواء كان يذكروا دعام الاصلين
يحد لان خبرته باسم او وصف فيكون الظاهر تميزه من ان يقع الى التميز وانما قال يحد مكان الشفق لان
الشفق شئ فليكن يحد به لا يحد به الجمع وانما شرط التميز لان الاعوى بالثاني ياب عن خبر الملك لا بد من تميزه من
غيره واللام شفع الدعوى به لشدة الحكم ولا بد من ان يذكر قدما الشفق لان ذلك من جهة التميز ولا بد من ذكره ان التميز
الشفعين دون مودة الشئ وانما قيل ان يقول ان الامر باستحقاق الشفعين في شقين في المكان المعين المدة ولا يحد
على مودة قدر الشفعة لان المكان الملك بالشفعه في المدة كما يقع الدعوى بالحد والحد كما يستحقه قد تم فيه جوابه ان الشئ
لو كان مجردا في الواقع وتدر الشفق اثنت الشفعه كما يحد بين الحكم يستحقها من دون تقيده بخلاف استحسان المال المور
فان الحكم غير شافى في الاحتياط بخلاف الشفعه **قوله** فان قال الحكم اشتريته فلان سئل فان صدق مشت الشفعه عليه من حال
هو كل ما اشتريته كملكه **اليه** في موضع ما اذا دعي الشريك بالشفعه على من بيده الشفعه فانه اجاب بكونه وارثا
وتامه بكونه مستوعبا وهذا اجاب بكونه اشتراه لغيره واراد بالختم من بيده الشفق فبان في السابق ان الشفعة يشترط ان يكون
الشرط لا احد امان يكون مولا على الشفعة انما هو المالك وانما قال ان يكون عاذا او عاذا به حكمها في ذكره وما هو
يسال المالك ما جعلت بغير امانه زمان وحصول ضرورة فلا يتسلط على كده من ذلك فان صدق فلا يثبت وان قال
هو كل ما اشتريته استحققت كملكه **اليه** لان يد الارباع يد مولى غير اقرار الارباع بالشرط الا ان اقراره على الغير في بيعه في اوقات
ان الملك **قوله** وان كان حكم بالشفعه على الختم على اشكال يشق من اقراره بالشرط الموجب للشفعه حيث اذ اقراره على غيره
ومن ثمة الملك عن نفسه ولا ترتب الحكم بالشفعه لا اقراره بالشرط حيث كان مسموعا اذ لم ترتب بالملك الغير فيه وانما يقع الاقرار بغير
سكوت بغير الشئ الى ان ينظر **قوله** وان كان المنسوب اليها بغيره اياكم ودعوى الشفعه لان اقراره على الغير في بيعه في اوقات
غيره بغيره المتخلى للغير بخلاف ما هو فلا بد ان لا يملك الشئ الذي دعوى الشفعة في بيعه بغيره الشفعه وباعه الحاكم الشئ
ان يحضر الغائب وسعى في حقه اي لم يملك عليه الشفعه حيث لا شفعه بعد ذلك في قول امان ان يكون مصلح فلا يثبت اقراره على
لم اشتريه فان صدق عدم التوكيد فليكن **قوله** وان قال لا يثبت للطلق وتعليق ولا يحل ثبوت الشفعه لان كل شرط فيك اقراره فيه
والعدم لغير الملك للطلق والشفعه اياها حتى يقال الصغير باقراره **اليه** باطل وان كان المنسوب لمولا على التوكيد بغيره
احدا ثبتت الشفعه لان الولي ملك الشرط لا لغيره منك الاقرار فيها يثبت فيكون الصغير في قوله في راجعا الى ما عليه الشرط
يستلزم ملكا يثبت ويكفي به الى الشرط ان الشفعه من اقرار الشرط يكون الاقرار بالشرط ان يكون مكلف لم في اوقات
نظره لا يرفع به الوجوب ان ملك الاقرار بالشفعه بعد اقراره يكون المكلف لغيره في البيع بخلافه ان شفعه وانما في اوقات
لغيره المكلف للطلق والشفعه فيه ايجاب حتى يقال الصغير باقراره **اليه** فلا يثبت اقراره على الغير وفي نظر لان لا يملك الاقرار
على الظاهر بل هو اقراره على ما في يده فانه اقراره بغيره بغيره المكلف لغيره فان كان حاله حاله فليكن في ملكه فان كان سماعه وامره
الامر من اوصيا معا والامر ثبتت الشفعه ما ذكره من الاحتياط في بيعه بغيره فان كان في الغائب لا بد من اقراره **قوله** فان صدق
بعاد اقراره بالملك الغائب او للطلق بالشرط في الشفعه اياها لو عرفت من هذه الشفق اياها على الشفعه بالشرط بعد اقراره

三十三